* الكلام على قوله تعالى : وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم *

وقال أيضا معللا على قوله تعالى : " وأرجلكم (١) " .

ومن قرأ بالخفض (٢) فعطفا على قوله : " برؤوسكم " والمراد : واغسلوا أرجلكم .

وليس الخفض على المجاورة وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر ، والعرب ، إذا اجتمع فعلان متقاربان فى المعنى ، ولكلّ واحد متعلق جوّزت ذكر أحد الفعلين وعلقت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريك فى أصل الفعل ، إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر ، كقولهم : تقلّدت السيف والرمح (٣) وعلفتها بالتبن والماء (٤) .

وقال الأمام (٥) : إنه مخفوض على الجوار ، وليس بجيد إذ لم يأت الخفض على الجوار فى القرآن ولا فى الكلام الفصيح ، وإنما هو شاذ من كلام من لا يوثق به من العرب ، فلتحمل الآية على ما ذكر ، والله أعلم .

---

١) المائدة : ٦ قطعة من ايه طويلة من قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .

٢) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة وأبى بكر ، البحر المحيط ٣ / ٤٣٧ .

٣) كذا فى معظم كتب النحاة ولم أجده فى كتب الأمثال .

٤) وهو أصل بيت لشاعر مجهول : علفتها تبنا وماء باردا :
حتى شتت همالة عيناها .
انظر : أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٤٥ .

٥) لم أجد ترجمته ، ولم أدر من هو هذا الامام ؟ .

* الكلام على قوله تعالى : لنسفعن بالناصيه .. *

قال وقد سئل عن قوله تعالى : " لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة (١) "

فقيل : لم حسن الجمع بين الناصية وناصية كاذبه خاطئه ، ولماذا اقتصر على أحدهما دون الآخر ؟ .

فالجواب أنّ الأولى ذكرت للتنصيص على الناصية المذكور الناهي وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها ، والله أعلم .

---

١) العلق : ١٦ .

* الكلام على قوله تعالى : أبعث الله بشرا رسولا *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا (١) " .

رسولا ، نعت لـ " بشرا " ، والمعنى : إنكارهم بشرا موصوفا بصفة الرسالة .

وقول الجرجاني(٢) إنه لا يستقيم أن يكون صفة لما يؤدي إليه أن يكون رسولا قبل البعث ، فلا يستقيم أخذا من أن الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم فيلزم ذلك غلط ؟ .

والجواب عنه من وجهين أحدهما أن ما ذكره إنما يكون في الإثبات لا في النفي ، والانكار نفي ، ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم أن يقال : " ما في الوجود إله ثان " لأنه يلزمه فساده بمعنى : ما ذكره ، اذ لا يستقيم نفي ثبوته ، وبعد ثبوته لا يستقيم نفي ثبوته .

وحل الإشكال من وجهين أحدهما ، وهو قول الأكثرين أن نفي الجمع في مثل ذلك لم يرد على شئ بعد تحققه ، وإنما معنى مثل قولك : " لا تجتمع حركة وسكون " انك تفهمت الجمع المطلق ثم نسبته إلى الحركة والسكون

---

١) الاسراء : ٩٤ .

٢) لعله يقصد عبدالقادر القاهر الجرجاني صاحب أسرار البلاغة والدلائل الايجاز وله كتاب في النحو المقتصد في شرح الايضاح المضدي لأبي علي الفارسي حقق مؤخرا لاستاذ كاظم بحر المرجان توفي عبدالقاهر ٤٧١ هـ .

فوجدت العقل يأباه ، لأنك تعقلته مثبتا ثم نفيته فكذلك ما ذكرناه على توهم الاستحاله فى أن يكون بشرا رسولا .

وعلى هذا قولهم : مستحيل اجتماع الضدين وجميع ما يأتيك وهؤلاء هم القائلون باستحالة تعقل الأمر على خلاف حقيقته .

الوجه الثانى : أن يكون ذلك متعقلا فى الذهن ، وإن كان مستحيلا فى الوجود الخارجى ، فينفى باعتبار الوجود ، وإن كان متعقلا ثبوته فعلى هذا يكون البشر الرسول متعقلا عندهم فى الذهن ، وإنما أنكروا وجوده .

والوجه الثانى أن نسلم أن ذلك جار فى النفى والإثبات ، ولا يلزم ما ذكروه ههنا ، لأن حصول البحث مستلزم للرسالة فعند بحث يكون رسولا فيصح وصفه ، فلا يلزم توقف أحدهما على الآخر فيندفع الإشكال .

وحمله هؤلاء على الحال لما تخيلوه وارتكبوا من أجل ذلك صحة مجىء الحال من النكرة (١) .

---

١) ومن قال بالحاليه الزمخشرى فى الكشاف ٤٦٧/٢ ، وأبو حيان فى البحر ٨٠/٦ ، إلا أن الأخير رجح أن يكون نعتا لـ"بشرا" كالمصنف وكلام المصنف هنا يشعر بأنه لا يجوز مجىء الحال من النكرة والصواب أنه يجوز بقلة : ـ

ولم ينكر قالها ذو الحال ان : لم يتأخر أو يخصص أو يبن

وما جاء فيه صاحب الحال نكرة قول الظاهر : ـ

لميـة موحشا طلل .

ولا يستقيم أن يكون عطف بيان ، لأنَ من شرطه أن يكون اسما غير صفة في الأصل ، ولا يستقيم أن يكون بدلا ، لأنه لا بدَ له من موصوف مقدر فيكون التقدير : أبعث الله بشرا بشرا رسولا فيرجع الأمر إلى ما كان عليه ، فإن قدر موصوف غير ذلك كان من بدل الغلط ولا يستقيم في المعنى حمل القرآن عليه ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وأسـرّوه بضاعـة *

وقال أيضا معللا على قوله تعالى : " وأسرّوه بضاعة[١] " .

يجوز أن يكون[٢] حالا على معنى : وأسرّوه متّجرين[٣] فيه إما من الفاعل[٤] أو من المفعول[٥] .

ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله ، أى كتموه لأجل تحصيل المال فيه لأنه كان على حالٍ تقتضى التجارة كتمانه خوفا من أن تمتدّ الأطماع من غيرهم لما كان عليه من الجمال .

ولا يجوز أن يكون تمييزا لأنه ليس من باب عشرين[٦] ولا من باب " حسن زيد وجها[٧] " لما يؤدّى إليه من أن الإسرار كان لبضاعته لا له ، وهو خلاف المعنى[٨] ، والله أعلم .

---

١) يوسف : ١٩ .

٢) أى قوله بضاعة على تأويل المصدر باسم الفاعل .

٣) متجرين — فى بعض النسخ وهو خطأ .

٤) ان كان من الفاعل فهو من الضمير فى " أسرّوه " أى الواو .

٥) وإن كان من المفعول فهو من الضمير (الهاء) .

٦) أى ليس من باب تمييز المدد .

٧) ولا هو من باب تمييز النسبة .

٨) المعلوم فى (ح) .

* الكلام على قوله تعالى : إني لكما لمن الناصحين *

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : " وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين(١) الظاهر في " لكما " في مثل هذا ونحوه أنه متعلق " بالناصحين " ونحسوه لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب في أن المعنى : " إني لمن الناصحين لكما " وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين .

وإنما قد الأكثرون لما فهموا من أن صلة الموصول لا يعمل فيما قبل الموصول .

---

١) الأعراف : ٢١ .

الالف واللام في قوله تعالى " الناصحين " للعلماء فيها أقوال ، منها أنها أل الموصول وإذا كان كذلك أدى إلى تقديم الصلة وهي قوله " لكما " على الموصول وهو غير جائز عند البصريين .

والقول الثاني : أنها ليست بمعنى الذي بل هي لام التعريف كلام الرجل ، وينسب هذا القول للمازني .

انظر : كتاب الآيات للزجاجي ص ٤١ .

والقول الثالث : أن " لكما " في الآية ليست صلة بل هي السلام المسمى بلام التبيين كما في سقيا لك ووبل لك قال المبرد في الكامل ١ / ٢٥ ، فأما قوله تعالى : " وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين وكذلك : وأنا على ذلكم من الشاهدين فإنه يكون على التبيين الذي قدمنا ذكره وهو قول البصريين أجمعين الا أن أبا عمر الجرمي أجاز أن يجعل لكما وعلى ذلكم متعلقين بشيئين محذوفين دل عليهما من الناصحين ، ومن الشاهدين .

انظر : الكامل ١ / ٢٥ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٦٠٤ ، كتاب اللامات ص ٤١ .

والفرق عندنا أنَّ الألف واللام لما كانت صورتهما صورة الحرف المنزل جزاء من الكلمة صار كغيرها من الأجزاء التي لا يمنع التقدم ، ففرق بينهما وبين الموصولات لذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسف .

والفارون من ذلك ، اختلفوا فقال قوم ، هو متعلق بما دل عليه " لمن الناصحين " كأنه قيل : إني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين فجعلوا " لمن الناصحين المذكور تفسيرا للمحذوف المتعلق " لكما " به .

وقال قوم : هو متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال : إرادتي لكما أو تخصيصي لكما ، فكأنها عندهم جملة معترضة جيء بها لغرض التخصيص .

وقال قوم هو متعلق بما تعلق به قوله : من الناصحين ، لأن من الناصحين واقع خبرا متعلق بمحذوف باتفاق فيتعلق أيضا به " لكما " كأنه قال : إني حاصل من الناصحين لكما فجعل المعنى على أنَّ اللام أوصلت معنى حصول النصح للمخاطبين لا أنها متعلقة بالنصح ، وكله تعسف لا حاجة اليه ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وما علمى بما كانوا يعملون *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وما علمى بما كانوا يعملون[1] " بعد قوله تعالى : " قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون[2] " .

ان كان المراد بالأرذلين أصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقارتهم عندهم باعتبار صنائعهم فيكون معنى قوله تعالى : " وما علمى " على معنى نفى أن يفيد العلم بالصنائع أحوال أصحابها وبواطنهم أى أن الصنائع لا اعتبار بها إذا كانت الديانة مستقيمة ، ولذلك أعقبه بقوله " إن حسابهم إلا على ربى " والحساب انما يكون باعتبار أفعال[3] الديانات فنبه على أن المراد ذلك لا غيره ، وإن كان المراد : " واتبعك الأرذلون " باعتبار أفعال الديانات إما لأن صنائعهم دلت على ذلك فى اعتقادهم على سبيل التحكم منهم فيكون " وما علمى " نفيا لما ادعوه[4] أى أن ذلك غير معلوم لى فلا يكون معلوما لكم فكأنه رد عليهم ادعاءهم بعلم بواطنهم ، وأعقبه بقوله : " إن حسابهم إلا على ربى " تنبيها على أن ذلك مما لا يعلمه الا الله .

والباء متعلقة بـ علمى وما ، استفهامية استعملت للانكار على ماهو المعروف منها عندهم ، والله أعلم .

---

١) الشعراء : ١١٢ .
٢) لها فى (ع) .
٣) سقطت فى (ع) .
٤) ادعوه فى (ب) .

* الكلام على قوله تعالى : وقد نزل عليكم في الكتاب *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزؤ بها فلا تقعدوا معهم (١) " ..

إنما أعيد الجار والمجرور في قوله : " يكفر بها " و " يستهزؤ بها " لأنه لو حذف من الثاني لم يكن مرتبطا لوجوب (٢) الضمير فيما وقع فضولا ثانيا أو كالفضول الثاني لـ " سمعتم " ولو حذف من الأول (٣) لم يكن نصا في أن الكفر متعلق بالآيات لجواز أن يكون متعلق الأول غير (٤) متعلق الثاني لأنك لو قلت : " ضربت وأكرمت زيدا " لم يتعين أن يكون متعلق الضرب " زيدا " وان كان هو الظاهر .

وجه آخر ، وهو أنهما وقعا جميعا في سياق ما يفتقر إلى الضمير فلزم لذلك في كل واحد منهما ، ألا ترى أنك اذا قلت : زيد مررت به واستهزئ لم يحسن الا باعادة الضمير فيهما ، لأن الفعل الأول هو الواقع خبرا ، فلا بد من الضمير ، والفعل الثاني معطوف عليه ، ومن حكم كل معطوف أن يفتقر الى ما افتقر إليه المعطوف عليه ، والله أعلم .

---

١) النساء : ١٤٠ .
٢) سقط في (ع) .
٣) " " " .
٤) " " (ب) .
٥) " " (ح) .

* الكلام على قوله تعالى : وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم *

وقال أيضا مليا على قوله تعالى : " وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجليل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة (١) " .

انما أعيد لفظ التوراة لأمرين أحدهما التعظيم المعروف في مثل قوله تعالى : " واتقوا الله ان الله غفور رحيم "(٢) وقول الشاعر (٣) :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء :

الثاني : رفع اللبس ، لأنه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة ، من الآثار والهدى والنور فكان لفظ التوراة أرفع للبس ، والله أعلم .

---

١) المائدة : ٤٦ .

٢) في النسخ إلى الله إن الله ولعله تحريف .

٣) هو سواد بن عدي وينسب لأمية بن أبي الصلت .
انظر : الخزانة ١ / ١٨٣ وهو من شواهد الكتاب ١ / ٩٢ .
وعجزه : نفس الموت ذا النفس والفقيرا .

الإِمْلَاءُ عَلَى الْمُفَصَّل

" ما يتعلق بكتاب المفصل من هذه الأمالي "

* * الكلمـــة * *

قال الشيخ رحمه الله بدمشق سنة عشرين وستمائة معلقا على قول الزمخشري في المفصل " الكلمة ، هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع(١) " .

الأولى أن يقال : "اللفظ الدال" ، لأن قوله اللفظة إما أن يريد بـــه اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منه كالضرب ، وإما أن يريـــد المتميز منه كالضربة(٢) .

---

١) المفصل ص ٦ .

٢) قال المصنف في الايضاح " شرحه للمفصل " ١/ ٥٩ وقوله : "اللفظة" إن أراد أقل ما يطلق عليه اللفظ كصوته ففاسد ، لأن أقله حـــرف واحد ، وإن أراد به عددا مخصوصا ينتهي إليه فليس مشعرا به .

وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال. الايضاح : ١/ ٥٩ .

ووجه الاعتراض أن الزمخشري رحمه الله عرف الكلمة بقوله : هـــي اللفظة الدالة فأدخل التاء في خبر المبتدأ ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث وكان بامكانه أن يقول : الكلمة هي اللفظ الدال بدون مطابقة كما هو الحال عند كثير من النحويين فلا فرق بين أن يقول : الكلمـة هي اللفظ وبين أن يقول : الكلمة هي اللفظة ـ لأن اللفظ في المعنـى ملفوظ وهو في الأصل مصدر فكما يجوز أن تقول : امرأة صوم ورجـلان صوم ورجال صوم فكذلك يجوز أن تقول : الكلمة هي اللفظ بـــدون تاء .

انظر : الرضي على الكافية ١/ ٤/ ٥ مع مزيد من التوضيح .

فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة فكما لا تطلق الضربة على معنى الضرب فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ .

وإن أراد به معنى الضربة ، فليس بمستقيم ، لأنه لابدّ من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربة والجلسة .

واذا لم يكن بد من تميزها فكل ما يقدر تميزها به ان كان منتهى ما يمكن تقديره في الزيادة ورد عليه ما دونه ، وإن كان منتهى القلة ورد عليه ما فوقه وان كان متوسطا ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعا ، فانه ان قدر اللفظة مثلا بما هو عشره أحرف ورد عليها ما دونها ، وكذلك الباقي ، والله أعلم .

* * *

* * العلـــم * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشر (١) على قول الزمخشـــرى " فانه موضوع للجنس بأسره (٢) .

" قولـه هذا (٣) " غير مستقيم ، لأنه اما أن يريد أنه موضوع له باعتبار شموله للجنس فليس كذلك ، فان قولنا :" أسامة " لا يدل على ذلك ، واما أن يريد أنه موضوع لكل واحد من آحاده فهو أيضا غير مستقيم لأن الموضع يراد فيه تبيين وجه علميته ، وما ذكره تقرير للشبهه الواردة علـــى علميته ، والله أعلم .

---

١) أى بعد ستمائة .

٢) الذى فى المفصل ص ٩ " فان العلم فيه للجنس بأسره " وقبله : " وما لا يتخذ ولا يؤلف أى " من الأعلام " فيحتاج إلى تمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحياش الأرض وغير ذلك إلى أن قال : فان العلم ..الخ فالضمير فى قوله : فانه ، راجع الى الأعلام المذكورة فى الكلام ، المراد بها الطير والوحوش وأحياش الأرض .

٣) ما بين القوسين زيادة فى الاصل .

وقال أيضا معلما بعد مضى ثمان عشرة(١) على قوله(٢) فى التوابـــع : " هى الأسماء التى لا يمسها الاعراب إلاّ على سبيل التبع لغيرها(٣) " غيـــر جيد ،لوجهين ،أحدهما أنه ذكر لفظ التبع فيه(٤) ، ومن جهل التابـــع جهل التبع(٥) .

والآخر ، أنه بينه بما يتوقف عليه ، لأن الغرض أن يعرف التابـــع فيعطى اعراب متبوعه ، فاذا عرفناه باعراب متبوعه ، جر ذلك إلى الدور(٦).

---

١) أى بعد ستمائة .

٢) أى الزمخشرى .

٣) المفصل ص ١١٠ .

٤) ساقط فى (ب) .

٥) يريد أن يقول أنه كان ينبغى للزمخشرى قبل أن يتحدث عن التابع أن يعرف ما هو المقصود بالتابع ، لأن الحكم على الشئ فرع عن تصوره كما يقولون ، و كل هذه الاعتراضات هى من وجهة منطقية أكثر منها نحوية .

٦) وهو الرجوع الى حيث بدأ وهو من تعبيرات المناطقة .

وقد عرف المصنف التوابع بقوله : " كل ثان باعراب سابقة " قال الرضى فى شرح الكافية ٢٩٨/١ قوله : كل ثان -- يشمل التوابـــع وخبر المبتدأ وكل ما أصله خبر المبتدأ كخبرى كان وإن وأخواتها ويشمل الحال وثانى مفعولى أعطيت .

قوله : باعراب سابقه يخرج الكل الأخير المبتدأ وثانى مفعـــول

.. ..

أعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الأرض عيونا .

وعند المصنف أنه يخرج هذه الاشياء كلها ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة كونه خبرا فلذلك قال في التعريف : من جهة واحدة ليخرج بذلك الاشياء المذكورة .

واعترض الرضى بأن رفع المبتدأ والخبر من جهة واحدة لا من جهة مختلفة كما زعم المصنف لأن رفعهما من جهة كونهما عمدتي الجملة هكذا قال : الرضى على الكافية : ٢٩٩/١ .

* * *

* * لماذا لم يقولوا : إذ زيد قـــام؟ * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة (١) على قول الزمخشري " وقد استقبحوا " إذ زيد قام (٢) .

" قال الشيخ (٣) " ، لأنه يلزم منه تغيير (٤) خبر الجملة الاسمية عن الإسم إلى الفعل من غير فائدة ، ألا ترى أنك اذا قلت : " إذ زيد قائم " فهم منه ما يفهم من قولك «إذ زيد قام ، وليس كذلك " زيد قام " من غير "إذ" لأن هذا التغيير لغرض إفادة المضيّ ، ولا يفيده الخبر اذا كان اسما فلا يلزم من صحة تغيير الخبر اذا كان اسما لغرض مستقيم ، صحة تغييره لا لغـــرض مستقيم .

فان قيل : فقد قالوا : " اذا زيد يقوم (٥) ولم يستقبحوه ؟

فالجواب : أن ذلك غير لازم ، لأن المذهب المعمول (٦) أن " اذا " لايقع

---

١) بعد ستمائة .

٢) المفصل ص ١٧٠ .

٣) ما بين القوسين زيادة في الأصل .

٤) تعبير في (ب) وهو تحريف .

٥) في (ب) اذ زيد يقوم مكان " اذا " وهو تحريف بدليل الآتي بعدها .

٦) وهذا المذهب المعمول به ـ هو مذهب سيبويه أي كون ما بعد إذا لا يكون الا فعلا فزيد في قولك : إذا زيد يقوم فاعل لفعل وليس بمبتـــدأ عند سيبويه الكتاب ٣ / ١١٩ ، لأن " إذا " تتضمن معنى الشـرط والجزاء لا يكون الا بالأفعال هذا حقهم .

بعدها إلا الفعل ، فـ " زيد " فاعل وليس بمبتدأ ، و " يقوم " مفسر للفعل المحذوف حتى لو جعل في موضعه اسما لم يجز ، فلا يرد على هذه القاعدة أصلا لأنه واجب أن يكون فعلا وواجب أن يكون الاسم قبله فاعلا لأمر مناسب وهو اقتضاؤه الفعل وتفسير المحذوف بفعل بعد الاسم.

فإن قيل : فقد قيل : إن زيد بعد " إذا " مبتدأ وما بعده خبر فكيف استقام ذلك على هذا المذهب ، ولم يستقم " إذ زيد قام " .

أما الأخفش والكوفيون فلا يرون مثل هذا الرأى لأن كون " إذا " شرطية ليست دائما فقد تخرج عن الشرطية لقوله تعالى : " والليل إذا يغشى " وشبهه فمن ثم جوزوا أن يعرب الاسم بعد " إذا " مبتدأ كما جاز أن يعرب فاعلا تمسكا منهم بظاهر الآيات التي وردت على هذا — كقوله تعالى : " إذا السماء انشقت " وأمثالها .

وسيأتي ترجيح المصنف للمذهبين على حد سواء ، هذا وقد نقل المصنف عن سيبويه تجويزه للمذهبين قال في شرح المفصل : والمرفوع بعد " إذا " الشرطية جائز فيه عند سيبويه الأمران ، وقال أيضا في ١٧٦/١ ومذهب سيبويه في : " أزيد خرج " جواز الأمرين ، وهو الصحيح وعنه في " اذا الشرطية جواز الأمرين أيضا " .

والذي في الكتاب يخالف ما قاله ، قال سيبويه في الكتاب ١١٩/٣ جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا اضيف الى الفعل والى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى : إذ فأضيف إلى ما يضاف اليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا الى الأفعال ، لأنه في معنى إذ ، وإذا لا تضاف إلا الى الأفعال .
الكتاب : ١١٩/٣ .

قلت لالتزم توجيه المذاهب[1] الردية ثم أقول على تقدير الالتزام فإن الفرق بينهما من وجهين ، أحدهما أن الفعل المضارع أقرب إلى الاسم[2] من الماضي فجاز وقوعه موقعه لقربه ومشابهته له[3] .

والذي يؤكده قولهم : جاء زيد يضرب موضع ضاربا ولا يقولون " جاء زيد ضرب " إلا مع قرينة أخرى تشعر بالحالية فلا يلزم من وقوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي مع بعده عنه .

والوجه الثاني ، أن " يقوم " لا دلالة له على الاستقبال صريحا و" قام " في " إذ زيد قام " صريح في الماضي ، ولذلك لا يحسن " إذا زيد سيقوم " فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدل على ما دل عليه الأول امتناع وقوع ما لا دلالة له على ما دل عليه الأول ، والله أعلم .

---

١) سقط في (ب) .

٢) يقصد اسم الفاعل كـ" قائم " و" مكرم " وغيرهما .

٣) و وجه قرب فعل المضارع ومشابهته لاسم الفاعل أنه في مثل حركاته وسكناته فقولك : " قائم " حركة فساكن ثم حركتان وكذلك قولك : " يقوم " حركة فساكن فحركتان لأن أصل يقوم يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها فصارت يقوم .

وفي ابن يعيش : ٤ / ٩٥ أنه إذا كان الفعل مع إذ مضارعا يجوز لك أن تقدمه ويجوز لك أن تؤخره فتقول : جئتك إذ زيد يقوم ، وجئتك إذ يقوم زيد ، وأما إذا كان ماضيا لم يحسن تأخيره فلا تقول : إذ زيد قام ويجوز أن تقول إذ قام زيد ، وذلك لأن إذ ، ظرف لما مضى فإذا كان معك فعل ماض استقبحوا إيلاءه إذا لتشاكل معناهما .

فالمصنف في هذا الفصل يعلل صحة وقوع المضارع بعد " إذ " في قولك إذ زيد يقوم واستهجان وقوع الماضي في " إذ زيد قام " .

* * التمييـــز * *

وقال أيضا معلقا بدمشق سنة عشرين وستمائه على قوله فى المفصل فـــى التمييز[1] ، لما ذكر المنتصب عن المفرد والجمله ، أن قوله تعالى : " ومـــن أحسن قولا[2] " ، وقوله تعالى[3] : " ومن أصدق من الله حديثا[4] " أن التمييز فيه منتصب عن جملة مثله فى : " طاب زيد أبا " .

---

١) المفصل ص ٦٥ .

٢) فصلت : ٣٣ وتمامها : ومن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال انـــنى من المسلمين .

٣) ساقطة فى النسخ .

٤) النساء : ٨٧ .

والمقصود من هذا الباب أن الزمخشرى رحمه الله جعل قوله تعالى ومن أحسن قولا وقوله تعالى : " ومن أصدق من الله حديثا " كقولهم طاب زيد نفسا أى جعل هذه الآيه من جملة ما ينتصب التمييز فيـــه عن جملة لا عن مفرد بدليل ذكر الآية مع ما ينصب التمييز عنـــــه عن المفرد .

والفرق بينهما أن قولك : طاب زيد يستقل جملة ولو لم تذكـــر التمييز بخلافه فى قولك : " ومن أصدق " " ومن أحسن " بـــدون ذكر التمييز لا يحصل الفائدة الجمليه فبان الفرق بينهما ، لأن قولك : ومن أحسن بمنزلة قولك : لا أحسن فبدون ذكر التمييز ومتعلق الأحسنيـــة لا تتم الفائدة الجمليه بخلاف قولك : حسن زيد وطاب عمرو فانهما يستقلان جملة ولو لم يذكر التمييز .

قال الشيخ : وهذا ليس بمستقيم ، لأن حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة أن يكون مبينا للابهام الناشئ عن النسبة فيها ، كقولك " حسن زيد وجها " ومعلوم أنك إذا قلت : " زيد حسن وجها " أنه ليس منصوبا عن الابهام الناشئ من نسبة الخبر الى المبتدأ بل من الابهام الناشئ من نسبة الصفة الى الضمير .

ويبين ذلك قولك : " زيد حسن غلامه وجها " وليس انتصاب " وجها " ههنا بملبس في أنه من نسبة شئ إلى " زيد " وانما هو عن نسبة الحسن إلى الغلام ، كذلك إذا قلت : " زيد حسن وجها " لأنك تعلم أن نسبة الحسن الى الضمير كنسبته إلى الغلام ، واذا صح أن " وجها " في قولك : " زيد حسن غلامه وجها " منتصب عن نسبة الحسن الى الغلام علمت أن " وجها " في قولك : زيد حسن وجها منتصب عن نسبة " حسن " الى الضمير .

وانما جاء الوهم من جهة أن مدلول الضمير ومدلول الاسم المتقدم واحد فتوهم لذلك أنه مثل : حسن زيد وجها لاتحاد الذات المنسوب اليه الحسن وهو وهم على ما تقدم ، فاذا وضح ذلك في " زيد حسن وجها " فقوله تعالى : " ومن أحسن " " وقوله ومن أصدق الخ مثله ، لأن في " أصدق " ضمير مرفوع بأصدق منسوب اليه الأصدقيه موازن للضمير في قولك : زيد حسن " واذا وجب ذلك في " زيد حسن وجها باعتبار ما ذكرناه وجب في : ومن أحسن قولا لأنهما سواء في الغرض الذي قصدناه ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر في الفصل ومن فعلاتي * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين وستمائه على قول الشاعر(١) في الفصل : ومن فعلاتي(٢) أنني حسن القرى(٣)

إذا الليلة الشهباء(٤) أضحى جليدها(٥)

إذا ، ههنا ظرف فيه معنى الشرط ، والليلة الشهباء ، تقدر على وجهين ، أحدهما ، مذهب سيبويه وهو أنه مرفوع بفعل مقدر دل عليه ما بعده(٦) ، تقديره كتقدير : " إذا السماء انشقت(٧) " تقديره : إذا انشقت السماء انشقت ، لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل وتقديره في البيت ، إذا أضحى جليد الليلة للشهباء ، أو إذا لبست الليلة الشهباء ثم فسر الملابسة بقوله : أضحى جليدها ، كقولك : إذا زيدا تلقى غلامه فأكرمه ، كأنك قلت : إذا لابست زيدا ، ثم فسرت الملابسة بملابسة خاصة وهو قولك : لقيت غلامه .

---

١) منسوب في الفصل ص٢٦٦ لمحمد الواسع بن اسامة .
٢) الأفعال الكريمة .
٣) وهو ما يقدم للضيف ، يريد أن له حسن الضيافة .
٤) الليلة الشهباء أي كثيرة البرد .
٥) الجليد : الثلج
ووضع الاستشهاد عند الزمخشري هو مجيء " أضحى " وهو من أخوات " كان " تاما لأن فاعلها " جليدها " .
انظر : الفصل ٢٦٦ .
٦) انظر : الكتاب ١١٩/٣ .
٧) الانشقاق : (١) .

والوجه الثاني : قول الأخفش[1] : أن يكون مبتدأ ، ما بعده من الفعل خبره ، والتزموا الفعل خبرا تنبيها على اقتضاء " إذا " للشرط كما التزموا في خبر أنَّ الواقعة بعد " لو[2] " الفعل لما تقتضيه " لو " من ذلك ، وعليه حمل قوله تعالى : " إذا السماء انشقّت " وكلا القولين سائغ فالأولى تجويزهما من غير ردّ لأحدهما .

والذّي يدل على تجويز الأمرين الاطباق في جواز الرّفع في قوله : إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته[3] : ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرّفع بحال ، إذ التقدير حينئذ : إذا بلغت ، فيتعيّن النّصب .

---

١) انظر : قول الأخفش في الانصاف : ٦١٦/٢ وهو قول الكوفيين أيضا والأخفش : هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة أخذ النّحو عن سيبويه وكان أسن منه وكان من مشاهير نحاة البصرة بعد طبقة سيبويه انظر : ترجمته في بغية الوعاة : ٥٩١/٥٩٠/١ ، انباه الرواة : ٣٦/٢ .

٢) هذا الذّي ذهب إليه المصنّف من أن خبر أنَّ الواقعة بعد " لو " لا تكون إلاّ فعلا هو مذهب الزّمخشري ذكر ذلك في المفصّل ص ٢٣٢ وقد ردّ عليه بقوله تعالى : " ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام فأقلام خبر " أنّ " وهو اسم جامد ، لمزيد من الفائدة . انظر : البحر المحيط لأبي حيان : ١٩٠/٧ .

٣) البيت لذي الرّمة ديوانه ٢٥٣ ، الخزانة ٤٥٠/١ ، الكامل ٦٢٠ وهو من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، والمقتضب : ٧٧/٢ وعجزه :ـ
فقام بفأس بين وصليك جازر :

وأما العامل فيها فيجوز على الخلاف في أنّ العامل في " إذا " فعلها أو جوابها ، فإن كان جوابها فتقديره : حسن قراى دلّ عليه قوله " حسن القرى " وجواب الشّرط يحذف إذا تقدّم ما يدلّ عليه (١) كقولك : " آتيك إن تأتني " .

وان كان شرطها فواضح ، ويجوز أن تقدر ظرفا عريّا عن الشرطيّة كما في قوله تعالى : " واللّيل إذا يغشى (٢) " وقوله " واللّيل إذا سجى (٣) وأشباهه ، فيكون العامل فيها " حسن القرى " كأنّه قال : يحسن قراى في زمن اضحاء جليد الليلة المشبهاء ، واللّه أعلم .

---

١) وهذا الذّى ذهب إليه مذهب جمهور البصريين يقولون إنّ الجواب لا يتقدّم على الشّرط لأنّ الشّرط بمنزلة الاستفهام له صدر الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله وكذلك الشّرط وإذا تقدم على الشّرط ما يدلّ أنه جواب جعلوه دليل الجواب لا الجواب وقدّروا الجواب محذوفا .

أما الكوفيّون فلا يرون هذا بل يجعلون المتقدّم هو الجواب دون اللّجوء إلى حذف أو تقدير .

انظر : المسألة في الانصاف ٦٢٧/٢ ، أوضح المسالك ٣ /٢١٨ .

٢) اللّيل : (١) .

٣) الضحى : (٢) .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل أكلّ امرئ تحسبين امرءا * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر في المفصل[1] .

أكلّ امرئ تحسبين امرءا : ونار توقد بالليل نارا[2] .

" أكلّ امرئ " و " امرأ " مفعولان لـ " تحسبين " وقوله : " ونار " عند سيبويه مخفوض على حذف المضاف الذي هو " كل " لدلالة الأول عليه وارادته موجودا مقدّرا فلذلك يبقى المضاف إليه على اعرابه ، وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف ، مخفوض عنده بـ " كل " و " مثل " ، إذا قصد بها التحقيق لا التشبيه ، وقولك " ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك " .

وإنما اختصتا بذلك من حيث كانا لذاتٍ واحدةٍ في المعنى : فلما تقدّم ما يدلّ عليه اغتفر أمر الحذف وبقي أثره على ما كان عليه قبل ذلك .

فعلى ذلك لا يكون قوله : " ونارٍ توقد بالليل نارا " عطفا على عاملين من حيث كان " نار " مخفوضا بـ " كل " مقدّرة في حكم الموجود فكأنه قال " وكلّ نارٍ " ولو صح وقال : و " كلّ نار " لم يكن عطفا على عاملين اتفاقا ، فكذلك إذا كان " كل " مرادا وجودها ، لأنه[3] يكون عطفا على معمولي

---

١) انظر : المفصل ص ١٠٦ .

٢) البيت لأبي داود في الكتاب ٦٦/١ أي أبو داود الأيادي ، وفي أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ بدون نسبه ، وفي الكامل للمبرّد ١٦٢ لعدي بن زيد العبادي .

٣) لا يكون في (ب) .

" تحسبهن " خاصة وهو عامل واحد .

وكثير من النحويين لا يقدر تقدير سيبويه ، لأنه عنده يوجب اعرابهباعراب المحذوف على القياس(١) المعروف في حذف المضاف ، فيجعله معطوفا على " امرئ " المخفوض أولا ، ويجعل " نارا " المنصبة معطوفا على أمرأ ، ويجوز هذا الضرب من العطف على العاملين ، وهو أن يكون الأول منهما مخفوضا وأن يكون المعطوف جاء على الترتيب الأول ، كقولك " في الدار زيد " والحجرة عمرو(٢) وأشباه ذلك .

وسيبويه يمنع من هذه المسائل(٣) ، وقد استدل القائلون بها بمثل قوله تعالى : واختلاف الليل والنهار(٤) إلى آخر الآية .

وهو ظاهر فيما ذكروه ، لأنه تقدم : وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات على الرفع والنصب كلاهما سواء ، ثم قال " واختلاف الليل " فعطفه على " خلقكم " ثم قال " آيات " بالرفع عطفا على " آيات " التي مع " وفي خلقكم " وبالنصب عطفا عليهما إذا كانت منصبة وهذا عطف على عاملين .

---

١) سقط في (ب) .

٢) أي أن يلي المجرور العاطف .

٣) الكتاب ١ / ٦٥ / ٦٦ .

٤) الجاثية : ٥ .

والاية بتمامها : وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون .

واستشهدوا أيضا بالبيت المذكور (١) ، وبقولهم : ما كل سوداء تمـــره ولا بيضاء شحمة (٢) ، ومنه (٣) قوله تعالى : عند هؤلاء " للذيـــن أحسنوا الحسنى " (٤) ثم قال : " والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها " (٥) .

وسيبويه (٦) يتأول ذلك كله فرارا من العطف على عاملين ويأول البيت كما ذكر ، وكذلك : " وما كل سوداء تمره " و " ما مثل أخيك ولا أبيك " .

وتأول قوله تعالى : واختلاف الليل والنهار " على أنه هو المعطوف وحده و " آيات " جرى تأكيدا للأول كما تقول : جاءني زيد زيد فتكرار آيات كتكرار زيد .

ويأول قول الله تعالى : " والذين كسبوا السيئات " على أنه مبتدأ وخبره " جزاء سيئة بمثلها " أى لهم جزاء سيئة ، فيكون قد عطف جملة على جملة .

وغيره لا يحتاج إلى شئ من هذه التأويلات كلها لتجويز هذا النـــوع من العطف على عاملين فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويـــل ، والله أعلم .

---

١) أى قوله : أكل امرئ تحسبين البيت الخ .
٢) اسلوب من أساليب العرب ، وهو من أمثلة سيبويه فى الكتاب ١ / ٦٥ / ٦٦
٣) أى مما استشهدوا به على جواز العطف على عاملين ....
٤) يونس : ٢٦ .
٥) " : ٢٧ .
٦) لم يتكلم سيبويه عن الآيتين المذكورتين واختلاف الليل الخ وللذيـــن أحسنوا الحسنى وزيادة " الخ بل أتى بمثال من أقوال العرب وهـــو قولهم ما كل سوداء تمرة الخ وجاء أيضا بقول أبى داود أكل امرئ الخ ولعل المصنف أتى بهذه الآيات على سبيل التنظير لكونها فى حكم واحد مع بيت أبى داود و " ما كل سوداء تمرة " الخ .

* * الكلام على قول الشاعر : أو الفا مكة من ورق الحمى * *

وقال أيضا معلقا على قول الزمخشري في المفصل[1] من قول الشاعر[2] أو الفا مكة من ورق الحمى .

قال الشيخ : رخم في غير النداء على غير قياس الترخيم ، لأن قياس الترخيم في ذلك أن تحذف الميم ، وتبقى الالف على حالها ، فشذ وذه من وجهين ، فلذلك كان أضعف من الترخيم على قياسه في غير النداء .

والوجه الاخر الذي هو على غير قياس الترخيم ، قلبه الالف ياء أو حذفها فتكون الياء ياء الاطلاق ، وكلاهما شاذ ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٢٢٧ .

٢) منسوب لعجاج في المفصل وقبله :-
وربّ هذا الحرم المحرّم : والقاطنات البيت غير الرّيّم
وألف - جمع آلفة من ألف يألف ، والورق جمع ورقاء كورق زرقاء وهي التي في لونها بياض سواد .
الحمى - بفتح الحاء المهملة وكسر الميم - أصله الحمام حذف الميم للترخيم فصار : " حما " فقلبت الالف ياء وكسر ما قبلها لمناسبة الياء فصارت " الحمى " .

وبعضهم يرى أنه " الحمام " حذف الالف فاجتمع المثلان أي الميمان ، فقلبت الميم الثاني ياء حذفا قولهم في تمثل تمسى أو على حد من يقول في ظننت ظنيت بالياء وهو اختيار أبي علي الفارسي وأنكر أن يكون قد حذف الميم للترخيم ، لأن الحمام اسم جنس ، والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الاسماء الشائعة .
انظر : المسائل المسكوتيات ص ١١٦ تحقيق د / علي جابر منصور .

* * الكلام على قول الشّاعر في المفصل لمزّة موحشا طلل ... * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين [١] على قوله في المفصّل من قول الشّاعر [٢] :ـ

لمزّة موحشا طلل قديم : غناه كل أسحم مستديم

يجوز أن يكون " موحشا " حالا من الضّمير في " لمزّة " وإن كان عائدا على النّكرة ، لأنّ ضمير النّكرة معرفة [٣] خلافا لبعض النّحويين .

وإذا كان معرفة فجعلُ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النّكرة متقدّمة عليها [٤] ، لأنّ هذا هو الكثير الشّائع وذاك قليل نادر وكان أولى ، والله أعلم .

---

١) أي بعد ستمائة .

٢) ينسب هذا البيت لمزة وبعضهم لمية ، ورواية الخصائص ٢/٤٩٢ لمزة موحشا طلل ، وفي شواهد مغني اللّبيب ص ١٨٤ رواية البيت : طلل قديم ، كرواية المصنف هنا .
انظر : البيت في الخزانة : ٣/٥٣٣ .

٣) وهو اختيار ابن جنّي في الخصائص ٢/٤٩٢ .

٤) وكون " موحشا " حالا من " طلل " مذهب سيبويه في الكتاب ٢/١٢٣ جاء بالبيت شاهدا على مجيء الحال من النكرة مقدمة عليها .

ومذهب المصنف هنا يخالف مذهب سيبويه ، لأنّ مذهب سيبويه جواز مجيء الحال من المبتدأ لأنّ " طلل " مبتدأ مؤخّر و"لمزة " خبر مقدّم ، وعند المصنف لا يجوز مجيء الحال من المبتدأ .

وأيضا على اعراب سيبويه فيه جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه

.. ..

لأنك اذا جعلت " موحشا " حالا من " طلل " كان العامل فـــى " طلل " غير العامل فى " موحشا " لأنّ العامل فى " طلـــل " الابتداء على ما هو مذهب سيبويه ، وعمله الرفـع والحال لا يقبـل الرفـع .

ويجوز على مذهب الأخفش أن يكـون " موحشا " حالا مـــن " طل " ويكـون " طل " فاعـل لـ " عزّة " لا مبتدأ ، لأنّـــه لا يشترط الاعتماد ، والله أعلم .

* * *

* * المبـــنى * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله[1] فـــــــى المفصل[2] فى المبنىّ ، " هو الذّى سكون آخره وحركته لا بعامل" .

قال الشّيخ : توهّم بعض طلبة الأدب أنّ " موسى " و " عصى " سكون كآخره لا بعامل وهو معرب باتفاق .

فالجواب أنّ هذا له حركة فى الآخر وهى حركة مقدّرة ،ولا فرق بين اللّفظية والتّقديرية فليس حركة آخره بغير عامل ، فقد خرج عن قوله: سكون آخره وحركته لا بعامل ، لأنّ له حركةً بعاملٍ .

والمراد بقوله : سكون آخره وحركته لا بعامل أى اللّفظية إن لم يكن التقديرية ،والتّقديرية إن كانت فيهما جميعا ، فإن كانت بعامل فهو المعرب ، وإلاّ فهو المبنى ، ولذلك تقول فى قولك : سرى ودعى انّه مبنىّ على الحركة المقدرة إذ أصله سَرَىَ ودعَو ، وكذلك عصا فانه يجب أن يكون معربا ، واللّه أعلم .

---

١) أى الزمخشرى .

٢) انظر : المفصل ص ٢٥٠ .

* * الكلام على اللاّم فى قول الزمخشرى ولأن المتصل أخصر * *

وقال أيضا معلقا : انّ اللاّم فى قوله " ولأنّ المتّصل أخصر(١)" . تتعلّق بمعنى قوله : " لم يسوغوا تركه (٢)" لأن التعليل لنفس التسويغ لا للتسويغ ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ١٢٧ .

٢) بعده ... إلى المنفصل إلاّ عند تعذّر الوصل ، فلا تقول ضرب أنت ولا هو ولا ضرب إيّاك إلاّ ما شذّ من قول حميد الأرقط : إليك حتى بلغت إياك .
انظر : المفصّل ص ١٢٧ .

* * الكلام على قوله في الفصل : وليفيد ضربا من التّوكيد * *

وقال أيضا معليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين وستمائه على قوله فـي الفصل " وليفيد ضربا من التوكيد (١) " .

أى ليفيد بمجموعهما فضل توكيد لا يكون فى الإفراد أى بمجمـــوع الأول ، والفضل ، فإذا قلت : " زيد هو أفضل من عمرو " فالضّمير الذى هـو " هو " و " زيد " مجموعهما فيه تأكيد ومبالغة ، ولذلك قال سيبويه(٢) : " زيد هو أفضل من عمرو " آكد من قولك : " زيد أفضل من عمرو " وذلك أنّ " هو " فى المسألة المفروضه راجع إلى زيد فكأنّه ذكر مرّتين ، وذكر الشّئ مرّتين أبلغ من ذكره مرة واحدة ، واللّه أعلم .

---

١) الفصل ص١٣٣ قال فى الصفحة السابقة : " ويتوسط بين المبتـــدأ وخبره قبل دخول العوامل اللّفظيه أى (ضمير الفصل) وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له فى امتناع دخول حرف التعريف عليـــه كأفضل من كذا أحد الضمائر المنفصله المرفوعة ليؤذن من أول أمـــره بأنّه خبر وليفيد ضربا من التوكيد .

٢) رجعت إلى الكتاب فلم أجد نص هذا الكلام ولا مدلوله .

* * المهنـــى : * *

وقال أيضا معلقا بدمشق على قوله فى الفصل " وأنا أسوق إليك عامة ما ينتهه العرب من الاسماء إلاّ ما عسى أن يشذ منها (١) :

الاستثناء منقطع ولا يستقيم أن يكون متصلا لأنه لو كان متصلا لم يخل إمّا أن يكون من قوله : " عامه (٢) " أو من قوله : " ما ينتهه العرب " أو من قوله : " الاسماء " ولا يستقيم واحد منها ، لأنه لو كان من " عامه " لصار المعنى : أنا أسوق الأكثر الا الشّاذ فيكون قد بقى شئ جاء به ليس بشاذ ولم يرد (٣) ذلك .

وإن كان من قوله : " ما ينتهه (٤) " صار المعنى : " إنى أذكر أكثر المهنيات التى ليست بشاذ ، فيلزم أن يكون قد ترك شيئا ليس بشاذ ، لأنّ أكثر ما (٥) ليس بشاذ بعضه (٦) يكون شاذا ، وإذا لم يذكر الاّ بعض ما ليس بشاذ لزم منه أن يكون قد ترك بعض ما ليس بشاذ .

ولا يستقيم أن يكون من قوله : " من الأسماء " لأنّه تفسير لقوله : "ما ينتهه العرب " وقد تبيّن بطلان رجوع الاستثناء إليه فيلزم بطلانه فى رجوعه إلى تفسيره ، لأنّ المعنى فيهما واحد ، والله أعلم .

---

١) الفصل ص ١٢٦ .
٢) سقط فى (ح) .
٣) فى (ح) يرد وهو تحريف .
٤) ما ينتهه العرب فى (ح) .
٥) سقط ما فى (ح) .
٦) بعضها فى (ح) .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي * *

وقال أيضا معليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة على قوله : فـــي المفصل[1] في بيت كعب الغنوي وهو قوله[2] :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي : ويغضبُ منه صاحبي بقـــول

الواو في " ويغضب " ليست واوَ الجمع[3] ، وانما هي واو العطف وذكرهـــا[4] وان لم يكن بابها لموافقتها لواو الجمع في وجهي الرفع والنصب ، وكذلـك فعل في الفاء .

ووجه النصب ، أنه معطوف على قوله " للشيء[5] " فلا بدّ من تقديره اسما ليصح عطفه على الاسم ، ولا يقدر اسما إلاّ بحرف المصدر الذي هـو " ما " أو " كي " أو " أن " .

يدلل أن تكون " كي " لفساد المعنى ، لأنّ " كي " للتعليل وأن الأول سبب للثاني وهو يخل بالمعنى .

---

١) المفصل ص ٢٤٩ .

٢) البيت له انظر : المنصف ٥٢/٣ ، الخزانة ٦١٩/٣ ، الأصمعيات ٧٦ ، المقتضب ١٩/٢ ، سيبويه ٤٦/٣ .

٣) يقصد أنه ليس واو المعية .

٤) يعني الزمخشري .

٥) وقوله : للشيء في موضع نصب لأنه خبر ما ، الحجازية ، لأن أصله : ما أنا شيئا ، وكون " يغضب " معطوفا على " للشيء " في حالـــة النصب هو اختيار سيبويه والمبرد .

انظر : الكتاب ٤٦/٣ ، المقتضب ١٩/٢ إلا أنه استبعد ذلـك بدون تأويل كما قال المصنف .

وعلل أن يكون " ما " إذ ليس لها عمل فلا يكون فى اللفظ اضمار بالمقصود فوجب أن تكون " أن " مثل قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا (١) " .

فقوله : " أو يرسل رسولا " معطوف على قوله " وحيا " اذ المعنى : الا وحيا أو الا ارسالا .

ولا يستقيم عطفه على " أن يكلمه " لفساد المعنى ، إذ يؤدى إلى أن يكون : " وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولا " وهو فاسد .

ولا يستقيم أن يكون " ويغضب " على النصب معطوفا على "تافمى(٢)" فى قوله : " ليس تافمى ويغضب " كقولك : " ما تأتينى وتحدثنى " لأمر معنوى ، وهو أنه يصير المعنى : " لا ينفمنى ولا يغضب صاحبى " وليس الغرض كذلك ، بل الغرض نفى النفع عنه واثبات الغضب للصاحب(٣) المتكلم عنه ، فوجب أن يكون معطوفا " على الشئ " فيكون تقديره : " وما أنا للشئ ولغضب صاحبى بقؤول " إلا أنه يحتاج فى استقامته إلى حذف مضاف ، لأن غضب صاحبه ليس بقول حتى يصح تعلق القول به فيكون التقدير : ولسبب غضب صاحبى بقؤول .

---

١) الشورى : ٥١ .

٢) أما إذا كان " ويغضب " بالرفع فيجوز أن يكون معطوفا وداخلا فى صلة " الذى " وهو قوله " تافمى " وهو قول سيبويه ٣ / ٤٦ .

٣) فى (ح) لنسفى المتكلم عنه ، وهى زيادة لا معنى لها .

والرفع له وجه واحد ، وهو أن يكون معطوفا على الجملة التي هي " ليس ناقصي " داخلا في حكم الصلة ، ولذلك احتيج فيه إلى ضمير يعود إلى الموصول وهو الهاء في منه والرفع أقوى[1] ، والله أعلم .

---

١) وهو اختيار المبرد قال في ٢/١٩ من المقتضب : " فإن الرفع الوجه لأن " يغضب " في صلة " الذي " .

وقد رد المبرد على سيبويه في ترجيح النصب على الرفع قال : وكان سيبويه يقدم النصب ويثني بالرفع وليس بقوي عندي كما قال ، المقتضب : ٢/١٩ .

وأجاب الأعلم بأن سيبويه إنما اختار النصب في هذا على الرفع لأنه عقد الباب على النصب باضمار أن ، حاشية المقتضب : ٢/١٩ .

* * الكلام على قوله فى المفصل : بوحش اصمت * *

وقال أيضا معلقا على قوله فى المفصل (١) " بوحش اصمت (٢) " .

قال بعض طلبة العلم : " ما المانع من أن يكون " بوحسن اصمت " بكمالها اسم موضع ؟ .

فقال : لا يجوز ذلك ، لأنه لو كان كذلك لم يخل إما أن يكون من باب " تأبط شرا (٣) " أو من باب بعلبك (٤) .

لا جائزا أن يكون من الأول إذ ليس بجملة باتفاق ، ولا جائزا أن يكون من الثانى ، لأنّ هذا الباب للفه الفصيحه أن تقول : هذا بعلبكَ ورأيت بعلبكَ ومررت ببعلبكَ بفتح آخر الأول ، وكان يجب فتح الشين (٥) والاتفاق على كسرها فدل على أنه مضاف ومضاف إليه ، وهو المقصود ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٧ .

٢) وهى قطعة بيت ينسب للراعى وتمامه :-
أشلى سلوقية باتت وباتت بها : بوحسن اصمت فى أصلابها أود

٣) أى من باب المركب الاسنادى .

٤) " " " " المزجى .

٥) أى من قوله : " بوحسن " .

* * هل يشترط أن يكون عطف بيان أشهر من متبوعه أولا ؟ * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين وستمائه على المفصل[1] : اشترط الزمخشري في عطف البيان أن يكون أشهر من متبوعه ، ولذلك قال : " وينزّل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها " أي إذا فسّرت بها ، يعني : أن عطف البيان يفسّر متبوعه ، إذ المتبوع كالغريب ولذلك مثل بقوله : " أقسم بالله أبو حفص عمر " ، فإنّ " عمر " أشهر من قولهم : أبو حفص لما كان محتملا غيره والتابع كالمشهور .

وليس ذلك بشرط[2] ، فإن الانسان إذا قال : " جاء أبو عمرو زيد " وكان ثم آخر اسمه أبو زيد خالد[3] ، وثم زيود كثيرة فإنّه يحصل الايضاح والكشف وإن لم يكن أشهر ، نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ١٢٢ .

٢) أي كون عطف البيان أشهر من متبوعه أو أخص منه قال ابن مالك في التسهيل ص ١٧١ " ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح " .

واختار ابن عصفور مذهب الزمخشري أي كون عطف البيان أعرف من متبوعه .

انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٩٤ .

٣) في (ب) أبو خالد زيد .

* * الكلام على حد المبني في المفصـــــل * *

وقال أيضا معللا على قوله في المفصل[1] في المبني " هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل( ) " .

هذا الحد ليس بمستقيم[2] ، لأنه أتى في الحد بواو العطف فـــإن قصد الجمع لم يستقم ، إذ ليس شيء فيه سكون وحركته في آخره ، وإن قصد معنى : أو ، كان فيه شذوذ لفظي في استعماله الواو بمعنى : أو واستعماله لفظه " أو " في الحد الواحد[3] ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ١٢٥ .

٢) كلامه هنا مخالف لما قاله في الايضاح " شرحه للمفصل " قال فـــي ١/٤٥٧ " حدّ المبني ، وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو الصحيح " الايضاح ١/٤٥٧ .

٣) لأن " أو " للشك والحد إنما هو موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى فإذا أدخلت " أو " انتقض هذا الغرض .

أما استعمال الواو بمعنى أو فلا يجوز عند البصريين ويجوز عنـــد الكوفيين ، الانصاف ٢/٤٧٨ ــ ٤٨٤ .

* * الكلام على قوله في المفصل في حروف التخضيض * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة على قوله في المفصّل في حروف التّحضيض ، لا تريد استبطاء وحثّ على الفعل بعد قوله : " لولا فعلت كذا " .

ليس بجيّد ، لأنّ الاستبطاء والحثّ على الشّيء إنما يكون في الزّمن المستقبل وأمّا الماضي أو الحال فلا يتصوّر فيه حثّ ، لأنّه انقضى وتصرّم فكيف يتصوّر الحثّ عليه ؟

وأما الحال فكذلك ، لأنّ الفعل حاله الحثّ قائم بذات المطلوب منه ذلك والحثّ عليه يستدعي منه ، والحاصل لا يحصل .

وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ [٢] ، وإذا وقع بعدها المستقبل كانت للحثّ والطلب ، واللّه أعلم .

---

١) المفصل ص ٣١٥ وقبله : " وهي لولا ولوما ، وهلاّ وألا ، تقول : لولا فعلت كذا ، ولوما ضربت زيدا وهلاّ مررت به وألا أقمت الى أن قال : تريد استبطاء وحثه على الفعل .

٢) مثاله أضربت عمرا وقد أحسن إليك .

* * الكلام على لولا ولوما في المفصل * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قوله في المفصل : " وللولا ولوما معنى آخر ، وهو امتناع الشيء لوجود غيره [1] " .

قال الشيخ : ذهب بعض الناس إلى أنها لو ، زيدت عليها " لا " وهذا ليس بمستقيم ، لأن " لو " معناها عندنا على ما دلّ عليه الدليل امتناع الأوّل لأجل امتناع الثاني كقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا [2] " فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد ، وهذا القائل [3] إنما نفى هذا المذهب على توهمه أنّ الثاني امتنع لأجل امتناع الأوّل ، فاذا

---

١) المفصل ص ٣١٦ .

٢) الأنبياء : ٢٢ .

٣) أي القائل بأنّ أصلها لو ، زيدت عليها لا .
معنى لو ، عند المصنف انتفاء الأول من أجل انتفاء الثاني ، لأنّ التعدد في الآية سبب للفساد فاذا انتفى التعدد انتفى الفساد هو الآخر فالأول سبب والثاني مسبب .

قال في الايضاح شرحه للمفصل ٢٤١/٢ " وما ذكرنا أولى لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون ثمّ أسباب اخر ، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل مسبب فصحّ أن يقال إنما امتنع فيهما الأوّل لامتناع الثاني لأنّ امتناع الثاني هو المسبّب فدلّ انتفاؤه على انتفاء السّبب .

وظاهر كلام التسهيل موافقة ابن الحاجب ، قال في التسهيل ص ٢٤٠ " لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " .

تحقق هذا لم يستقم هذا المذهب لا من حيث اللّفظ ولا من حيث المعنى .

أمّا من حيث اللّفظ فكان يلزم أن يرتبط وجود الثّانى لانتفاء الأوّل كما ارتبط فى " لو " وجود الثّانى بوجود الأوّل ، لأنّ " لا " لما دخلت على الأوّل صار نفيا ، فوجب أن يكون وجود الثّانى مرتبطا بنفى الأوّل والأمر بالعكس .

وأمّا من حيث المعنى ، فلأنّ " لو " انتفاء الأوّل فيها لأجل انتفاء الثّانى فلما دخلت " لا " فيجب أن يوجد الأوّل لأجل انتفاء الثّانى لا لأمر بالعكس .

وإذا بنى على المسامحة فى أنّ لو ، تدلّ على امتناع الثّانى لامتناع الأوّل صحّ ما ذكروه ، لأنّها تدلّ على امتناع الثّانى لوجود الأوّل ، واللّه أعلم .

* * *

* * الكلام على قوله في المفصّل : المعرب على نوعين * *

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمان عشرة [١] على قوله في المفصّل :

" والاسم المعرب على نوعين : نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين " .

إن قيل إنّه أراد الاسم المفرد ورد عليه رجال ومساجد ، فإنّ رجالا جمع يعرب بالحركات الثلاثة [٢] ، ومساجد جمع غير منصرف ، والله أعلم .

---

١) وستمائة .

٢) الثلاث في (ب) وهو خطأ .

* * الكلام على قوله في المفصل في تعريف الحرف * *

وقال أيضا معلما بدمشق سنة سبع عشرة (١) على قوله في الحرف :"ما دلّ على معنى في غيره (٢)" .

يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلاّ بمتعلّق مذكور معها مثل عند وقبل وقدر ، وقاب وما أشبهها .

وجوابه أنا نحكم بأنّ معنى القدر والجهة مفهوم من "قاب" و"عند" كالفوقية من فوق .

وإنّما اتفق أنهم لم يستعملوه إلا لذلك، ويحكم على أنّ من ونحوها لا يفهم منها ذلك المعنى من حيث وضعها إلاّ مضموما مع متعلّقها .

وإنّما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أنّ الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك ، وثبت أنّ هذه من قبيل الأسماء بخصائصها فوجب ألاّ تحمل على جهة يلزم أن يكون به حرفا بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض .

والذي يوضح ذلك اطباقهم على أنّ "عن" و "على" في قولك :"قعدت عن يمينه" "ووليت عليه حرف ، وهما اسمان في قولك : "من عن يمينه (٣)" و"أخذت من عليه (٤)" ولولا ما ثبت من خاصة الاسم فيهما في المحلّين

---

١) وستمائة .

٢) المفصل : ص ٢٨٣ .

٣ ، ٤) إنما وجب أن يحكم عليهما بالاسمية لأنك لو جعلتهما حرفين لأدّى إلى دخول حرف في حرف والحروف إنما تدخل على الأسماء .

المخصوصين لم يحكم عليهما باسمية فلماً ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم ، وإن كان فيه بعد ، إذ تقديرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض المقلوبي ، وحملهما على هذه الجهة يلزم منه استهماد ، وإذا تردد بين التناقض والاستهماد والتجوز(١) إلى أحدهما وجب الحمل على الاستهماد فكذلك ههنا ، واللّه أعلم .

---

١) التحجى في (ب) وهو تحريف .

* * الكلام على قوله فى المفصل فى قسم الحرف فى الزيادة * *

وقال أيضا معلقا على قوله فى قسم الحرف فى الزيادة فى قولك : " ما جاءنى من أحد " راجع إلى هذا (١) ، أى إلى معنى الابتداء " .

قال الشيخ : ليس بمستقيم ، لأنّ كونها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الأصلى بحاله ، ولا يستقيم على هذا بأنّ يكون مفهوما منها معنى الأبتداء ، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء ، فيبطل كونها زائدة ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة ، وهو باطل ، والله أعلم .

---

١) المفصل ٢٨٣ وقبله : فمن معناها ابتداء الغاية كقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة إلى قوله : ومزيدة فى نحو : ما جاءنى من أحد راجع إلى هذا ، أى معنى الابتداء .

المصنف رحمه الله يعترض على الزمخشرى فى قوله : أنّ " من " فى قولك : " ما جاءنى من أحد " مزيدة ، ثم قوله إنها لمعنى ابتداء الغاية ، لأنّ المفهوم من الحروف الزائدة أن تكون دخولها كخروجها ، فإذا قال إنّها زائدة ثمّ قال إنها لابتداء الغاية صار كأنه قال : زائده غير زائدة وهذا تناقض ، والله الموفّق .

* * الكلام على قول الشّاعر فى المفصّل : ودع ذا الهوى قبل القلى ٠٠ الخ *

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشّاعر[1] فى المفصّل[2] .

ودع ذا الهوى قبل القلى[3] ترك ذى الهوى : متين[4] القوى خير من الصّرم[5] مزدرا[6]

قال الشّيخ : يجوز أن يكون معناه : " ودع ذا الهوى " أى : أقلل منه واقصر ، ويجوز أن يكون " ذا " بمعنى : صاحب فيراد[7] به المحبوب لأنّه الذى تعلّق به الهوى فيكون صاحب الهوى بهذا الاعتبار المحبوب ثمّ قال : ترك ذى الهوى ، فيجوز أن يكون أضافة إلى الفاعل على الوجه الأول ، ويجوز أن يكون أضافة إلى المفعول فى الوجه الثّانى ، فيكون المعنى على الوجه الأوّل : ترك المحب هوى متين القوى ، فيكون " متين القوى " مفعولا لـ " ترك " .

---

١) لم أر من ذكر له نسبة .

٢) المفصل ٣٧٣ .

٣) البغض والعداوة ، ومنه قوله تعالى : " ما ودّعك ربك وما قلى " أى ما أبغضك .

٤) متين ــ قوى .

٥) الصّرم ــ الهجران .

٦) وموضع الاستشهاد فى البيت قوله : " مزدرا " حيث قلب الصاد فيه زايا لكونها ساكنة قبل الدّال وأصله : " مصدرا " وهى لغة ، ومنه قولهم :ــ

لم يحرم من فزد له : أى من قصد له .

٧) بدون فاء فى (ع) .

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام ٤٧١ ب
الخاص
التاريخ / / ١٤٠٠هـ

أمالي ابن الحاجب

في النحو

٤١٥
ع ٩٤

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ٥٧٠-٦٤٦هـ

ويشتمل على ثلاثة إملاءات من أمالي السنة

١- الإملاء على القرآن.
٢- " على المفصل.
٣- " على مسائل الخلاف.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات

«تحقيق ودراسة»

إعداد الطالب: سعيد عمر محمد
لنيل شهادة درجة الماجستير

إشراف فضيلة الدكتور
عبد الفتاح بحيري إبراهيم

ويجوز أن يكون " متينَ القوى " حالا من " ذى الهوى " أى: ترك المحبّ فى حال كونه متينَ القوى حبَّه خير من أن يقع المفارقة على زعمه.

وإن جعلنا " ترك " مضافا إلى المفعول كان " متين القوى " حالا منه فيكون المعنى : ترك المحبوب فى حال كونه قويّا حبَّه لك أو حبُّك له خير من أن تقع مفارقته لك مراغمة ، ومزدرا ، حال من الضمير أى مراغما ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : فقلت له لا تبك عينك إنما . الخ * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة(١) على قول الشاعر(٢) في المفصل :

فقلت له لا تبك عينك إنما : نحاول ملكا أو نموتَ فنعذرا

* يجوز فيه(٣) النصب والرفع(٤) ، أما النصب فإنه أخبر بمحاولة الملك وجعل الموت غاية له والعذر مسبب عنه لأنّ المعنى : إلى أن أموت فنعذر وهو ظاهر في تسلية صاحبه عن بكائه .

وأما الرفع فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لا ينفكّ عن أحدهما كما لا ينفكّ الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا ، فلا يلزم تقدير شكٍ ، لأنّ المعنى أنّه قد ثبت عنده وعلم أنه لا ينفكّ عن أحد هذين الأمرين .

وإما على معنى الاخبار ، فإنه يكون إما على هذا ، وإما على هذا ، فيكون على الشك في حصول كل واحدٍ منهما في كل زمان يقدّره إلى الموت لا في حصول كل واحد منهما بعده ، فإنّ ذلك معلوم من ضرورات الوجود فلا حاجة إلى التكلف في الجواب عند تقديره ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) هو امرؤ القيس ديوانه ٦٦ ، الخصائص ١/٢٦٣ ، الخزانة ٣/٦٠١ الكتاب ٣/٤٧ .

واستشهد به سيبويه على مجيء أو ، بمعنى : إلا أن .

٣) الضمير عائد إلى " نموت " .

٤) أي عطفا على نحاول أي رفع نموت عطفا على " نحاول " .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته * *

وقال أيضا مطليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر(١) في المفضل ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته .

أورده استشهادا على الجزم في قوله تعالى : " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا (٢) " ، يجوز أن يكون " تكتموا " منصوبا ومجزوما(٣) ، ثم أورد البيت على الجزم ، فيكون منهيًّا عن كليهما عن الشتم والأذى .

ولا يستقيم النصب في البيت ، لأنه لو كان منصوبا لكان منهيًّا عنهما على سبيل الجمعية ، ولا ينهى عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متغايرين ، أما ما هو أعم في المعنى فلا يصح النهي عن الجمع بينهما لأن الشتم أذية .

وقوله : " وتبلغ أذاته مثله فإنه قائم إلا أن الأذية عامة لأنها بالقول والفعل والشتم خاص وليس المراد إلا مطلق الأذية بما هو أذيه فكأنه تكرير للفظ من غير فائدة ، فكأنه قال : " لا تؤذ المولى " لا تؤذ المولى" وليس كذلك الآية حيث جاز فيها النصب والجزم .

وأما الجزم فعلى أن يكون كل واحد منهما منهيًّا عنه .

وأما النصب فعلى معنى : لا تجمعوا بين هذين ، والله أعلم بالصواب .

---

١) منسوب في الكتاب ٣ / ٤٢ لجرير وليس في ديوانه وتمامه :-
فإنك إن تفعل تسفّه وتجهل :

٢) البقرة : ٤٢ .

٣) وفي المغني : ١ / ١٢٧ أنه لزجاج أيضا ، أي كون " تكتموا ، مجزوما ومنصوبا ، ولم أجده في إعراب القرآن المنسوب إليه .

* * الكلام على قوله في المفضل في قولهم: أكرم الناس * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على فصل أفعل التفضيل ، في الوجه الغالب في مثل قولهم : " أكرم الناس " .

أنه يلزم (١) أن يكون جميع الناس كراما في قصد المتكلم ، وهذا باطل وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : ((ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني " ثم قال : ((ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني (٢) " .

فيلزم منه أن يكون المخاطبون محبوبين مُبغضين مُقربين مُبعدين ، وهو غير جائز ، ووجه اللزوم أنه أضاف الأحبَّ والأبغض إلى المخاطبين فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض ، ومن ثم قال في هذا الفصل بعينه في قولهم : " الناقص والأشج أعدلا بني مروان (٣) " أنه على معنى : عادلا لما يلزم من أنهم يكونون مشتركين في العدل ولم يشتركوا عنده فحمله لذلك على معنى فاعل .

وأما تثنيته فلا يلزم منها أن يكون هو الذي حمله على أن يكون بمعنى فاعل ، لأن تثنيته المضاف وجمعه في باب أفعل التفضيل جائز باتفاق كقوله تعالى : " أكابر مجرميها (٤) " وأشباهه .

---

١) ووجه اللزوم هو أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فقولك : محمد أذكى الأولاد ، فالأولاد أذكياء إلا أن محمدا يفضلهم في الذكاء .

٢) هو من حديث الإمام أحمد في مسنده باب كتاب السير ٤ /١٩٣-١٩٤ .

٣) هذا القول في معظم كتب النحويين ولم أقف على قائله .

٤) الأنعام : ١٢٣ .

والجواب أن المضاف إليه فى هذه المواضع المعترض بها ، يجب أن يكون مخصصة بالمشتركين فى أصل المعنى الذى دلّ عليه " أفعل " فيكون قوله : " بأحبكم " أى أحب المحبوبين منكم ، وكذلك " أقربكم " و "أبغضكم" و " أبعدكم " وقولهم : " أكرم الناس " وشبهه على ذلك .

ويجوز أن يقدّر مضاف محذوف ، كأنه قيل : أحبّ محبوبكم وأكرم كرماء الناس ، ويكون دليل التأويل على أحدهما ما علم من لغتهم أنهم لا يطلقون أفعل التفضيل إلاّ على ذلك ، فلما كان ذلك معلوما عندهم صحّ اطلاق العام مرادا به التخصيص بما دلّ عليه من القاعدة المذكورة عندهم ، فلذلك جاءت هذه الألفاظ فى نحو هذه المواضع على ما ذكر من المعنى ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قوله فى الفصل فى باب نعم وحبّذا * *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله فى الفصل(١) :

ولأنه كان لا ينفصل الفاعل عن المخصوص فى " نعم " وينفصل فى حبّذا(٢) .

ذكره علّة فى الفرق بين تمييز فاعل " نعم " إذا أضمر وبين تمييز فاعل " حبّذا " فى جواز حذف التمييز فى " حبذا " وامتناعه فى " نعم " .

يريد أنه لو جاز حذف التمييز(٣) فى نعم عند الإضمار لأدّى إلى وقوع اللبس بين فاعله ومخصوصه فى كثير من الصور ، ولم يرد جميع الصور ، لأنك لو قلت : " نعم زيد " لعلم أنه ليس بفاعل ، إذ الفاعل فى باب نعم لا يكون علماً كما أنك إذا قلت : " حبذا " علم أنه ليس بمخصوص ، إذ المخصوص فى باب حبّذا لا يكون اسمَ الإشارة الموجود بعد " حبّ " .

وإنما أراد أنه يقع اللبس فى مثل قولك : " نعم غلام الرّجل " وشبهه لأنك إذا جوّزت حذف التمييز ، جاز لظانٍ أن يظنّ حين قلت " نعم غلام الرّجل " أن يكون التقدير : نعم رجلا أو نعم غلاما أو ما أشبهه ، ويكون قد أضمرت وحذفت التمييز ، وأن يكون لا اضمار فيه ، لكون الأمرين سائغين فيبقى " غلام الرّجل " عنده جائزا(٤) أن يقدّر فاعلا على تقدير أن لا

---

١) المفصل ٢٧٦ .

٢) عبارة المفصل : " ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل فى نعم وينفصل فى حبذا " .

٣) الضمير فى (ع) .

٤) جائزا فى (ب) تصحيف .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل: * *

دعاهن ردفى فارعوين لصوته

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قوله فى المفصّل[1] من قول الشاعر[2] :ـ

دعاهن ردفى[3] فارعوين[4] لصوته

كما رعت[5] بالجوت[6] الظماء الصواديا

قياس الألفاظ التى تستعمل مرادا بها لفظها أن تستعمل على لفظها

---

١) المفصل ١٦٦ .

٢) هو عويف القوافى الفزارى ، وقيل سمى عويف القوافى لأجل قصيدة قالها التى منها هذا البيت : ولأنه قال فى هذه القصيدة :ـ
سأكذب من قد كان يزعم أننى : إذا قلت قولا لا أجيد القوافى

٣) من ردف يردف ـ والرديف ، الصاحب والتابع وكل شئ تبع شيئا فهو ردفه . اللسان ٢/٢٢٥ .

٤) ارعوين ارعواء حسن الرجوع عن الغىّ .

٥) من راع يروع راعه الأمر أعجبه أو أفزعه .

٦) وهو دعاء الابل إلى الماء . قال صاحب اللسان " فإذا أدخلوا عليه الالف واللام تركوه على حاله قبل دخولها ثم أنشد البيت على نصبه مع الالف واللام على الحكاية .

وعند أبى عمرو :إذاأدخلت الالف واللام عليه قلت : بالجوت بالكسر لأنّ الحكايه قد ذهبت بدخول الالف واللام .

والنّصب على الحكاية قول الكسائى والفراء ، وعندأبى الحسن الأخفش أن الالف واللام زائدة كزيادتها فى بنات الأوبر فيجب أن يبقى على بنائها ، انظر : اللسان ٢/٢٢٥ .

الأصلي ، فإنْ كانت بغير الف ولام استعملت كذلك ، ولو كانت بالف ولام استعملت كذلك إلاّ أن تكون نكرة ، فلا يمد في إدخال الالف واللاّم عليها ، كقولك : في " جاءني رجل " الرّجل ، مرفوع بالفاعلية وإن كنت لا تعني هنا إلاّ اللّفظ .

وأما نحو قولهم : " جوت " إذا استعمل هذا الاستعمال فقياسه أن يقال : " رعت بجوت " معنيا ومعربا كما تقدّم في غير هذا الموضع .

وأما ادخال الالف واللاّم عليه فليس بالقياس ، ووزانه وزان ادخال الالف واللام على مثل : " آمين " و " رويد " وما أشبهه وهو بعيد .

ووجهه على شذوذه أنّ هذه الألفاظ إذا استعملت هذا الاستعمال كانت في الحقيقة أعلاما لأنفسها ، وهي متمدّده الفاظها في الوجود فكان تمدّدها كتمدّد مدلول الاسم العلم الموضوع بأوضاع متمدده ، وقد ثبت أن ذلك يصحّ اجراؤه مجرى النّكره على شذوذ ، كقولهم : " هذا الزّيد أسرق من ذاك الزيد " فلما كان هذا كذلك صحّ أن يقصد إلى ذلك القصد فأدخل عليه الالف واللاّم لذلك ، فهذا وجه ادخال الالف واللام ، على ما فيه من الشّذوذ .

وأما بناؤها فقد تقدّم في غير هذا الموضع أنّ مثل هذه الاسماء إذا خرجت عن استعمالها للمعنى الذّي وضعت له ، أنّه يجوز فيها حكايتها على البناء ويجوز فيها الاعراب ، فقد حكاها ههنا ، والحكاية هي الأكثر ، واللّه أعلم .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل : أخا الحرب لبّاسا إليها جلالها * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قول الشّاعر (٢) فسى المفصّل : أخا الحرب (٣) لبّاسا (٤) إليها جلالها (٥) :

وليس بولاّج (٦) الخوالف (٧) أقشلا (٨)

موضع الاستشهاد فى قوله : " جلالها " فإنه منصوب بقوله " لبّاسا " فإنه أورده على ما ذكره سيبويه من قوله : " وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا به أن يبالغوا فى الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعل " (٩) .

ومعنى البيت ، أنّه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب والجَلَ ، بالضم واحده جلال الدواب ، وجمع الجلال أجِلّة كأنّه جمع الجمع ، والمراد ههنا الدروع أو ما يقوم مقامها مما يدفع به عن نفسه السلاح .

---

١) وستمائه .

٢) وهو القلاخ ، انظر : المفصل ص ٢٢٦ ، والكتاب : ١/١١١ .

٣) الملازم لها سمى بذلك لكثرة مزاولته للحروب فصار كأنه أخ لها .

٤) لبّاسا ، صيغة مبالغة من لابس .

٥) جلالها ، جمع جل ، والمراد به عدة الحرب والمتاد .

٦) مبالغة فى الولوج ، وهو الدخول .

٧) جمع خالفة .

٨) الذى يضطرب رجلاه من أجل الفزع .

٩) سيبويه : ١/١١٠ .

والخوالف جمع خالفه ، وهي عمود من أعمدة الخباء[١] والخوالف أيضا في قوله تعالى : " رضوا أن يكونوا مع الخوالف[٢] " النساء ،

و أما اعراب " أخا الحرب " فهو منصوب على المدح [٣] ولباسا بدل منه بدل كلّ من كلّ ، ولا يستقيم أن يكون أعقلا حالا ، لأنه يؤدّي إلى أن يكون الولوج المنفي مقيّدا لا منفيا على الاطلاق فيضعف المعنى المراد ، لأنّ الغرض نفي هذه الدّية مطلقا لا نفيها في حالٍ دون حالٍ وأنت إذا قيّدتها بـ " أعقلا " جعلت بقاءها في حالٍ دون حالٍ .

وبعير أعقل وناقة عقلى ، وهو التواء في رجل البعير واتساع كبير ،

---

١) الذي في القاموس واللسان : الخباء ويجمع على أخبيه من الابنية اللسان : ١/٥٦ ، القاموس ١/١٢ .

٢) التوبة : ٨٧ ـ ٩٣ .

٣) وعند السيّد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني المحقق لكتاب المفصل أن " أخا الحرب " حال من الضمير في قوله : فإنني ـ في البيت :الذي قبل هذا البيت : وهو :ـ

فإن تك فاتتك السماء فانني : بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

واعراب المصنف أحسن ، لأنّه جعله حالا من الضمير في " فإنني " : فيؤدّي إلى الفصل بين الحال وصاحبه بالخبر وهو أجنبي لأنّ الحال في الأصل صفة فكما لا يفصل بين الصفة والموصوف فكذلك هنا .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر في المفصل (١) ، وهو : —

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم : بأبيض ماضى الشفرتين يمانى (٢)

موضع الاستشهاد فيه ظاهر ، وهو " زيدنا " و " زيدكم (٣) " .

قوله بأبيض متعلق بـ " علا " تقديره : علا رأسه يوم فى يوم النقى بأبيض على معنى الاستعانة ، ويمان صفة بعد صفة للسيف (٤) ، وأصله : يمانى فأعلوه كما أعلو : " مررت بقاض " وهو منسوب إلى اليمن ، فأصله فى النسبة " يمنى " إلا أنهم لما قالوا " يمانى " حذفوا إحدى الياءين وجعلوا الالف عوضا منها ، ثم أعلوه اعلال قاض ، ولذلك لم يعتدوا بزنته ، لأن الياء فى النسبة كما لم يعتد بها فى " ثمان " فتقول : رأيت ثمانيا وثمانٍ فى أن الياء ياء النسبة كيمان ، لأنه مشتق من اليمن فنسب إليه تقديرا على غير قياس ثم جعلت الالف واللام عوضا من إحدى الياءين إلا أن " ثمانيا " لم يستعملوه إلا بالالف ويمان يستعمل بالالف محذوفة ياؤه وبغير الف مثبتة ياؤه فقالوا : يمان ويمنى ولم يقولوا : " ثمنى (٥) " .

---

١) المفصل ص ١٢ .

٢) لزيد بن عروة بن زيد الخيل ، الخزانة ٣ / ٣٢٧ .

٣) وهو اضافة العلم الى الضمير وهو الكاف .

٤) وهو الموصوف المحذوف ، لأن قوله : بأبيض أى بسيف أبيض فلما حذف السيف ناب " ابيض " منابه فلذلك جاز وصفه بقوله : ماضى الشفرتين .

٥) فى ثمانيه كما قالوا يمنى فى يمانى .

ويجب أن يكون ثمان كذلك لأنَّ قد علم أنَّه من الثَّمن ففوجب الحكم على يائه بالزيادة وأيضا فإنه ليس فى كلامهم فى المفردات ماهو على هـذه الزِّنة إلاَّ كان منقوصا فوجب أنْ يحمل على ذلك .

وأمَّا يمان فالأمر فيه أوضح لأمرين ، أحدهما : أنَّ مفهوم منالنِّسبة والآخـر أنَّه يقال : " يمنى " بمعناه فعلمَ أنَّه فرعه وليس فى ثمـانٍ شئ من ذلك ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : باعدام أم العمر من أسيرها * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشّاعر (١) في المفصّل :

باعدام أم العُمَر من أسيرهـــا : حراس أبوابٍ على قصورهـــا

موضع الاستشهاد في قوله : العمر (٢) ، و " من أسيرها " متعلّق بـ " باعد " على معنى أنّ هذا الحرف أوصل مباعدة المفعول (٣) من الأسير على معنى ابتداء الغاية .

وعلى قصورها ، متعلّق بمحذوف إمّا صفة لأبواب فيجب أن تقدّر صفة لها فيه ضميرها ، وتقديره : حراس أبواب مركّبة أو حاصلة على قصورهـــا يعني قصور أمّ العُمَر المذكورة .

أو صفة لـ " حراس " فيجب أن يقدّر صفة لهم ، فيقدر : حراس أبواب ثابتون وحاصلون فهو في الأول (٤) في موضع خفضٍ وفي الثّاني (٥) في موضع رفع ، واللّه أعلم .

---

١) هو أبو النّجم واسمه المفضل وقيل الفضل بن قدّامة ، وهو من رجاز الاسلام الفحول المقدمين وفي الطبقة الاولى منهم ولم أجد من نسب هذا البيت له غير ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٤٤ .

٢) وهو دخول الالف واللام على العلم وهو " عمر " وذلك لتقدير الشيوع فيها .

٣) في (ح) مباعدة للمفعول والصحيح ما أثبتناه .

٤) أي إذا كان صفة لأبواب لأن لفظها جرّ باضافة " حراس " .

٥) " " " " لـ " حراس " لأنّ حراس رفع بالفاعلية .

* * الكلام على قول الشاعر في الفصل : * *
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر[١] في الفصل :

رأيت[٢] الوليد بن اليزيد مباركا : شديدا بأحناء[٣] الخلافة كاهله

موضع الاستشهاد في قوله : " اليزيد " والرؤية رؤية العلم وليس من رؤية العين ، لأنّ شرط رؤية العين أن يكون متضمنا وصفا مرئيا كقولك: رأيت زيدا أسودَ أو أبيضَ ، أو متحركا ، وههنا ليس متضمنا ذلك فوجب أنْ يكون بمعنى العلم .

وشديدا ، مفعول[٤] بعد مفعول على أنّهما من باب واحدٍ لا على

---

١) وهو ابن ميادة .
انظر : الفصل ١٣ ، الخزانة ١/٣٢٨ ، واسمه الرماح بن يزيد وكان اسم أمه ميادة فنسب إليها وهو من الشعراء المصر الأموي قاله يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك .
انظر : ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٩٨ .

٢) لقيت في نسخة (ب) .

٣) ويروى أعباء مكان أحناء وهو جمع عبء وهو الحِمل ، والمراد بالأحناء هنا مناط الخلافة .

٤) والمفعول الأول " الوليد و " مباركا " مفعول الثاني هذا على القول بأن " رأى " في البيت علميه لا بصريه فأما إذا قلنا بأنها بصرية لم يحتج إلاّ إلى مفعول واحد فيكون " الوليد " مفعوله و "ابن " صفة

اختلافهما ولذلك لا يقال في مثله مفعول ثالث ، لأنّ شرط تعدّد المفاعيل اختلاف تعلق الفعل بهما ، ألا ترى أنّك إذا قلت : " أعطيت زيدا درهما " فتعلّق الاعطاء بـ " زيد " يخالف تعلقه بـ " درهم " ، وإذا قلت : "علمت زيدا عالما عاقلا " فتعلق العلم بـ " عالم " و "عاقل " من جهة واحدة .

وإنّما صحّ ذلك في " علمت " لأنّها داخلة على المبتدأ والخبر ، ولما كان الخبر يصح أن يكون متعدّدا صحّ أن يكون المفعول الثّاني متعدّدا لأنّه الذي كان خبرا ، ولمّا كان ذلك في المبتدأ يجوز بالواو وحذفها جاز في هذا أن يكون بالواو وحذفها ، لأن باب العلم إنّما يدخل على الجمل الاسمية فلا يغيرها عن معناها ، وإذا كان كذلك وقد علم أنّ الخبر يكون متعدّدا صح أن يكون المفعول الثّاني متعددا .

ومعناه : علمت أن هذا الخليفة ميمون النّقيبة على المسلمين شديدا دولته في جوانب ملكه ، وعبّر ذلك بشدّة الكاهل على سبيل الاستعارة ، لأن شدة الرّجل في العادة باعتماده فعبّر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل .

لوليد و " مباركا " حال منه وشديدا صفة لـ " مباركا " وبأحنائه متعلق بـ " شديدا " و " كاهله " فاعل بـ " شديدا " لأنّه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل .

وموضع الاستشهاد قوله المؤيد حيث أدخل الالف واللّام على العلم وهو يزيد .

وكونه حالا ضعيف ، لأنَّ المقصود الاخبار عن هذا الممدوح بأنَّ هذه صفته مطلقا فإذا جعلته حالا ، أعني : شديدا لزم تقييد الحال ، والتقييد مفسد للمعنى ، لأنَّ التقدير على هذا : علمت الوليد مباركا في حال كونه شديدا ، وليس مراده إلاَّ اطلاق الخبر ، بأنَّ هذه صفته مطلقا ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل * *
وقد كان فيهم حاجب وابن أمه

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قول الشّاعر (٢) فى المفصّل : وقد كان فيهم حاجب (٣) وابن أمه : أبو جندل (٤) والزيد زيد المعارك (٥)

فيه استشهادان ، أحدهما بالالف واللام والآخر بالاضافة فجمع فى هذا البيت بين ما صدّر به أولا من قوله : " فيتجرّأ على إضافته وإدخال اللّام عليه .

وابن أمه ، معطوف على " حاجب " والضّمير عائد على " حاجب " أى أخوه من أمّه .

ومعناه أنّه كان فى هذه القبيلة حاجب وهو رجل كبير من العرب معروف .

---

١) وستمائه .

٢) منسوب فى ابن يعيش للأخطل النّصرانى ١ / ٤٤ ، وكذا فى المفصل ص ١٤ ، والأخطل هو غياث بن غوث النصرانى من طبقة جرير والفرزدق وكان خبيث الهجاء .
انظر : طبقات الشعراء لابن قتيبة ٢٤٢ .

٣) اسم شخص .

٤) أبو جندل كنية آخر ويروى أبو خندف
انظر : متن المفصّل ص ١٤ .

٥) المعارك : جمع معركة ، محل الحرب .
ووضح الاستشهاد دخول الالف واللّام على العلم وهو زيد .

والزَّيد زيد المعارك ، وزيد المعارك بدل من الزَّيد وهو بدل الكـلّ من الكل وقوله : " أبو جندل " بدل من " ابن أمّه " .

وقوله في آخر الفصل : وهو قليل يحتمل أن يكون من كلام أبي العباس المبرد (١) ويحتمل أن يكون من كلام الزَّمخشري (٢) ، والله أعلم .

---

١) هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد أخذ عن المازني والجرمي ت ٢٨٥ معجم الأدباء ١١١/١٩ـ١٢٢ ، وفيات الأعيان ٤٤١/٣

٢) والذي يظهر لي أنه من كلام الزَّمخشري لأنّي تصفحت المقتضب للمبرّد والكامل فلم أجد هذا الكلام .

* * الكلام على قوله فى المفصّل : الجهاوة شاذ * *

وقال أيضا معليا بدمشق سنة ثمان عشرة على المفصّل(١) فى قسم المشترك " الجهاوة شاذ (٢) " .

وإنّما ذكره (٣) مع ما ليس بشاذ ليعلم أنهم فعلوا هذا الفعل ، فإنّ البقوى (٤) والشّروى (٥) كما ذكر ، والجهاوة ليس كذلك ، إذ يقال : جهيت الخراج .

ويد ودم أيضا شاذ ، لأنّه إما أن يكون أصله فَعُل أو فَعَل ، وعلى كلا التقديرين فهو خارج عن القياس .

أما خروجه عن القياس على الوجه الأوّل فقياسه أن يجرى مجرى " ظبى " فيقال : هذا يَدَى ورأيت بديا ومررت ببيدى ، وعلى الثّانى(٦) كان قياسه أن يجرى مجرى : عصا فيقال فيه كما قيل فيه فى الأحوال كلّها فقد خرج عن القياس على التّقديرين جميعا ، واللّه أعلم .

---

١) ص ٣٨٣ .
٢) وهو من كلام المصنف ابن الحاجب .
٣) أى الزّمخشرى ذكر الجهاوة مع ما ليس بشاذ ، وهو قوله فى قسم المشترك " القول فى الواو والياء لامين " أنّ حكمهما أن تملا أو تحذف فذكر من أمثلتها دعى ورضى وكالبقوى والشروى والجهاوة .
انظر : المفصّل ص ٣٨٣ .
٤) لغة فى البقاء الذّى هو ضد الفناء ، يقال بقاء وبقاء واستبقاء والاسم البقوى القاموس ٤ / ٣٠٤ .
٥) لغة فى شراء ، القاموس ٤ / ٣٤٨ .
٦) أى على القول بأنّ وزن دم ، فعل .

* * الكلام على اسم الجنس والعلم في المفضل * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة[1] مستدلا على حصر الاسم في اسم الجنس والعلم والمعرفة :

إن اللفظ إما أن يوضع لشيء بعينه أولا ، فإن وضع لشيء لا بعينه فهو اسم الجنس ويسمى نكرة[2] ، إذ رجل موضوع لزيد وعمرو لا على جهة التعيين وانما على البدل ، وكذلك ما أشبهه .

وان كان لشيء بعينه فلا يخلو اما أن يصح اطلاقه على غيره أولا فان لم يصح اطلاقه على غيره فهو العلم[3] وان صح فهو المعرفة ، والله أعلم .

---

١) وستمائة .

٢) وذلك لأن تعريفه لفظي فقط ومثاله «أسامه» لأن أسامه شائع في جنسه فهي نكرة معنى ومعرفة لفظا .

٣) والعلم على قسمين منقول ومرتجل ، فالمنقول إما أن يكون عن اسم عين كثور وأسد أو عن اسم معنى كفضل ، واما أن يكون منقولا عن فعل ماض كشمر ، وكصب أو مضارع كتغلب ويشكر و " يزيد "(أو أمر كأصمت علم لهرية معينة .

والمرتجل ، مالا معنى له في الأجناس من قولهم : ارتجل الخطبة أي اخترعها من غير روية ، ومثال المرتجل : حنف وقعس .

انظر : الرضي على الكافية ١٣٨/٢ .

٤) اذا قال المصنف : " فقد سبق في الأملاء " أو " ذكرناه في الاملاء "

.. ..

فإنما يقصد كتابه الايضاح وهو شرحه للمفصل للزمخشري فهذا البحث ذكره في الايضاح ١/٣٩٩ فلينظر ثم ، ولولا خشية الإطالة لأثبت نص كلامه هنا .

والذي ذهب إليه سيبويه وتبعه جمهور البصريين أن " لات " مشبهه بـ " ليس " فإذا قلت : ولات حين مناص ، فاسم لات مضمر فيه فكأنك قلت : ولات حينٌ حينَ مناص ، وقد جاء اضمار الخبر ورفع الاسم عكس الأول وهي لغة قليلة عنده فقالوا ولات حينُ مناص .

انظر : الكتاب ١/٥٧/٥٨ .

أما كون لا في " لات " لنفي الجنس فقد نسب هذا القول ابن هشام في المغني ١/٢٨١ للأخفش ، وهناك رأي ثالث ينسب له أيضا وهو أن " لات " ليس لها عمل فإذا وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره والتقدير : ولات حينُ مناصٍ كائن لهم ، وان وليها منصوب فعلى تقدير فعل محذوف كقوله تعالى : " ولات حين مناص بنصب حين على تقدير : لا أرى حين مناص .

ذكر هذا القول كل من الرضي في شرح الكافيه ١/٢٧٠ وابن هشام في المغني ١/٢٨١ ، والسيوطي في الهمع ٢/١٢٣ ونسبوه للأخفش .

والذي في معاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٣ خلافا ما قالوه . قال في ٢/٤٥٣ ولات حين مناص ، شبهوا " لات " بـ " ليس " وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون لات الا مع " حين " ورفع بعضهم " ولات حين مناص " فجعله في قوله مثل " ليس " كأنه قال : ليس أحد وأضمر الخبر ، معاني الأخفش ٢/٤٥٣ .

قلت حتى نحسن الظن بعلمائنا نقول إن الأخفش ربما ذكر ذلك في بعض كتبه التي لم تصل إلينا وما أكثر ما يذكر العلماء آراء لا تجد لها أثرا في كتبهم الموجودة بأيدينا .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل * *

لها أشاريـر من لحـم تتمـــره

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قوله فى المفصل (٢) من قول الشاعر (٣) : ــ

لها أشاريز من لحم تتمره : من الشمالى ووخز من أرانبها

يقول كانوا يطعمونه فى كل يوم لحم الأرانب والشمالب لمزتها عندهـــم والتتمير ، التقديد يقال تمّر اللحم أى قدّده ، والأشاريز ، قطع القديـــد والوخز الشئ القليل ، وفى بعض النسخ متمرة ، وواحدة الأشاريز إشـــارة وهو ما يبسط عليه الأقط (٤) وغيره .

ومن ، فى المواضع الثلاثة ، وأما " من لحم تتمره " فهى للتبيين على هذه الرواية ، وأما فى قوله : " من الشمالى " " ووخز من أرانبها " فيجوز فى كلّ واحدة منها الأمران ، أن تكون مبينة ومبعضة ، فالتبيين فى الأول للأشاريز ومن الثانى للحم ، ومن الثالث للوخز والتبعيض ظاهر فيهما .

---

١) وستمائة .

٢) ص ٣٦٥ .

٣) هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى كما قال محقق المفصل ولم أر أحدا ذكر له نسبة غيره .

٤) فى القاموس ٢/٣٤٩ أقط ، مثلثة ويحرك ككتف ورجل ، وابسل شئ يتخذ من المحيض الغنم وجمعه أقطان .

وموضع الاستشهاد قوله : الشمالى و "أرانبها " فان أصلهـا :ــ الشمالب والأرانب فأبدلت الباء الموحدة فيها ياء

ولا يجوز أن يكون الأولى مضمنة على هذه الرواية التى هى " تتمره " لأن " تتمرة " صفة للحم وهى الأشاريز ، فكيف يقال الحم الذى هو الأشاريز بعض الأشاريز ، هذا خلف من القول .

نعم على من قال : متمره ، يجوز فيهما ما جاز فى أختيهما من الوجهين لأن متمرة صفة لأشاريز .

وقوله : لها ، أى للقبة ، وهى فرخ عقاب كانت لبنى يشكر ، والله أعلم .

* * *

وقبلى ، ظرف ، وهو معرب تقديرا ، وإن كان الخلاف فى كل ما أضيف إلى ياء المتكلم هل هو معرب أو مبنى ؟ والكلام فى ياء الإضافة هل أصلها السكون وفتحت تقويه لها أو اصلها الحركة وسكنت تخفيفا فيه كـ " ليس " فيه خلاف كبير ، أمر قد أشرنا إلى ذلك فى الإملاء ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : * *

أنا ابن سعد أكرم السعدينا

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر (١) في المفضل

أنا ابن سعد أكرم السعدينا : ان تميما لم يكن عنينا (٢)

يجوز الرفع والخفض في قوله : " أكرم (٣) " أما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل : أنا ابن سعدٍ ، كأن سائلا سأل وقال : " من هو ابن سعد " فقال له شخص : هو أكرم السعدينا .

ولا يجوز أن يكون خبرا بعد خبر ولا صفة ولا بدلا لقولك " أنا " أما الصفة فباطل ، لأنه صفة لابن فيلزم أن يكون سعدا وليس بسعدٍ ، إنما هو سعد إذ أكرم الضاربين ضارب ، ولو كان بدلا لكان إما بدل الكل من الكل

---

١) منسوب لرؤبة في ابن يعيش ص ٣٥ ومعاني القرآن ٣٩٢/٢ وروايته سيد مكان أكرم ، ورواية الهيت ينصب أكرم ، من شواهد الكتاب ١٥٢/٢ ، ٣٩٦/٣ .

قال شارح أبيات المفصل انما قال : اكرم السعدينا لأن السعود في العرب كثير ، منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد ابن ذبيان في غطفان وسعد بن بكر في هوازن ، وسعد بن هذيم في قضاعة ، والشاعر من سعد بن زيد بن تميم وفيهم الشرف والعدد الجم .

٢) عنين كسكين — وهو من لا يأتي النساء عجزا أو لا يريدهن والاسم العنانة انظر : القاموس ٢٤٩/٤ ، واستشهد سيبويه بالبيت على نصب " أكرم " على الفخر والتفخيم أي على المدح ، الكتاب ١٥٣/٢ .
والشاهد عند الزمخشري دخول الالف واللام على جمع " سعد " وهو علم ، المفصل ص ١٥ .

فيجب أن يكون مدلوله مدلول الأول فإذا كان كذلك وجب أن يكون ابن سعد وإذا كان ابنَ سعد وجب أن يكون أكرمَ السعدين سعد وليس سعدا •

وبدل الاشتمال وبدل البعض يدلان نحما •

والخفض صفة لـ"سعد " ، ولا يجوز أن يكون صفه لـ " أنا " لأنَّ المضمرات لا توصف ومن حيث المعنى أيضا لما تقدم ،والله أعلم •

* * *

* * الكلام على قوله فى المفصل : وورنتل كجحنفـــل * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة (١) على قوله فى المفصل (٢) " وورنتل كجحنفل " .

قال الشيخ : يعنى أنَّ الواو فاء الكلمة ، وليست بزائدة ومثله بوزانه ممـــا وقعت فيه الفاء حرفا لا تصلح للزيادة وهو جحنفل ، وجاء بمثالٍ فى ثالثـــه نون ليقرب به (٣) الشبه فى أنه مثله ، والله أعلم .

---

١) وستمائـــه .

٢) ص ٣٥٨ وهو قوله : فصل : والواو لا تزاد أولا وقولهم : ورنتـــل كجحنفل وأما غير أول فلا تكون الا زائدة كموسج وحوقل .

٣) بها فى " ح " .

* * الكلام على قوله في الفصل في حدّ الكلمة * *

وقال أيضا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قوله في الفصل :

" الكلمة هي اللّفظة الدالة على معنًى مفردٍ بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع (٢) " .

قال الشيخ : إنْ قيل كيف يصحّ انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره ؟ .

فالجواب أن المنقسم المسمّى لا نفس اللّفظ ، فإنّ المسمّى يصحّ اطلاقه على الاسم والفعل والحرف كل واحد على حاله ، فالمقسّم هو الجنس المسمّى بالكلمة ، واللّه أعلم .

---

١) وستمائة .

٢) ص ٦ .

* * الكلام على قوله فى الفصل فى حد الكلمة مجيبا عن * *
ايراد أورد على الزمخشرى فى تعريف الكلمة

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) مجيبا عن وهم متوهم أورد على الزمخشرى سؤالا فى قوله : الكلمة هى اللفظة إلى آخرها (٢) .

قال المورد : الكلمة موضوعة لواحدٍ متعين فكيف يستقيم أن تكون جنسا (٣) ؟ .

---

١) وستمائة .

٢) ص٦ .

٣) و وجه الاعتراض أن مدلول الكلمة هنا للوحدة لأنَّ كلمة وكلما كثمرة وثمرا ، واللام فى الكلمة للجنس ، والمعلوم أنَّ دلالة الجنس تفيد الكثرة فكيف يستساغ الجمع بين المعنيين المتناقضين فى الشئ الواحد ؟ .

والجواب عند الرضى أنَّ الجنس على ضربين ضرب مفيد للاستغراق وضابطه أن يصلح فيه لفظ كل ـ كقوله تعالى : " إن الانسان لفى خسر " والذى يدل على أنَّ لفظ " الإنسان " فى الآية جنس الاستثناء منه إذ لا يجوز استثناء الأكثر من الأقلّ .

وضرب ثان أن يراد ماهية الجنس من غير دلالة لفظه على القلّة أو الكثرة كما فى قوله تعالى : " لئن أكله الذئب " لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضا ، وأن المراد هو الثانى أى ماهية الجنس من حيث هى هى لأنَّ العدّ إنما يذكر لبيان ماهيه الشئ لا لبيان استغراقه .

انظر : شرح الكافية ١/٤ مع شئ من التصرف .

والجواب أنه لا يمنع اطلاقها على الواحد الوجودى من أن تكون جنسا كما لا يمنع صحة اطلاق الانسان والرجل على الواحد الوجودى من أن يكون جنسا ، لأن المراد بالجنس هو ما حدّ باعتبار الأمر المتعقّل لا باعتبار الأمر الوجودى .

فمعنى الجنس ، ما يتعقّل مما يقبل فصولا متعددة يكون باعتبار كل فصل الحقيقة غير الأخرى ، وان اشتركا فى الأمر الكلّى العامل للجميع المسمى باعتبار شموله لها جنسا ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قوله فى المفصل من قول الشاعر: * *

قد علمت عرسى مليكه أننى

وقال أيضا سليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر (٢) فى المفصل (٣)

قد علمت عرسى (٤) مليكه أننى : أنا اللّيث (٥) معدّيا عليه وعاديا

يجوز أن يكون " معديا " حالا مقيدة اما من " اللّيث " وإمّا من المشبّه باللّيث ، والعامل فيها معنى التشبيه كأنّ التقدير : أنا مماثل للّيث فى حال كونه على هذه الصّفات ، أو فى حال كونى على هذه الصّفات .

فالتقييد تارة للمشبّه وتارة للمشبّه به .

ويجوز أن يكون حالا مؤكدة على معنى أنه نفس اللّيث مبالغة ثم أكّد ذلك بهذه الحال التى هى تقرير لذلك فى المعنى كقولك : " أنا حاتم جودا " وأنا فلان بطلا شجاعا .

وموضع الاستشهاد فى قوله " معديا " وأصله : معدوو (٦) فعُمِلَ به

---

١) وستمائة .

٢) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثى وهو من شواهد الكتاب ٤ / ٣٨٥ والمقرب لابن عصفور ٢ / ٢٢٣ وأمالى القالى ٣ / ١٢٣ ، وشرح شواهد الشافيه ٤ / ٤٤٠ .

٣) المفصل ص ٣٩٠ .

٤) عرسى أى زوجته .

٥) الأسد .

٦) قلبت الواو الثانية ياء استثقالا فقالوا : معدوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصارت معدىّ اجتمعت

ما فعل به " عِشى " و " جيشى " .

وعاديا من باب غازيا قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وأما ما فعل به " عشى " و " جشى " جمع "حاث" و "جاث" فاستثقلوا الواو المتطرفة المضموم ولم يعتدوا بالساكن بينهما لأنه هوائى فلم يعتد به فكأنها متطرفة وقبلها ضمه فنقلوها الضمه كسره فانقلبت الواو ياء ، والله أعلم .

المثلان فادغتا بعد كسر الدال للتناسب فصارت " معدى " .

وجشى : أصله جثيو ـ قلب الضمه كسره تمهيدا لقلب الواو الأولى ياء ، فانقلبت فصارت جثيو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياء فصارت : جثى اجتمع المثلان فادغتا فصارت جثِّ بعد قلب ضمه الفاء كسره لمناسبه كسره الثاء .

وعشى ـ مثل الأول .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : ويأوى إلى نسوة عطل * *

وقال أيضا ملميا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله فى المفصل من قول الشاعر (١) :

ويأوى (٢) إلى نسوة عطل (٣) : وشعثا (٤) مراضيع (٥) مثل السعالى (٦)

قال الشيخ : استشهد به على أن هذا الباب الذى يقال فيه نصب على الاختصاص يأتى نكرة .

ولا يجوز أن يكون مفعولا معه ، لأن شرط المفعول معه التعريك مع الموقوع فى نسبة الفعل مثل قولك : جاء زيد وعمرا فـ " عمرو " جاء أيضا ، وكذلك : جاء البرد والطيالسة ، وماولت أسير والنيل (٨) .

---

١) هو أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ديوان الهذليين ٢/١٨٤ ، الخزانة ١/٤١٧ سيبويه ١/٣٩٩ .

٢) يأوى — يأتى إلى مأواه ومنزله .

٣) عطل جمع عاطل ، وهى المرأة إذا لم يكن عليها حلى فهى عاطل ، والأعطل من الخيل والإبل التى لا قلائد عليها ، القاموس ٤ /١٧ .

٤) شعث — جمع شعثاء من شعث الشعر ، تغير ولبد لقلة تعهده بالغسل والدهن .

٥) مراضع جمع مرضاع بالكسر وهى التى ترضع كثيرا .

٦) سعالى ، واحده سعلاة أو سعلاء بكسر السين وهو الغول أو ساحرة الجن ، القاموس ٣/٣٩٦ .

٧) المفعول فى (ب) وهو خطأ .

٨) هذا الشرط الذى ذكره المصنف نسبه الرضى للأخفش ، فلا يجوز عنده : " ضحك زيد وطلوعَ الشمس " .
انظر : شرح الكافية ١/١٩٥ .

وقد توهم من لاعبرة به جواز « سرت والجهلَ » وهو غير جائزٍ لما ذكرناه إذ الجهل لا يسير بخلاف ما تقدّم في صحّة نسبة الفعل إليهما على سبيل المجاز ، ثم لو سلّم جوازه فلا بدّ فيه من تأويلٍ وهو أنّه يُجعل كأنّ كلّ جزءٍ من الجهل سائر .

ومعنى البيت أنّه يأوي إلى النسوة الموصوفات بالمطل ، وقوله :—

شمنا ، هنّ المتقدّمات بالذكر بعينهن ، والله أعلم .

* * *

ومعنى البيت أنه يقول : عرفت ديار أحبتي في هذا الموضع المعروف بأطرقا في حال كونها باليات خيامها عافيات آثارها لكثرة شغفه بها وحشته لها فعرفها في حال خفائها لفراقه بها ودروس ما فيها حتى لم يبق بها إلا الثمام والعصى كالأوتاد وآلات البيوت .

وباليات يروى منصوبا وهو الصحيح ، وقد جاء مرفوعا ، فالنصب على أنه حال من "الديار" والمعنى عليه ما تقدم .

والرفع على أن يكون البيت مستقلاً في معناه من غير نظر إلى ما قبله فيكون مبتدأ به كأنه قال : أطرقا منازل باليات خيامها ويكون خبره " على أطرقا " وهو ناشئ من توهم استقلال البيت وقطع النظر عما قبله .

وقوله إلا الثمام وإلا العصى ، جاء مرفوعا وليس بالجيد ، وجاء منصوبا فيطلق للعصى ، ويحذف منه الياء الثانية على ماهو أصل في مثله إذ كل ما آخره حرف مشدد وهيت قافيته على الوقف فواجب فيه حذف الثاني وإن كان حرفا صحيحا فهو في المعتل أشبه .

ووجه النصب في " الثمام " ظاهر وهو أنه مستثنى من كلام موجب مع كونه من غير الجنس ، فقوى النصب من الوجهين جميعا .

والرفع ضعيف جدًا وإنما جاء الوهم فيه من جهة أن القوافي كلها إذا رفعت استقامت اعرابا ووزنا على أصل عروضه لأنه من المتقارب ، وأصل المتقارب فعول ثماني مرات كاملة كقول الشاعر: فأما تيم تيم بن مر

فأما تيم تيم بن مـــــر : فألفاهم القوم روى نياما (١)

---

١) قائله بشر بن أبي حازم ، الديوان ١٩٠ أساس البلاغة ١ / ١٩٨ ، ألفاهم وجدهم روى ـ جمع رائب ، وهم الذين استقلوا نوما . رجال روى . الكتاب ٣ / ٤٩ ٦

فلمّا رُوى بهذه المثابة ظنّ أنه كذلك فالحق البيت به فرفع من غير نظر وتبيين وجه رفعه ، والصواب أنّه محذوف منه سبب خفيف(١) من آخر الجزء وهو الضرب الثالث من ضروب المقتارب ، فيستقيم اعراب البيت ولا يعد في مخالفة ذلك الوزن الأصلي لأنّه لا يلزم منه مالا يجوز وارتكاب أمور متعددة مما يجوز ارتكابها باتفاق ، وإن كانت خارجة عن أصل غير مدفوع ولا سيما إذا اضطر إليها موجب .

وأما ارتكاب أمر لا يجوز لأجل مراعاة أمور أصلية مخالفتها جائز ، فغير جائز باتفاق فلذلك كان الرّفع غير مستقيم ، والنصب هو المستقيم .

و وجهه على شدّة ضعيفه أنه لما كان الخيام في موضع رفع أجرى تابعه عليه رفعا ثم استعمل " إلّا " بمعنى غير وصفا للخيام على المحلّ فاجرى ما بعدها باعرابها على ماهو ثابت لها فارتفع " الثمام " لذلك(٢) ، وعطف المنصوب عليه .

وعلى أطرقا يتعلق بـ " عرفت " إن قلنا أنّ له تعلقا بالبيت الذّي قبله ، وإن قطعنا النّظر عنه ، تعلق بمحذوف تقديره : منازل بالیات الخيام مستقرة على أطرقا ، والله أعلم .

---

١) وهي حركة فساكن في مثل فعولن وفاعلاتن ومعرفة هذا في فنّ العروض .

٢) قوله : واستعمل إلّا بمعنى غير ، مخالف لما عرف عنه من منعه استعمال إلّا صفة الا إذا وقعت بعد جمع منكر وتعذر الاستثناء ، لقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا " .

انظر : الهمع ١/٢٢٩ ، الأشموني ٢/١٥٧ .

* * الكلام على قول الشّاعر فى المفصّـــل: * *

إذا ما دعـوا كيسـان كانـت كهولهـــم

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشّاعر (١) فى المفصّل:

إذا ما دُعوا كيسان (٢) كانت كهولهم (٣)

إلى الغدر أدنى (٤) من شبابهم المرد (٥)

يصف هؤلاء القوم بأنّ شيوخهم إلى الفساد أقرب من شبابهم ووضـع الاستشهاد فى قوله " كيسان " وهو علم ، والذى يدلّ على أنّه عَلَم منعـــه من الصّرف ، ولا علّة تقدّر مع الف والنّون إلّا العلميـة ، فوجب أن يكـون عَلَمًا لذلك .

والجار والمجرور فى قوله : " إلى الغدر " متعلّق بـ " أدنى " ولا يتعلّق بـ " كان " لأنّها ناقصة والنّاقصة لا يتعلّق بها (٦) ، إمّا لأنّها لا

---

١) هو ضمرة بن ضمرة بن جابر أو نمر بن تولب .
انظر : ص ١٠ ابن يعيش ١/٣٨ .

٢) كيسان ، اسم علم للغدر .

٣) كهول ــ جمع كهل ، وهو من جاوز الأربعين .

٤) أدنى أقرب .

٥) المرد ، جمع أمرد وهو من لم يبلغ سنّ نبات الشّعر فى وجهه قال فى القاموس ١/٣٣٧ " الشاب طرّ شاربه ولم تنبت لحيته .

٦) وهو رأي جماعة من النّحويين أنّ أفعال النّاقصة لا يجوز أن تتعلّـق بها شبه الجمل كالجار والمجرور والظّرف ذكره ابن هشام فى المغنـى

دلالة لها على الحدث وإما لأنّها تدخل على الجمل على ماهى عليه من أخبارها وتعلقاتها فلو ذهبت تعلق بها لخرج ما علّقته بها عن حيّز الجملة الدّاخلة هى عليه وذلك تغيير لوضعها ، والله أعلم .

---

٢ /٤٨٨ قال : من زعم أنه لا يدلّ على حدثٍ أى " كان " منع من ذلك " أن تتعلق به الجار والمجرور " وهم المبرّد والفارسى وابن جنى والجرجانى وابن برهان والشلوبين ٢ /٤٤٨ المغنى .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل : إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدة * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر(١) فى المفصل :

إذا قال غاوٍ(٢) من تنوخَ(٣) قصيدة : بها جرب (٤) عدَّت علىَّ بزورا

معناه أنَّ هؤلاء يقولون الشعر الردىء فينسب إلىَّ وذلك يكون إمَّا لكونه من قبيلتهم وقد اشتهر دونهم ، وإما لأنهم يرجعون إليه فيما يأتون ويذرون من أشعارهم .

أو يريد أنه إذا قال أحد من هذه القبيلة شعرا مما يؤثرا أثرا غير حميد عدَّ علىَّ ، وقَصَدَ جزائى به حتَّى كأنى الذى باشرته وذلك لما تقدَّم من الاحتمال .

و " من " فى من تنوخ للتبيين ، وعدَّت جواب " إذا " وموضع الاستشهاد فى قوله : " بزورا (٥) " وهو علم " ممنوع من الصَّرف " للتأنيث

---

١) منسوب فى المفصل لطرماح ونسبه صاحب اللسان لابن أحمر وليس فى ديوانه بل هو فى ديوان الفرزدق ١ / ٢٠٦ ورواية الفرزدق من " معد " مكان " تنوخ " و " كانت " مكان " عدت " .

٢) غاو ، ضال .

٣) اسم القبيلة .

٤) عيب وأكثر ما يصيب الجمل .

٥) قال صاحب اللسان قال ابن برى فى سبب منع " زور " من الصرف انه اسم علم للكلبة مؤنث ، قال ابن برى : ولم يسمع " بزورا " هذا الاسم إلَّا فى شعره " ابن أحمر " فى قوله يصف بقرة :ـ

تطاير الطل عن أعطافها صعدا كما تطايح عن ما موسه الشررا

يقصد أنه لم يسمع كلمة " ماموسه " وهى علم للنار إلَّا فى شعره .

الممنوع والملمية .

ولا يجوز أن يكون متروكا صرفه للضرورة ، لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعا من الصرف من غير علّة ، وهو لا يجوز باتفاق ، إنّما موضع الخلاف إذا كانت فيه علّة واحدة .

و بيان أنّه يكون ممنوعا بغير علّة أنّ التأنيث الممنوع مشروط في كونه علّة العلمية ، فإذا قدّرنا انتفاء العلمية زال كون التأنيث مشروطا لزوال شرطه ، والله أعلم .

قال ابن برى وكذلك سمى حوار الناقة بابوسا ولم يسمع إلا في شعره وهو قوله :-

حنّت قلوصي إلى بابوسها جزعا : فما حنينك أم ما أنت والذكر

انظر : اللسان مادة زبر ص ٤٠٥/٥ .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصّل : نُبّئت أخوالي بني يزيد : ظلما * *

وقال أيضا سليا بدمشق سنة ثماني عشرة(١) على قول الشاعر(٢) في المفصل :

نُبّئت أخوالي بني يزيد : ظلما علينا لهم قديد

نُبّئت فعل مبني لما لم يُسمّ فاعله وهو من الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفعولين وتحقيق تعدّيه في الإملاء على المفصّل .

فالتاء هي المفعول الأول ، و " أخوالي " المفعول الثّاني ، و " بني يزيد " صفة لـ " أخوالي " .

والأحسن ألاّ يكون بدلا لأنّ البدل إنّما يكون بالاسماء الموضوعة للذوات بخلاف " ابن " فإنه موضوع لذات باعتبار معنى هو القصد وهو البنوة .

و " يزيد " في موضع خفض ، وقوله : ظلما إمّا مصدر في موضع الحال(٣) وإمّا مفعول من أجله .

---

١) وستمائة .

٢) مجهول القائل ، ذكر البيت صاحب الخزانة غير منسوب إلى قائل معيّن ١٣٤/١ ونقل عن المطيب قوله : هذا البيت في غالب كتب النّحو ، ولم أظفر بقائله ولم يعزه أحد لقائل غير العيني فإنّه قال : هو لرؤبه بن العجاج وقد تصفّحت ديوانه فلم أجده .

٣) على تأويل المصدر باسم الفاعل ، كقوله تعالى : وإني دعوتهم جهارا أي جاهرا .

و " لهم فديد " جملة فى موضع المفعول الثالث ، والفديد ، الصوت ، ومعنى البيت : أنّ هذا القائل يقول : أُخبِرت أنّ أخوالى الموصوفين بهذه الصفة لهم علينا صوت وجلبة فى حال كونهم ظالمين علينا أو لأجل ظلمهم وكلاهما ضعيف .

أما الحال فلأنه من الضمير فى " لهم " والعامل فيه ما فى لهم من معنى الفعل وهو عامل معنوى ، وتقدم الحال على العامل المعنوى ضعيف(٢) ووجه ضعفه مذكور فى الاملاء على المفصل(٣) فلينظر ثَمَّ(٤) .

وأما المفعول من أجله ، فكذلك ، لأنّ العامل معنوى وتقدمه ضعيف كقولك : " عندى مال اكسابا من تجارة " فلو قلت : " اكسابا من تجارة عندى مال " كان ضعيفا .

فإن توهم متوهم أنه حال من " أخوالى " والعامل " نبئت " فهو باطل

---

١) وعند ابن يعيش يجوز أن يكون " بنى يزيد " بدلا من أخوالى ، ابن يعيش ١ / ٢٨ ، والمصنف أيضا لا يمنع كونه بدلا إلا أنه يفضل أن يكون صفة ولذلك عبّر بقوله : " والأحسن ألاّ يكون بدلا " وقد صرّح بالجواز فى الايضاح ١ / ٧٠ .

٢) وهذا أيضا غير ممتنع عند ابن يعيش ، لأنه يجعله من قبيل " كلّ يوم لك ثوب " . انظر : ابن يعيش ١ / ٢٨ .

٣) وهو " الايضاح " شرحه للمفصّل ١ / ٧٠ .

٤) قال فى ١ / ٣٢٩ / ٣٣٠ ثم حكم بأنّ الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه وأما المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه .

وإنما تقدم على الفعل وشبهه لأنه الأصل فى الفاعليه والمفعولية ، وهذا مشبه به ومحمول عليه فلم يقو قوة الأصل ، ولأنه عامل متصرف فتصرف فى معموله ، وهذا غير متصرّف ، انظر : الايضاح ١ / ٣٣٠ .

لأنه يلزم تقييد حال المبتدأ من حيث كونه مبتدأ والمبتدأ لا يقبل التقييد(١) .

فاذا قيل " زيد قائما يضحك " قلنا ليس حالا من المبتدأ وانما هو حال من الضمير الذى فى قولك : يضحك ، ولذلك لو جعلت موضع يضحك اسما جامدا لم يجز لأنه ليس معك حينئذ ما يقبل التقييد فدل على أنّ المبتدأ لا يقبل التقييد ، وكذلك إذا قلت : " نهئت " أخوالى قائمين ضاحكين " فقائمين حال وليس عاملة " نهئت " وإنما عامله " ضاحكين " ولذلك لو جعلت موضع " ضاحكين " اسما جامدا لم يجز أن يكون ذلك حالا ، فلو كان العامل فيه " نهئت " لجاز .

فإن توهم متوهم أنّ " بنى يزيد " المفعول الثالث فغلط لوجهين أحدهما أنّ قوله : " لهم فديد " يبقى ضائعا لا ارتباط له بالأوّل مع أنّ المعنى ما أشرنا إليه .

والثانى أنه اخبار بأنه أخبر بأنّ أخواله بنو يزيد ومعلوم أنّ سياق كلامه أنه لم يقصد أنه أخبر بأن أخواله بنو يزيد لظهور ذلك عنده .

وموضع الاستشهاد فى قوله : " يزيد " لأنه قال : والمركّب ، إمّا جملة(٢) فى مثل قولك : نهئت ، لأنه إما أن يريد " يزيد " من قولك:

---

١) لأنّ " أخوالى " قبل دخول الناسخ عليه مبتدأ والمعروف عن مذهب المصنف رحمه الله منع مجئ الحال من المبتدأ كما سبق فى عدة مواضع.

٢) الذى فى المفصل ص (٦) والمركب إما جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وذرى حبا وشاب قرناها ويزيد فى مثل قوله : نهئت أخوالى بنى يزيد الخ البيت.

يزيد المال ، أو المال يزيد .

فلا يجوز أن يراد الأول لأنه يبقى مفردا باعتبار التسمية فيكون من باب " تغلب " و " يشكر " ، وهو أخذ " يزيد " على حاله مجردا عن الضمير فيتعين أن يكون من باب " المال يزيد " فيكون جملة على هذا ، والجمل إذا سمّي بها يُحكى على ما هي عليه في أصل وضعها(١) ولهذا لو سمّيت رجلا بقولك : " اضرب " فلا يخلو إما أن تقصد إلى الضمير أولا ؟ .

فإن قصدت إلى الضمير قلت : جاءني اضرب ورأيت اضرب ومررت باضرب لا خلاف في ذلك .

وإن لم تقصد إلى الضمير البتة بل سميت بهذا اللفظ مجردا عنه قلت جاءني : اضربُ ورأيت اضربَ ومررت باضربَ ، والله أعلم بالصواب .

---

١) والدليل على أنه قصد الحكاية ولم يقصد التسمية مجردة عن الضمير أنه قال " يزيد " بالضم ولو كان مجردا من الضمير لقال بنى يزيد بالفتح نيابة عن الكسرة لأنه مجرور بالاضافة وممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفضل : بوحشن اصمت * *

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشاعر (٢) فى المفضل وهو : أشلى سلوقية باتت وبات بها

: بوحشن اصمت فى أصلابها أود

موضع الاستشهاد فى قوله : " اصمت " فإنه منقول عن فعل أمر ، واصمت اسم لهرية قيل إنها سميت بذلك ، لأنه غلب عليها قول الرجل لصاحبه : اصمت اصمت لشدة الخوف فيها .

وقد أُخِذَ على صاحب المفضل باستشهاده به ، فإنّ العرب تقول : صَمَتَ يَصمُتُ فالأمر فيه بالضمّ فكيف جاء اصمِت ؟ .

وجوابه أنّ يقال إنّ " فَعَلَ " يأتى على يَفعِلُ ويَفعُلُ ، ومنهم من يقول إنّ سمِعَ للفعل مضارعٌ اتبع وإلاّ فأنت فيه مخيّر إن شئت قلت : يفعِلُ أو يَفعُلُ ، ومنهم من يقول إن كثر استعمال المضارع اتّبع ، وإلاّ كنت فيه بالخيار .

والجار والمجرور فى قوله : " بوحشن " يتعلّق بـ " أشلى " وتقديره

---

١) أى وستمائة .

٢) وهو الرّاعى كما فى المفضل ص ٧ وابن يعيش ص ٢٩ واسمه عبيد بن حصين النمرى من قصيدة يمدح بها عبدَ اللّه بن معاوية بن أبى سفيان وأولها :ـ

طاف الخيال بأصحابى وقد هجروا : من أم علوانَ لا نحو ولا صدد

أهلى سلوقيه بوحش هذه البرّية ، باتت السّلوقية بهذه البرّية وبات بها أى عندها ، والضّمير للسّلوقية .

وقوله : فى أصلابها أود ، يعنى السّلوقية يصفها بالقوّة ، والأود ، العِوَج كأنّه قال فى أصلاب السّلوقية عِوَج ، وذلك يدلّ على قوتها ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قولهم : عليه رجلا ليسنى * *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة (١) على قوله فى المفصّل (٢) " عليه رجلا ليسنى " .

انتصب " رجلا " بـ " عليه " وهو شاذ ، لأنّ " عليه " ليس يغرى بها (٣) وإنّما يغرى بـ " عليك " ودونك .

وفى " ليس " اسمها والياء فى موضع الخبر على الشذوذ (٤) وإنّما كان الإغراء بالمخاطب ، لأنّ صيغة الأمر لا تكون فى الغالب إلاّ للمخاطب واللّه أعلم .

---

١) أى بعد ستمائة .

٢) انظر : المفصّل ص ١٣٢ .

٣) يريد أنّ اغراء الغائب شاذ ، وإنما الذّى يغرى به المخاطب .

٤) وجه الشّذوذ فيه ، مجئ خبر " ليس " ضميرا متّصلا والقياس أن يجئ منفصلا وتقديره : ليس الرّجل إياى ، واللّه أعلم .

* * الكلام على قول الشاعر في الفضل : بينما نحن نرقبه أتانا : * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشاعر (٢) فى الفضل : بينما نحن نرقبه (٣) أتانا : معلق وفضه (٤) وزناد (٥) راعى

قال الشيخ : بين ، هذه هى الظرف الذى يقتضى أن يكون المنصوب هو إليه مضافا ، مخفوضا بالاضافة إليه كقولهم : المال بين زيد وعمرو وجئتك بين الظهر والعصر ، وما أشبهه ذلك إلا أنهم لما قصدوا إلى نسبتها إلى أوقات نسبة حذفوا الأوقات وعوضوا عنها حرفا من الكلام وهو ما ، أو حرفا من الكلام وهو الالف ، وذكروا الجملة على ما هى عليه ، مثلها فى : " بينما زيد قائم " فقالوا " بينما نحن بمكان كذا " .

وهو منصوب على الظرف معمول لما يذكر معه من الجملة التى وقع نسبتها فيه كقولك : " بينا نحن بمكان كذا طلع علينا فلان " .

ومعناه باعتبار اعرابه وأصله : طلع علينا فى الوقت الذى يتخلل ظرفيه

---

١) بعد ستمائة .

٢) وهو من انشاد الأصمعى ولم يذكر له نسبة إلى قائل معين الفضل ص ١٧٢ ، وفى الكتاب ١/ ١٧٠/ ١٧١ أنه لرجل من قيس " عيلان " ورواية الكتاب " نطلبه " مكان " نرقبه " .

٣) نرقبه ننتظره .

٤) الوفضة : الجعبة .

٥) زناد : جمع زند وهو الحجر الذى يقدح به النار .

وقوع هذه النسبه ، ومن ثمّ لم يستفصح الأصمعى[1] دخولّ «إذ» و«إذا» مع الفعل لما فيه من ابقاء الظّرفين من غير عاملٍ ظاهرٍ يعمل فيها ، لأنّك إذا أدخلت " إذ " صارت كأنّها بدل من بينما ومنعت أنّ تعمل " طلع " فيما قبلها فيصير ظرفا مذكورا من غير عاملٍ يستقلّ كلاما .

و وجه دخول " إذا " أن يكون ظرفا معمولا للمفاجأة مثل " اذا " فى قولك : خرجت فإذا زيد بالباب[2] ،أى فاجأته أى وجدته فجأة

---

١) وفى المفصّل ص١٧٢ ، وكان الأصمعى لا يستفصح إلاّ طرحَهما أى إذ وإذا فى جواب " بينا " و " بينما " ومقصود المصنّف هنا أنّ الأصمعى كان يرى أنّه ليس من الفصاحة استعمال " إذ " و "إذا " فى جواب بينا وبينما .

والأصمعى : هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علىبن أصمع ابن مظهر الباهلى وهو من طبقة الكسائى وسيبويه إلاّ أن الأغلب عليه اللّغة وعلم الرّواية توفى سنة ثلاث عشرة ومائتين ٢/٣ هـ ، الفهرست:ص٨٢

٢) وفى شرح الكافية للرّضى ١١٣/٢ وقد تقع إذ وإذا فى جواب بينا وبينما وكلتاهما إذن للمفاجأة والأغلب مجئ إذ فى جواب بينا وإذا فى جواب بينا قال :

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا : اذ نحن منهم سوقة نتنصّف

ولا يجئ بعد " إذ " المفاجأة إلاّ الفعل الماضى وبعد إذا المفاجأة إلاّ الإسميه وكان الأصمعى لا يستفصح إلاّ تركهما فى جواب بينا وبينما لكثرة مجئ جوابهما بدونهما .

قال الرّضى : والكثرة لا تدلّ على أنّ المكسور غير فصيح بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصح ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علىّ رضى اللّه وهو من الفصاحه ، بحيث هو : بينا هو يستقيلها فى حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته ، شرح الكافية ١١٣/٢

أى اتفاقا ، فيكون " بينما " معمول لذلك أى فاجأت طلوع فلان فى الوقت الذى بين الظرفين المذكورين على ما تقدّم ، إلاّ أنّ فيه زيادةَ تقديرِ حذفٍ ، ومعلوم أنّ حذفها أجرى وأقعد باعتبار زيادة التقدير ولذلك لم يستفصحه الأصمعى .

ويقوى اثباتها أنّ المتكلم قاصد الى المفاجأة وهى معنى مقصود ، وإذا كان معنى مقصودا وجب الاتيان بما يدلّ عليه وهو " إذ " و " إذا " .

ويجب حذف الفعل ، لأنّ " إذا " الفجائية واجب حذف فعلها فيرجح اثباتها بذلك من التّقدير أحسن من الحذف .

والوجه أنّ الوجهين سائغان لأنّه قد ثبت ذلك فى لغتهم فمن قصد إلى اثبات الفعل فى ذلك الوقت من غير تحوّزٍ للمفاجأة حذفها ، ومن قصد إلى معنى المفاجأة بالتعبير عنه أثبتها فلا وجه إذن لترجيح أحدِ الأمرين على الآخر لأنّهما معنيان صحيحان يقصدان بمثابة قولك : خرجت وزيد بالباب وخرجت فإذا زيد بالباب .

ولا شكّ أنّ البيت الذّى أنشده الأصمعى جاء على حذفها ولا دليل إذا ثبت الوجه الآخر ، وثبت أنّهما معنيان فى ذلك على التّرجيح .

ومعلق وفضة ، نصب على الحال من الضّمير فى " أتانا " ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل : صبحنا الخزرجية مرهفات * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائه على قول الشّاعر (١) فى المفصّل وهو : صبحنا (٢) الخزرجية مرهفات (٣) :

أبار (٤) ذوى أرو منها (٥) ذووها

صبحناهم ، أى سقيناهم من الصّبوح (٦) وهو شراب الغداة وهو نقيض الغَبوق (٧) .

ونصب " مرهفات " على أنّه مفعول ثان على طريق التّمثيل كقولـه :

تحيّة بينهم ضربٌ وجيع (٨) كأنّه لما جُعِلَ مكانه سقى باسمه .

---

١) وهو كعب بن زهير كما فى المفصّل ص ١٠٩ ونسبه ابن يعيش لكميت والصحيح الأول لأنّه ورد فى ديوان كعب ص ٢١٢ .

٢) أى أتيناهم وقت الصباح .

٣) صفة فى الأصل للسيوف أى قواطع .

٤) أباد وأباد بمعنى أهلك وأفنى .

٥) الأرومـة الأصل .

٦) وهو كما ذكر .

٧) وفى القاموس ٣/ ٢٧١ غبق وغبوق وهو شراب العشى .
واستشهد الزمخشرى بالبيت على إضافة " ذو " إلى الضّمير وهو الشاذ وذلـــك فى قوله : " ذووها " و" ذو " إنّما يضاف إلى اسم جنس ظاهر .

٨) وهو عجز بيت لعمرو بن معدى كرب وصدره وخيل قد دلفت لها بخيل :
انظر الكتاب ٢/ ٣٢٥ ، المقتضب ٢/ ٢٠ ، الخزانة ٤/ ٥٢ ، ٥٦ شرح سقط الزند ص ١٧٦

وأبار ، أهلك[1] ، وذوى أرومتها ، مفعول مقدّم والأرومة الأصل وذووها فاعل أبار ، والضّمير فى " ذووها " راجع إلى " المرهفات " أى أهلك ذوى أصلها أصحابُ المرهفات ، وإنّما يعنى نفسه ومن أخبر عنه لأنّ المرهفات لهم فهم أصحابها ولكنّه جعل الفاعل ظاهرًا إظهارا وتوكيدا لأنّهم أصحابُ المرهفات .

والضّمير فى أرومتها يعود على الخزرجيّة وكان القياس يقتضى أن يقول أبرناهم بها ولكنّه عدل إلى الظّاهر لما ذكرناه ، واللّه أعلم .

---

١) وفى (ب) ذلك وهو خطأ .

* * الكلام على قول الشاعر فى الفصل : إنَّ محلا وإنَّ مرتحلا * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين[1] على قول الشاعر[2] فى الفصل[3] :

إنّ محـــلا وإنَّ مرتحـــلا : وإنَّ فى السَّفر إذ مضوا مهـــلا

استأثر اللّه بالوفاء والمد : ل وولى الملامـــة الرجـــلا

معناه أنّهم يقولون : إنّ لنا محلا فى الدّنيا وارتحالا بالموت ، وإنَّ فى مضىّ من قبلنا يعنى : موت من يموت ، مهلة لنا لا أنّا نبقى بعدهـــم وهو معنى الإمهال ، واللّه أعلم .

---

١) أى بعد ستمائة .

٢) وهو الأعشى ، انظر : ديوانه ص ١٥٥ والكتاب ١٤١/٢ ، والخصائص ٢٧٣/٢ ، وابن الشّجرى فى أماليه ٣٢٢/١ ، والخزانة ٤ /٣٨١ ، والشّاهد عند سيبويه هو حذف خبر " إنّ " لقرينة عِلم السّامع ، الكتاب ١٤١/٢ .

٣) ص ٢٨ .

* * الكلام على قول الشّاعر فى المفضّل هو: * *

عيرات القمال والسّودد : الخ

وقال أيضا مماليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قول الشّاعر (٢) فى المفضّل :

عِيَرات (٣) القَمال (٤) والسُّودد (٥) : المِدّ (٦) إليهم محطوطة الأعكام (٧)

معناه أنّ القمال الجميل والسّودد العظيم قد ثبت عندهم واختصّ بهم ، وجعل له أحمالا قد حطّت عندهم على سبيل الإستعارة ، وإليهم متعلّق بـ " محطوطة " لما تضمّن معنى ، وأصله ووضع استشهاده واضح (٨) ، والله أعلم .

---

١) وستمائة .

٢) منسوب للكميت فى المفضّل ص ١٩٢ ، وابن يعيش ٣٦/٥ .

٣) العِيَرات : جمع عير وهى القافلة .

٤) القَمال بفتح الفاء وهو الكرم .

٥) السّودد : الشّرف والسيادة .

٦) المِدّ : الكثير القديم .

٧) الأعكام : جمع عكم الأحمال .

٨) وقوله عِيَرات وهو جمع عِير باسكان الياء والشّاهد فيه أنّ كلّ مؤنث لا تاء فيه مما هو معتلّ العين قياس جمعه أنّ تحرّك عينه فهو فى المفرد ساكن العين " عِير " وفى الجمع محركة " عِيَرات " .

* * الكلام على قوله فى المفصّل : ولم يعنوا بالرّجل والقوم * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنين وعشرين (١) على قوله فى المفصّل (٢) ولم يعنوا بالرّجل والقوم والصحابة إلاّ أنفسهم وماكنوا عنه بـ أنا ونحن ، والضمير فى لنا .

قال الشّيخ : وما كنوا عنه عطفٌ على قوله " أنفسهم " لا مبتدأ لأنّك إن جعلته مبتدأ وجب أن يكون "كأنه" (٣) خبره فيحتاج إلى ضمير يعود عليه ومع احتياجك إلى الضّمير يكون فاسدا فى المعنى ، لأنّه يصير تفسيرا له ضرورة أنّك جعلته خبرا .

ولا يصلح أن يكون تفسيرا له ، إذ ليس معنى " أنا " فى قولك " أما أنا فأفعل كذا " متخصصا بذلك من بين الرّجال وكذلك الباقية .

وإنّما هو تفسير للجملة الاولى بكمالها ، وإنما حمله قوم على هذا مع ما فيه

---

١) وستمائة .

٢) ص ٤٥ عند قوله : فى باب النّصب على الاختصاص : فصل : وفى كلامهم ما هو على طريقه النّداء ويقصد به الاختصاص لا النّداء وذلك فى قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيّها الرّجل ، ونحن نفعل كذا أيّها القوم واللّهمّ أغفر لنا أيتها العصابة جعلوا أنا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرّجل والقوم والعصابة إلاّ أنفسهم ، وما كنوا عنه بـ " أنا " ونحن والضّمير فى " لنا " كأنّه قيل : أما أنا فأفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرّجال ، ونحن نفعل متخصّصين من بين الأقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب فى الفصل ص ٤٥ .

٣) أى فى قول الزّمخشرى .

من الاستبعاد لما رأوا من أنّه إذا عطف على " أنفسهم " وجب المغايرة ولا مغايرةَ بين مدلولِ أنفسهم وبين ما كنوا عنه بـ " أنا " و " نحن " والضمير في " لنا " وإذا تعذّرت المغايرة تعذّر العطف فمِنْ هنا فرّوا وجعلوه مبتدأ وظنّوا أنّ ذلك يُنجيهم ، ولا حاجة إلى هذا التعسّف .

ويجاب عمّا استشكلوه بأمرين أحدهما أنّ " أنفسهم " وإن كان مفعولا فهو في المعنى خبر عن الرّجل ، لأنّك تقول : عُنيتَ بالرّجل المذكور أخاك في معنى الرّجل المذكور أخوك وإذا كان في المعنى خبرا صحّ أن يأتي بحرف العطف من جهة أنّ الأخبار وما في معناها تصحّ عطف بعضها على بعض ، تقول : زيد أخوك وصاحبك ، وتقول : عُنيتَ بزيدٍ أخاك وصاحبَك وكذلك ههنا ، وهذا هو المراد في الظاهر .

ويجوز أن يكون قوله : و " ما كنوا " خبرا لمبتدأ محذوفٍ كأنّه قال : وهو ما كنوا (١) فلم يبق فيما ذكروه اشكالٌ بهذا التفسير ، والله أعلم .

---

١) يريد أن المبتدأ محذوف مقدّر بـ " هو " .

* * الكلام على قول صاحب المفصّل : * *
واذا اعتلّ الآخر وما قبله ساكن ..

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصّل :

" واذا اعتلّ الآخر وما قبله ساكن كآخر ظبيٍ ودَلْوٍ ، فهو كالصّحيح[1] " .

قال الشّيخ : وكذلك إذا كان مشدّدا مثل " صبيٌّ " و " كرسيٌّ " لأنّ المشدّد بمنزلة بحرفين أولهما[2] ساكن فهو راجع إلى الأوّل .

وإنّما ذكروه لئلاّ يلتبس على المبتدئين ، وإنّما تستثقل حركة الواو والياء إذا تحرّكت وتحرّك ما قبلها فأمّا إذا سكن ما قبلها فإنها لا تُستثقل ، لأنّ السّكون يقع قبلها كالاستراحة فينطق بها متحرّكة بعد أن استريح دونها فسَهُلَ النّطق بها لذلك ، ولذلك تجد الاستثقال في قولك : قاضٍ ولا تجد مثله في قولك : ظبيٍ ، ولذلك لم يعلّق الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها لسهولة النّطق بها لخفّة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا كانت مضمومةً أو مكسورةً ، فصحّحوا نحو قاضيا ، وأعلّوا نحو : جاءني قاضٍ[3] ومررت بقاضٍ ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٣٤٠ .

٢) أحدهما في (ب) وما أثبتناه أصحّ بدليل الواقع لأنّ أوّل المثلين ساكن .

٣) وأصله : جاءني قاضي ومررت بقاضي فاستثقلت الضّمة والكسرة على الياء فحذفتها فالتقا الساكنان الياء والتّنوين حذفت الياء وبقي التنوين لأنّ التنوين دالّ على الصرف في الاسماء المتمكّنة ، فصارت وزن قاضٍ " فاعٍ " .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : وبية أحسن الثقلين جيدا * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة[١] على قوله في المفضل من قول الشاعر[٢] :

وبَيّة أحسن الثقلين جيدا[٣] : وسالفةً[٤] وأحسنه قذالا[٥]

قال الشيخ : الضمير في قوله : " أحسنه " يجوز أن يكون للثقلين ويجوز أن يكون للجيد ، وهو للثقلين أقوى في المعنى وللجيد أقوى في اللفظ.

فإذا حملته على أحدهما تأولت الآخر على خلاف ما هو الظاهر فإذا جعلته ضمير الثقلين كان ظاهرا في المعنى إذ المعنى أحسن الثقلين جيدا وأحسن الثقلين قذالا فكان ظاهرا من حيث المعنى ضمنيا من حيث اللفظ إذ الضمير للثقلين ، إما أن يقصد الجمعية فيهما فيقال " وأحسنهم " أو إلى لفظ التثنيه فيقال " وأحسنهما " كما قال تعالى : " سنفرغ لكم[٦] " وقال : " فبأي آلاء ربكما تكذبان[٧] " فجاء بلفظ التثنية والجمع على

---

١) وستمائة .

٢) وهو ذو الرمة ديوانه ص٥٢٢ ، ورواية الديوان خدا مكان " جيدا " والبيت منسوب له أيضا في المفصل ص٢٣٣ .

٣) والجيد العنق ومنه قوله تعالى : " في جيدها حبل من مسد " .

٤) سالفة ، ناحية مقدم العنق من معلق القرط إلى الترقوه .

٥) القذال : جمع مؤخر الرأس .

٦) الرحمن : ٣١ .

٧) " : ٣٢ .

المعنيين المذكورين .

ووجهه هو أنه أتى به على معنى المذكور أو ذلك كما فى قول رؤبة (١)

كأنه فى الجلد توليع البهق (٢) : بعد قوله : فيها خطوط من سواد وبلق (٣)

وكقوله تعالى : " نسقيكم مما فى بطونه (٤) " فى أحد الأوجه .

وإذا جعلت الضمير للجيد كان ظاهرا من حيث اللفظ لكونه مذكرا (٥)

مفردا مثله ، ولم يتقدم ما يطابقه سواه ، إلا أنه يضعف من حيث المعنى ، إذ

يصير التقدير : " مية أحسن الجيد قذالا " ولا شك أن هذا المعنى لا

يستقيم ، إذ شرط أفعل التفضيل أن يضاف إلى ما هو بعضه وليس مية بعض

الأجياد ، ثم لو قدر جوازه ضعف أيضا " إذ لا يحسن تمييز حسن الجيد

بالقذال إلى حسن تمييز حسن المرأة بالجيد (٦) " .

ووجهه أنه يجعل أحسن للجيد ، كأنك قلت هو أحسن جيدا فعلى هذا

يكون قد أضيف إلى ما هو منه ، كقولك : " زيد أفضل رجل " ثم ميزه بقذال لما

بينه من الملابسة ، كما يصح تمييز حسن الرأس بالشعر فى قولك : رأيته ورأسه (٧)

---

١) وهو رؤبة بن العجاج من الرجاز المشهورين .

٢) والبيت له ديوانه ص ١٧٩ .

البهق : بياض رقيق ظاهر البشرة . القاموس ٣/٢١٦ .

٣) بلق : سواد وبياض ٣/٢١٤ القاموس ، توليع استطاله البلق ٣/٩٧ القاموس .

٤) النحل : ٦٦ والآية : "وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه "

٥) فى (ب) مذكورا وهو تحريف .

٦) كذا فى النسخ ولم أجد له وجها سليما .

٧) " رأسه " ساقطة فى (ح) .

أحسن رأس شعرا " فكذلك يصح أن تقول : " جيدها أحسن قذالا .

واستشهد به على أن " أفعل " إذا أضيف [1] فجائز أن تأتى مفردا مذكرا وان كان لمؤنث فينتهض فى البيت موضعان على الوجه الأول ، أحدهما أحسن القذلين ، والآخر : وأحسنه لأنهما جميعا لمية وقد جاءا مذكرين [2].

وعلى الوجه الثانى لا ينتهض إلا الأول ، لأن الثانى للجيد ، وهو مذكر فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف الأول فإنه لا اشكال فى كونه لمية ، والله أعلم .

---

١) قال فى المفصل ص٢٣٣ وإذا أضيف ساغ فيه الأمران قال الله تعالى : " أكابر مجرميها " وقال : ولتجدنهم أحرص الناس على حياة وقال ذو الرمة البيت .

٢) مذكرين فى (ب) وهو تحريف .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل : مغار ابن همام على حيّ خثعما * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشّاعر (٢) فى المفصّل مغارا (٣) ابن همام على حيّ خثعما : وصدره : —

وما هى إلاّ فى إزار وعلقـــة (٤) :

يقول إنّها مخفّفه مثل تخفف ابن همام وقت إغارته ، لأنّه كان جريئا لا يهتـم بلباس الحرب عند الإغارة هذا معناه .

وقد أخذ على سيبويه (٥) فى ايراده هذا البيت مستشهدا به على أنّ "مغار اسم للزمان (٦) فقيل إنّ المراد : وما هى إلاّ مخفّفه تخففا كإغارة ابن همـام أى

---

١) وستمائة .

٢) وهو حميد بن ثور كما فى الكتاب ١ / ٢٣٥ والبيت مذكور أيضا فى المقتضـب ١٢١/٢ ، والخصائص ٢٠٨/٢ .

٣) مغار : وقت إغارة .

٤) علقه : بفتح العين وكسرها وهى جذبة تكون فى الثّوب ، القاموس ٢٦٧/٣ والإزار معروف وهو ثوب يحيط بنصف الأسفل من البدن .

٥) قال فى الكتاب ١ / ٢٣٥ بعد أن ساق البيت : " فصيّر " مغارا " وقتـا وهو ظرف .

٦) ووجه المؤاخذة أنّ سيبويه رحمه اللّه جعل " مغارا " اسم زمان وذلك مما يؤدّى إلى اعمال اسم الزّمان فى الظرف الذّى بعده وهو قوله : على حـى خثعما والمعروف أنّ اسمى الزمان والمكان لا يعملان فى الظّرف ولا فى غير الظّرف ولذا فرّ ابن جنى من هذا المحذور وجعل " مغارا " مصـــدرا مبهمـا نائبا عن الظرف بتقدير مضافٍ محذوفٍ أى وقت إغارة ابن همام على حيّ خثعما فالمصنّف هنا تابع لابن جنى .
انظر : الخصائص ٢٠٨/٢ .

كتخفف إغارة ابن همام ، فهو بالمصدر أجدر ، فتقديره اسم زمان أو مكان نسائي لذلك عن الصّواب وزادوه تقديرا بأنّ قالوا إنّ اسم الزّمان والمكان لا عمل لهما .

وعلى حيّ خثعما ، متعلّق بـ " مغار " فلا يصحّ أن يكون إلّا مصدرا لذلك .

وأورده الزّمخشري على نحو إيراد سيبويه ، ووجهه : وما هي إلّا مخفّفة في زمان كمغار ابن همام أو مكان كمكان ابن همام ، وهو أقلّ تقديرا من الأوّل لأنّ في الأوّل ثلاثة تقديرات ، وما قلّ التقدير فيه أولى .

وأما تعلّق " على جيّ خثعما " فإن لم يصح تعليقه بـ " مغار " تعلّق بما دلّ عليه " مغار " وذلك جائز باتفاق ولا بعد فيه .

وينصب " مغار " على قول غير سيبويه على المصدر(١) ، لأنّه نعت للمصدر على حذف المضافين المذكورين ، وينتصب على التّقدير الثّاني على أنّه ظرف للمكان أو الزّمان لأنّه صفة(٢) لظرف المضاف المذكور .

والاستثناء استثناء مفرّغ ، لأنّ المستثنى منه محذوف وهو خبر المبتدأ المقدّر عاما .

وفي إزار ، مستثنى منه ، كقولك : ما زيد إلّا في الدّار ، فيكون التّقدير : وما هي على حكم من الأحكام إلّا هذا الحكم ، واللّه أعلم .

---

١) انظر : ص ٣١٤ في الحاشية (رقم ٦) .

٢) ساقطة في (ع) .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصّل : فلا مزنة ودقت ودقها * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة (١) على قول الشاعر (٢) في المفصّل :

فلا مزنة ودقت ودقها : ولا أرض أبقل (٣) ابقالها .

الضمير في " ودقها وابقالها " راجع إلى غير المزنة والأرض المذكورتين ولا يستقيم أن يعود إلى المذكورتين ، لأنّ المعنى :

فلا مزنة ودقت ودقا مثل ودقها ، فلو رجع الضمير إليهما لصار مخبرا أنّه ليس مزنة تدقّ ودقا مثل ودق نفسها وهو فاسد ، لأنّها تدقّ ودق نفسها فلا يستقيم أن يقصد إلى أن ينفى عنه فصل يماثله .

وإن لم يقدّر محذوفا كان أفسد ، إذ يصير المعنى : أنّه ليس مزنة

---

١) وستمائة .

٢) وهو عامر بن جوين الطائي والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٢/٤٦ والخزانة ١/٢١ ، وابن يعيش ٥/٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٥ .

٣) جعل سيبويه اسقاط التاء في " أبقل " ضرورة شعرية الكتاب ٢/٤٦ وابن جني في الخصائص ٢/٤١١ يذهب إلى أنّ التذكير في البيت حمل على المعنى ، لأنّ الارض بمعنى الموضع والمكان وجعل ذلك من قبيل قوله تعالى : فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربّي أي هذا الشخص والشخص يطلق على المذكّر والمؤنّث ، أو هذا المرئيّ ربي .

قلت ويضعفه قول الشاعر بعده " ابقالها " ولم يقل " ابقاله " وعلى تخريجه " ابن جني " يكون الشاعر قد خرج عن التأنيث ثم عاد إليه .

تدق ودق نفسها وهو فاسد ، لأنّ الأمر على خلافه إذ لا تدقّ مزنـــة ودق نفسهـا ، فوجب أن يكون التقدير : فلا مزنة ودقت ودقا مثل ودق هذه المزنـة المحذوفة ، كما تقول : زيد لا يضرب رجـل ضربـه ، ولا عالـــم يعلم علمـه .

فـ " ضربة " و "علمه " ليس راجعا إلى " ضارب " و " عالم " لفسـاد المعنى على حسب ما تقدّم ، وانما يرجع إلى زيد فكذلك ههنا ، واللّه أعلم .

* * *

* * الكلام على قوله في المفصل : على أوّل قسم الحرف * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين وستمائة على أوّل قسم الحرف في المفصّل (١) " الحرف ما دلّ على معنى في غيره (٢) " .

قال الشيخ : ومعنى ذلك أنّ وضعه لمعناه مشروط بذكر متعلّقه بخلاف الاسم والفعل فإنّه لا يشترط فيهما ذلك باعتبار إفرادهما فإنّ ذكر متعلّق فالأمر غير ذلك .

قال : " ومن ثمّ لم ينفكّ " يعني ومن أجل أنّ وضعه مشروط بذكر المتعلّق لم يكن بدّ من ذكر متعلّقه معه ، وهو إمّا اسم وإمّا فعل فلا ينفكّ إذن حرف من متعلّق إمّا اسم وإمّا فعل .

ثم قال : " إلاّ في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف " .

فقوله : حذف فيها الفعل يوهم أنّ ذلك إنما جاء في موضع كان المتعلّق فعلا خاصة (٣) وليس الأمر كذلك بل جاءت مواضع حذف فيها الفعل ومواضع حذف فيها الاسم على أنّ عين ما مثّل به في حذف الفعل يجرى مثله في

---

١) ص ٢٨٣ وهو قوله : " الحرف ، ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه إلاّ في مواضعَ مخصوصةٍ حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف فجرى مجرى النّائب ، نحو قولهم : نعم ، وبلى وأى وإنّه ويازيد وقد في قوله وكأن قد " ، المفصّل ص ٢٨٣ .

٢) سقط في (ب) .

٣) " " " .

حذف الاسم ، فإنّك إذا قلت : " نعم " فإن كان تصديقا لقولك : " قام زيد " فقد حذف فيه الفعل ، وإن كان تصديقا لقولك[1] : زيد قائم فقد حذف الاسم وكذلك بقيّة ما مثل به فجعله المحذوف فعلا فقط ليس بمستقيم لما ذكرته .

قوله : و "إنّه " يعنى به إنَّ التى للتّصديق فى مثل قول الشّاعر[2] :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

فهى مثل نعم ، والهاء فى قوله : " إنّه " هاء السّكت على أنّها قليلة فى الاستعمال مع الاحتمال أن يكون فى البيت إنَّ المؤكّدة ، وتكون الهاء[3] اسمها ويكون الخبر محذوفا ، أى انه كذلك .

ثم أخذ يصنّف الحرف كما صنّف الأسم والفعل ، فقال : " ومن أصناف الحرف حروف الإضافة ، ثمّ أخذ فى بيانها من حيث الجملة فقال : " وهى أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء " .

---

١) كقولك فى (ب) .

٢) هو عبدالله بن قيس الرقيات ديوانه ص١٤٢ ابن يعيش ٨/ ٢٥ ، الكتاب ١/ ٤٧٤ وهو من شواهد ابن جنى فى اللّمع ص ١٠٧ .

٣) وفى اللّمع لابن جنى ص١٠٧ بعد أن ساق البيت " أى نعم هو كذلك ، والهاء لبيان الحركة وليست اسما " اللّمع ص ١٧٠ .

يريد أن الهاء زائدة لبيان الحركة لأنّها حركة البناء وحركة البناء يحافظ عليها فلو وقف على " إنّ " بدون الهاء لسكت آخر الحرف للوقف وذهبت حركة البناء ولالتقى الساكنان فجئ بالهاء لتسلم حركة البناء .

يعنى توصل معانى الأفعال أو ما هو فى معناها إلى ما بعدها من الأسماء. ولمّا كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بدٌّ من فعلٍ أو ما هو فى معنى الفعل توصل معناه إلى ما بعدها فلذلك احتاجت إلى متعلّق .

فإذا قال النّحوى : مَنْ يتعلّق هذا الحرف أو ما العامل فيه ؟ فإنما يعنى ما الّذى أوصل هذا الحرف معناه فهى عبارات عن معنى واحد ، ومن ثمّ احتاج الظّرف إلى متعلّق من حيث كان مقدّرا بحرف الجرّ وكذلك كلّ اسم مقدّر بحرف الجرّ فإنّه لا بدّ له من ذلك لِمَا ذكرناه .

ثمّ قال : " وهى فوضى فى ذلك " أى سواء فى هذا المعنى(١) وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء ، يعنى أنّها وإن اختلفت فإنّما تختلف من وجهٍ آخر غير هذا الأمر الكلّى الجامع لها .

ثمّ قال : وهى على ثلاثة أضرب ، ضربٌ لازمٌ للحرفيّة وضرب كائن اسما وحرفا ، وضربٌ كائن فعلا وحرفا .

وقد اعتُرِض بأنّ القسم الأوّل(٢) قد ذكر منه ما يستعمل نقلا وحرفا وجعله ممّا لا يستعمل إلّا حرفا مثل " مِن " فإنّه إذا أمرت من مان يمين قلت :

---

١) وفى الإيضاح شرح المفصّل لابن الحاجب ٢/١٤١ ، " وهى فوضى فى ذلك " أى مستوية وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء إلى الاضافة والايصال " .

٢) أى الضّرب الأوّل وهو اللّازم للحرفيّة وقد مثّل لها الزّمخشرى بتسعة أحرف وهى : من وإلى وحتّى وفى والباء واللّام ورُبَّ وواو القسم وتاوه .

من [1] ، ومثل " فى " فإنك إذا أمرت المرأة المخاطبة من وفى يفى قلت : فى ، واللام فى قولك : لزيد إذا أمرت من ولى يلى قلت : لِ وكذلك غيرها فهو مثل القسم الثالث فى كون حاشى تكون فعلا وحرفا .

والجواب أنه لم يرد اعتبار صورها فقط وإنما أراد باعتبار صورها ومعانيها الأصلية ، ألا ترى أن " عدا " و " خلا " كما استعملا حرفين فهما فى المعنى الأصلى كاستعمالهما فعلين .

ألا ترى أن قولك : عدا زيدا وخلا زيدا فى استعمالهما فعلين مثلهما فى المعنى الأصلى فى استعمالهما حرفين فى قولك : خلا زيد وعدا زيد وكذلك حاشا .

فإن قيل فإن أراد ذلك ، فقوله : إن " عن " و " على " مما تكون حرفا واسما لا غير ، فليس بمستقيم ، لأنه يصح أن يكون فعلا إذ يقال علا زيد وهو فعل ماض .

---

١) وفى الايضاح ١٤١/٢ فإن قيل لم لم تجعل " من " من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا ، لأنه أمر من " ماق " " يمين " و " إلى " من قبيل ما استعمل حرفا واسما ، لأن " إلى " معناه نعمة وجمعه آلاء وغيرهما كذلك .

والجواب أنه لا يصير " من " فعلا إلا باعلال وتغيير ولم يرد إلا أنه يكون على ذلك بأصل وضعه من غير اعلال ، وإلا وجب أن يقول ، اللام حرف وفعل فى قولك : " ل " عمرا ، من قولك ولى يلى ، وهذا بعينه يجاب به إذا قيل إن " على " حرف وفعل ، ولم يذكرها إلا اسما وحرفا وحرفا وكان يجب أن يجعلها قسما برأسه فيقال إنها لا تكون فعلا إلا باعلال ، الإيضاح ١٤١/٢ .

فإن أراد ذلك وجب أن يكون " على " إما قسم برأسه وإما من القسم الثالث(١) والثانى(٢) جميعا ففجعله للثانى دون الثالث تحكم ؟ .

فالجواب أن على المستعملة حرفا واسما وان وافقت هذه فى المعنى الأصلى ليست موافقتها فى اللفظ . ألا ترى أنك تقول فى هذه علوت وتقول فى تيك : عليه فالف تلك ينقلب ياء . وهذه تنقلب واوا فدل على أنهما مختلفان فى اللفظ . وان اتفقا فى الصورة فظهر الفرق بين الهاءين ولو كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون " على " مما استعمل حرفا واسما وفعلا وستندهم ما أشير إليه أولا وكان لصاحب هذا الكتاب نظر أدق من نظرهم فجعلها (٣) من القسم الثانى(٤) ولم يجعلها قسما برأسه ولا من القسم الثالث(٥) ثم عدها جملة فى ضمن تقاسيمها بالمعنى الذى قصده فحصل الغرض مما .

ثم شرع فى تفصيلها بالفصول واحدا فقال من . معناها ابتداء الغاية كقولك : سرت من البصرة .

---

١) أى الضرب الثالث من تصنيف الزمخشرى وهو ما يكون فعلا وحرفا كحاشا وخلا وعدا .

٢) والقسم الثانى : هو الضرب الثانى عند الزمخشرى وهو الكائن اسما وحرفا كـ " على " والكاف ومذ ومنذ .

٣) الضمير يعود على " على " .

٤) أى الضرب الثانى مما يكون اسما وحرفا كـ " مذ " و " منذ " .

٥) أى لم يجعله مما يستعمل فعلا وحرفا .

ومعنى ابتداء الغاية ، أى المحل الذى ابتدئ فيه ذلك الفعل المعلّقة هى به ، والغاية ، هى الانتهاء فقالوا ابتدأ الغاية أى ابتدأ النّهاية التى وصل بالفعل إليها .

وتعرّفها بأنّها التى تصلح قبالتها إلى كقولك : سرت من البصرة إلى بغداد (١) .

وقد تجئ ملتبسة فى بعض المواضع مثل قولك : زيد أفضل من عمرو وقوله تعالى : " أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم " وأشباهها لبعد تقدير " إلى " وهى هذه (٢) .

ومعنى : زيد أفضل ، أى أخذ فى ابتداء الفضل من هذا المذكور ، وإذا أخذ فى الابتداء منه فله المنتهى ، وإنما استبعد تقديره ، لأنّه غير مفهوم تعيين المنتهى فيه ، وكذلك إذا قلت : أعوذ باللّه من الشّيطان الرّجيم فمعناه ابتدأت بالاستعاذة من هذا المستعاذ منه فهو الأوّل باعتبار ابتداء هذا الفعل ، واستبعد المنتهى فيه كما استبعد فى " زيد أفضل من عمرو " ، واللّه أعلم .

---

١) انظر : الإيضاح شرحه للمفصّل ١٤٢/٢ .

٢) وفى الايضاح : ١٤٢/٢ ، وقد يأتى لغرض الابتداء دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضى إلاّ المبتدأ منه كقولك: أعوذ باللّه من الشّيطان الرّجيم .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : ثمّ زادوا أنّهم في قومهم * *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة عشرة وستمائة على قول الشاعر(١) في المفضّل :

ثمّ زادوا أنّهم في قومهم : غرّ(٢) ذنبهم غير فخر(٣)

قال الشيخ : للفتح في " أنّ " وجهان ، أحدهما أن يكون في موضع المفعول(٤) ، والآخر أن يكون المعنى : ثم زادوا على ما تقدّم من الخصال أو على من تقدّم ، ثم فتح " أن " على معنى ، لأنّهم على صفة كذا وكذا .

وللكسر وجهان ، أحدهما : التّعليل على ما ذكر في الوجه الثّاني ، والثّاني أن يكون على الحكاية ، ومعناه : ثمّ زادوا(٥) في كونهم على هذه الخصال ، وهو ضعيف ، لأنّه ليس الموضع موضع الحكاية ، وقبله :

وتساقى القوم كأسا مرة : وعلى الخيل دماء كالشّعر

والمعنى أنّه يمدح هؤلاء القوم بالشّجاعة والنّجدة ثمّ أنّهم يزيدون على ذلك بالصّفات المذكورة ، والله أعلم .

---

١) وهو طرفة ديوانه ص٤٦ شرح الأعلم والمفضّل ص٢٢٨ .

٢) غرّ جمع غرور .

٣) فخر جمع فخور .

٤) قال السيّد محمد بدر الدّين أبي فراس النّعماني في ذيله على أبيات المفضّل ص٢٢٨ من المفضّل الحاشية رقم (١) " زادوا " فعل وفاعل ، و " أن " يصحّ فتحها ، لأنّها في موضع المفعول وكسرها على التّعليل أو الحكاية ، فعند المصنف فتح " أن " على وجهين وكسرها كذلك أيضا — أما عند السيّد محمد بدر الدّين فللفتح وجه وللكسر وجهان وهو الظاهر في البيت .

والبيت غير مشروح في ابن يعيش أقصد أنّه لم يعربه .

٥) ما بين القوسين زيادة في الأصل .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : وهل يرجع التسليم : الخ * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشاعر (٢) فى المفصل وهل يرجع التسليمَ أو يكشف المعمى : ثلاث الأثافى (٣) والدّيارُ البلاقع (٤)

الفعلان (٥) فى التحقيق موجهان إلى " ثلاث الأثافى " والديار على جهة الفاعليه .

ومذهب البصريين أنهما إذا وجها إلى شئ وجب إذا أعمل أحدهما أن يكون فى الآخر ضمير الفاعل على حسب الظاهر المذكور كقولك : ضربانى وأكرمنى الزيدان (٦) ، أو ضربنى وأكرمانى الزيدان (٧) .

---

١) وستمائة .

٢) وهو ذو الرمة ديوانه ص ٥٠ ، وانظر : اصلاح المنطق ص ٣٠٣ والمقتضب ٤ / ١٤٤ ، ٢٥ / ١٧٦ وروايته " يدفع " مكان " يكشف " " البكا " مكان المعمى .

٣) الأثافى جمع أثفية كأغانى جمع أغنيه العجز توضع عليه القدر . انظر : القاموس ٤ / ٣٠٨ .

٤) البلاقع جمع بلقع وهو أرض قفر التى لا شئ فيها .

٥) وهما " يرجع " و " يكشف " يريد أنه على باب التنازع .

٦) أعمل الثانى وهو قوله " أكرمنى " وأظهر فى الأول ضمير المتنازع وهو الالف فى قوله ضربانى ، وهذا مذهب البصريين فى ترجيح إعمال الثانى خلافا للكوفيين فى ذلك ، وعليه قول ابن مالك :

والثانى أولى عند أهل البصره : واختار عكسا غيرهم ذا أسره

٧) وهو عكس المثال الأول وهو مذهب الكوفيين فى ترجيح إعمال الأول .

وإذا وجب ذلك اقتضى أن يكون فى أحدهما ضمير لثلاث الأثافى والذيار الهلاقع وهو جمع مالا يعقل وقياسه أن يكون ضميره ضمير جمع المؤنث أو ضمير الواحدة المؤنثة فيكون يرجعن التسليم أو يكشف أو ترجع التسليم أو يكشفن أو ترجع التسليم أو تكشف أو يرجع التسليم أو تكشف ، ولم تجئ على واحدة من الأربع الصور المذكورة وإنما جاء بالياء فيهما جميعا ، ولا يكون على ذلك فيه ضمير .

وهذا مما يقوى مذهب الكسائى فإنه يزعم أنه إذا وجه الفعلان إلى ظاهر فأعمل أحدهما وكان الآخر موجها على جهه الفاعلية أن الفاعل لا يضمر وأنه يحذف ، وهذا كذلك فإنه أعمل أحدهما بلا خلاف والآخر موجه إلى الفاعليه بلا خلاف ولم يضمر فيه إذ لو اضمر لكان على ما ذكرناه ، ولو قدر فيه اضمار لوجب أن يكون ضمير الواحد المذكر للجمع .

وقد أجيب عن ذلك بأمرين ، أحدهما أن الفعلين لم يوجها إلا على البدل ، والإضمار إنما يكون فى توجيههما جميعا على التحقيق .

وليس بالجيد (١) فإنه لم يجب الإضمار إلا من حيث إنه يؤدى إلى اخلاء لفظ الفعل عن الفاعل وليس من لفتهم ولا فرق بين أن يكون الفعل على البدل أو على التحقيق ، ألا ترى أنه يجب الإضمار فى قولك : قام الزيدون وقعدوا

---

(١) أى هذا الذى أجابوا به وهو رد لأحد الأمرين الذى أجابوا به عن أن يكون هذا البيت شاهدا للكسائى فى تجويزه حذف الفاعل فى باب التنازع .

ولو كان ما ذكروه مستقيما لجاز أن يقال : قام الزيدون وقعد إذ لا فرق بينهما في المعنى المقتضى لوجوب الاضمار .

والوجه الثاني أن يقدر الاضمار على تقدير قوله تعالى : " نسقيكم مما في بطونه (١) " فقد رجع ضمير المذكر على الجمع بتأويل المذكور وهو ههنا أجدر من حيث كان " ثلاث " ليس بجمع صريح ، وكذلك قول رؤبة (٢) : فيها خطوط من سواد وملق (٣) : فأعاده وهو ضمير مذكر على "خطوط" وهي جمع أو على " سواد وملق وهو مثنى ، وكلاهما سواء في الغرض من صحة إعادة الضمير بتأويل المذكور ، وإن لم يكن طالحا باعتبار أصل وضعه .

وهذا الوجه أيضا بعيد إلا أنه أوجه من الأول ودليل احتماله ما علم من قصد محافظتهم على الفاعل ، وأنهم (لا يحذفونه أبدا ، وإذا علم ذلك منهم وجب التأويل فيما يخالفه وإن كان بعيدا ، لأن البعيد جائز وخلاف المعلوم غير جائز .

وما (٤) في قوله تعالى : " وإن لكم في الأنعام " محمول عند سيبويه على أن الأنعام اسم مفرد (٥) ، وإن كان مدلوله جمعا كما في قولك : كثر الناس ضربته لا على أنه جمع كالأحمال والأجمال ، وهذا منه يشعر باستبعاد رجوع

---

١) النحل : ٦٦ " إن لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه " .
٢) هو رؤبة بن العجاج .
٣) البيت بكماله : فيها خطوط من سواد وملق ؛ كأنه في الجلد توليع بهق
انظر : ديوان رؤبة ص ١٧٩ وقد مر البيت في ص ٤٠٥ حاشية رقم (٩)
ومر أيضا تفسير المفردات في نفس الصفحة .
٤) أي في قوله تعالى نسقيكم مما في بطونه .
٥) قال في الكتاب ٣/٢٣٠ " وأما أنعام " فقد يقع للواحد من العرب من يقول هو الأنعام وقال الله عز وجل : " نسقيكم مما في بطونه " انظر : الكتاب ٣/٢٣٠ .

المذكر على الجمع المحقق حتى اعتبر تأويل الأنعام إلى اسم الجمع ولم يعتبر جعل الضمير راجعا إليه مع كونه جمعا والتسليمَ ، مفعول يرجع ، لأنه هنا بمعنى صيرته راجعا كقوله تعالى : " فإن رجعك الله[1] ورجع يكون لازما ومتعدّيا يقال رجع زيد في نفسه ورجع زيد عمرا أي صيّره راجعا .

فالتسليم مفعول بوقوع الفعل عليه كما قدّرنا أي : فهل يرد ثلاث الأثافي والدّيار التسليمَ ، لأنّ معنى رجع المتعدّى معنى رد .

الصَمَى ، مفعول يكشف ، إذ معناه أن يقال كشف الله الغمة أي أزالها والله أعلم بالصواب .

---

١) التوبة : ٨٣ .

* * الكلام على أسماء الأفعال والأصوات وإعراب قولهم : "مكانها" * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على أسماء الافعال فى المفصل (٢) .

قال الشيخ (٣) : فى إعراب " مكانها " مذهبان أحدهما أن يكون مصدرا فيكون فى موضع نصب على المصدر كما فى قولك : سقيا ، ورعيا وشبهه كأنك قلت فى " أفّ " تضجّرا وفى " آمين " استجابة .

والمذهب الثانى أن يكون مبتدأ (٤) سدّ المرفوع مسدّ خبره لاستقلال الفائدة به كما فى قولك : أقائم الزّيدان ، وما قائم العُمران ، لأنّ معناها معنى الفعل ، ولا بدّ لنا من فاعل فاستقلّ المعنى ، بما فيها من معنى الفعل والفاعل كما استقلّ المعنى فى قولك : أقائم الزّيدان بما فيه من معنى الفعل والفاعل (٥)

---

١) وستمائة .

٢) انظر : ص ١٥١ من المفصل .

٣) زيادة على الأصل .

٤) أى أن يكون مرفوعا على المحلّ وإلاّ فلفظ مكان منصوب .

٥) وهذا الوجه الذى رجّحه المصنّف رحمه اللّه أن تكون مبتدأ سدّ الفاعل مسدّ الخبر ضعّفه الرّضى فى شرح الكافية ٢/٦٧ قال : ثمّ اعلم أنّ بعضهم يدّعى أنّ أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ على أنّها مبتدأ لا خبر لها كما فى أقائم الزّيدان ، وليس بشئ ، لأنّ معنى قائم معنى الاسم وإن وشابهه الفعل أى ذو قيام فصحّ أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفاعل فإنّه لا معنى للإسميّة فيه ولا اعتبار باللّفظ ، شرح الكافية ٢/٦٧ .

والأوّل ضعيف وإن كان اختيار الكثير من المحقّقين ، ووجه ضعفه هو أنّه إذا جُعِلَ مصدرا فلا يخلو إمّا أن يكون كالمصدر الذّى قام مقام الفعل حتّى صار نسيا منسيّا (١) ، أو كالمصدر (٢) الذّى يجوز ذكر الفعل معه .

ولا يجوز أن يكون الثّانى ، لأنّه لا يجوز ذكر الفعل معه فلا ينبغى أن يجرى مجرى ما يجوز ذكر الفعل معه لاختلافهما فى الحكم لذلك ، وإذا وجب أن يحمل على المصدر الذّى لا يجوز ذكر الفعل معه ، فالأصل ألاّ يجوز أن يرتفع به الظّاهر ، ألا ترى أنّك لو قلت : سقيا زيد عمرا لم يجز وقد ثبت فى هذا الباب "شتمان زيد وعمرو" فلمّا ارتفع به الظّاهر دلّ على أنّه ليس منزّلا منزلة المصدر لما ذكرناه من أنّ مثل ذلك فى أصله لا يجوز .

وإذا امتنع فى أصله فالفرع أحرى بالمنع فثبت أنّ الوجه ما ذكرناه من الوجه الثانى (٣) .

وإنّما امتنع أن يرتفع الظّاهر بالمصادر الّتى التزم فيها حذف أفعالها لأنّها إنّما حذفت أفعالها لكثرتها منسوبة إلى فاعلها فجاز حذفها للعلم بها فالذّى أوجب حذفها هو الموجب لحذف فاعلها فكما لا يجوز ذكر فعلها لا يجوز ذكر فاعلها ، والله أعلم .

---

١) مثاله : سقيا ورعيا .
٢) كضربا عمروا .
٣) وهو قوله أن يكون مبتدأ سدّ المرفوع مسدّ خبره .
انظر : ص ٣٢٦ رقم (٤) .

* * الكلام على أسماء الأفعال والأصوات * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة [1] على أسماء الأفعال والأصوات

قال الشيخ رحمه الله : إمّا أن يقصد بها معناها الذّى وضعت له فيجب بناؤها على ما بُنِيَت عليه من سكونٍ أو حركةٍ ، وإمّا أن يقصد بها غير ذلك .

فإذا قصد بها غيره فتارةً يسمّى بها فتكون فى المعنى كالعَلَم وتارةً يراد بها نفس اللّفظ كما يستعمل غيرها من الألفاظ لنفس اللّفظ ، وفيهما من الوجهين مذهبان ، أحدهما أنّ يُحكى على ما كانت عليه كقوله [2] :ـ

عدس ما لعباد عليكِ إمارةٌ : أمنتِ وهذا تحملين طليق

وقوله : بحيَّهلا يزجون كلّ مطيّة : أمام المطايا سيرُها المتقاذف [3]

---

١) وستمائة .

٢) وهو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى قاله فى جملة أبياتٍ تجدها فى الخزانة ٢ / ٥١٥ ، والأغانى ١٨ / ١٩٦ ويروى مكان "أمنت" "نجوت" استشهد به الزّمخشرى على مجئ اسم الإشارة بمعنى الموصول " الذى " وما بعده صلته وهو مذهب كوفىٍّ ، واستشهد به المصنّف على مجئ " عدس " وهو اسم محكيا ، والشاعر فى البيت يخاطب دابّه والضمير فى " عليك " عائد عليها .

٣) وهو النابغة الجعدى ديوانه ٢٤٧ المقتضب ٣ / ٢٠٦ ، الخزانة ٣ / ٤٣ وينسب أيضا إلى مزاحم بن الحارث العقيلى .
انظر : شرح شواهد الشّافية واللسان مادة حيا ٢٤٢ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٠٣ .

والشّاهد فيه كالشّاهد فى الاوّل أى أن بحيَّهلا جاءت محكيّة بدون تنوين .

والثّانى أن تعرب اعراب الاسماء المفردة ، فإذا أعربته إعراب الاسماء المفرده فإن كانت للّفظ جاز صرفها ومنعها ، فالصرف لقصد التّذكير ومنع الصرف بناء على أنّها للّفظة أو للكلمة (١) كما يفعل الأمران على اسماء البلدان بناء على أنّها للموضع أ للبقعة .

وإن كانت للعَلَمِيّة نُظِرَ فإن انضمّ إلى العلميّة علّة أخرى امتنع من الصّرف وإلاّ صرف ، كما لو أعربت " عدس " فإن كان اسما لمذكّر قلت : " عدسٌ " وإن كان لمؤنّثٍ منعته من الصّرف ، واللّه أعلم .

---

١) كذا فى النسخ .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضّل : ومَرّ دهر على وبار: * *

وقال أيضا مليا بدمشق على قول الشاعر(١) في المفضّل سنة ثمانى عشرة وستمائة وهو : —

ومَرّ دهرٌ على وبـــار : فهلكت جهرةً وبـــار

قال الشيخ رحمه الله : المذاهب في " فَعَال " الممدودة ، ثلاثـــة مذاهب مذهب أهلِ الحجاز البناء في الجميع(٢) ، ومذهب القليل من تميم الاعراب في الجميع كغير المنصرف (٣) .

ومذهب الكثير من بنى تميم الفرق بين ما آخره راء وغيره ، فإن كان في آخره راء فمذهبهم فيه كمذهب الحجازيّين في وجوب بنائه ، وإن لم يكن آخره راء فمذهبهم فيه كمذهب القليل منهم في أنّه يعرب اعـــراب غير المنصرف .

فقوله : ومَرّ دهر ... الخ البيت شاهد لمذهب القليل من بنى تميم فأما آخر البيت فظاهر الاستشهاد به على ذلك(٤) لوقوع الضمّة فيهـــا ولو كانت مبنية لوجبت الكسر ولا إشكال في ذلك .

وأما قوله :"على وبار" فيجوز أنْ يقال إنّه أتى به على قصد البنـــاء ولكنّه نوّن لضرورة الشعر .

---

١) هو الأعشى قيس ديوانه ٢٨١ ، المقتضب ٣/٥٥٠ ، ٣٧٦ ، ابن الشجرى ٢/١١٥ ، الكتاب ٣/٢٧٩ ، " عنزة " في المقتضب مكان " جهرة " .

٢) سواء انتهى بالراء أم لا .

٣) فيقولون : جاء قطامُ ورأيت قطامَ ومررت بقطامَ .

٤) أى على اعرابه اعراب غير المنصرف .

ويجوز أنّ يقال إنّه قصد إلى اعرابه اعرابَ غيرِ المنصرف فلمّا أجـــراه ذلك المُجرى اضطرّ إلى صرفه فصرفه فأدخله الكسر والتنوين فيكون شاهدا كالشاهد (١) الثّاني .

ويضعف الوجه الأوّل ، وهو أن يكون مبنيًّا نوّن للضّرورة من وجهيـــن، أحدهما ، أنّ الشّاعر واحد ، وقد عُلِمَ أنّ من مذاهب الإعراب ما يلـزم ذلك من آخر البيت فلا ينبغي أن يحمل الأوّل على خلافه مع امكانـــه، لأنّه استعمال للغةٍ تخالف لغةً على كلّ تقدير والظّاهر خلافه .

والثّاني أنّ فيه تنوينَ المبنيات بالأصالة ، والمبنيات بالأصالة لا تُنَـــوَّن للضّرورة ، ألا ترى أنّه لا يحسن أن يقال في " تمال " تمالاً ولا فـــي " عدس " عدسًا ، ولا في نزال نزالٍ (٢) ، وإذا لم يحسن ذلك علـــى الوجهين المذكورين ثبت أنّ المراد هو الأوّل (٣) ويكون الموضعان جميعا استشهادا للغة المعربين من غير تفرقة بين ما آخره راء وبين غيره ، واللّـــه أعلم .

---

١) وفي النسخ كالشهادة وهو تحريف .

٢) تراك في "(ب) .

٣) أي مذهب الاعراب ، وفي كلام المصنّف وهم ، وهو أنّه جعل المراد هو الأوّل مع أن المراد هو الثّاني لا الأوّل ، لأنّه سبق أن ضعّف الوجه الأوّل فكيف يأتي بعد ويرجّحه ؟ .

والوجه الأوّل الذي ضعفه المصنف هو أن يكون مبنيًّا نوّن للضّرورة .

* * الكلام على اسماء الأفعال والأصوات * *

هل لها موضع من الاعراب أو لا ؟

وقال أيضا مليا بالقدس في آخر سنة ست عشرة وستمائة على اسماء الأفعال ، والأصوات في المفصّل (١) .

قال : اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب أو لا ؟ .

أما أسماء الأصوات فلا إشكال في أنّها غير معربة ، لأنّ الموجب للاعراب فيها مفقود ، وإذا فقد سبب الاعراب فلا اعراب .

وأمّا أسماء الأفعال (٢) فقد قيل أيضا إنّها لا اعراب لها ، لأنها اسماء

---

١) ص ١٥١ .

٢) اعلم أنّ أسماء الأفعال على ضربين ، ضرب بمعنى الأمر وهو الأكثر كقولهم : رويد زيدا أي أرود ، وهلم زيدا وحيّهل الثريد وهلة زيدا أي ده وتراك زيدا ونزال ومناع ، كل هذه بمعنى الأمر .

وضرب بمعنى الماضي كقولهم : أف بمعنى تضجرت وأوّه بمعنى توجّعت ونحوها .

وتنقسم قسمين من حيث التعدي واللزوم فالمتعدّى قولك رويد زيدا وهله عمرا وتراك ومناع واللازم كقولك صه بمعنى اسكت ومه أي اكفف وهيّا بمعنى اسرع ونحوها .

* * الكلام على قوله فى المفصّل : لِلّه دَرّه فارسا * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة فى المفصّل على قولهم : لِلّه دَرّه فارسا (١) وشبهه .

قال : الأولى فيه (٢) التمييز ، وانتصابه على الحال ضعيف (٣) ، لأنه لا يخلو إمّا أن يكون حالا مقيّدة أو مؤكّدة ، وكلاهما غير مستقيم .

أما المقيّدة فلأنّ قولك : لِلّه دَرّه فارسا ، لم تُرِدْ به المَدحَ فى حال الفروسيّة ، وإنما تريد مدحه مطلقا بدليل أنّك تقول : لِلّه دَرّه كاتبا وإن لم يكن يكتب بل تريد الإطلاق بذلك وكذلك لِلّه دَرّه عالما .

---

١) انظر : ص ٦٦ من المفصّل .

٢) أى " فارسا " .

٣) قال المصنّف فى شرح الرّضى على الكافية ١/٢٢٢ واحتملت الحال بمعنى " فارسا " فى قولهم " لِلّه دَرّه فارسا " قال الأكثرون هى تمييز وقال بعضهم هى حال أى ما أعجبه فى حال فروسيّته .

قال الرّضى : ورجّح المصنّف الأوّل أى كونه تمييزا قال لأنّ المعنى مدحه مطلقا بالفروسيّة فإذا جُعِل حالا اختصّ المدح وتقيّد بحال فروسيته .

قال الرّضى معترضا : وأنا لا أرى بينهما فرقا لأنّ معنى التمييز عندى : ما أحسن فروسته فلا يمدحه فى غير حال الفروسية إلّا بها وهذا هو المستفاد من ما أحسن فى حال فروسيته وتصويحهم بـ من فى للّه دَرّك من فارس دليل أنّه تمييز .

والحال المؤكّدة أيضا غير مستقيم ، لأنّ الحال المؤكّدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها ، وأنت ههنا لو قلت : لِلّه دَرّه ، لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك : لله دَرّه عالما أو رجلا أو كاتبا لا يفيد إلّا ما أفاده الأوّل ، ولا خلاف فى جواز ذلك فدلّ والحالة هذه على انتفاء الحال المقيّدة والحال المؤكّدة ، وإذا بطلا ثبت التمييز ، وكذا الكلام فى : أبرحت جارا(١) وعظمت جارا(٢) وقوله : يا جارتا ما أنت جاره(٣) : وشبهه ، والله أعلم .

---

١) ، (٢) يريد أن " جارا " فى أبرحت وعظمت مثل فارسا تماما بتمام فكما لا يجوز عنده اعراب " فارسا " حالا لمسهب الذى ذكره فكذلك " جارا " فى أبرحت و " عظمت " وكذلك قول الشاعر : جاره فى البيت الآتى ذكره .

٣) البيت للأعشى الميمون ديوانه ص١٥٢ ورواية الديوان :

يا جارتى ما أنت جاره : باتت لتحزننا غارة

قال الشّيخ رحمه اللّه : وضع النّحويّون هذه الألفاظ لغرضين أحدهما

ثم اعلم أنّ الزّنة مع الموزون فى هذا على أربعة أوجه :

(١) أن يكون الزنة والموزون غير منصرفين معا ويكون المانع فى الزّنة غير المانع فى الموزون كقولهم :" فعلان الذّى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف " ف " فعلان " هنا زنة غير منصرف للعلميه وزياده الالف والنّون وموزونه " سكران " أيضا غير منصرف إلّا أنّ المانع فى الموزون غير المانع فى الزنة ، لأن المانع في " سكران "الوصفيه وزيادة الالف والنون وفى " فعلان " العلمية وزيادة الالف والنون .

وكذلك : أفعل فى المثال الثّانى غير منصرف أيضا للعلميه ووزن الفعل وموزونه " أحمر " ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

(٢) وقد تكون الزّنة منصرفة والموزون غير منصرف كقولهم : كلّ أفعل إذا كان صفة لا ينصرف ــ ف " أفعل " هنا منصرف لأنّه اسم نكرة بدليل دخول " كلّ " عليه وليس فيه إلّا علّة واحدة وزن الفعل وموزونه غير منصرف ــ وهو " أحمر " للوصفية ووزن الفعل .

(٣) وقد تكون الزّنة غير منصرفة والموزون منصرف كقولهم : أفعل إذا كان اسما نكرة منصرف .

ف " أفعل " فى المثال غير منصرف للعلميه ووزن الفعل لكنّ موزونه " أفعل " ــ منصرف لأنّه اسم ونكرة ولم يتحقق فيه العلّتان ، فانصرف لذلك .

(٤) وقد تكون الزّنه والموزون منصرفين معا كقولهم : مضروب وزنه مفعول ــ ف " مفعول " علم لكنه منصرف لعدم توفر العلّتين و " مضروب " موزون وهو منصرف أيضا .

انظر : شرح الكافية للرضى ١٣٢/٢ ، شرح ابن يعيش ٤٠/١ .

الاختصار فى التعبير عن الأصول والزوائد ، فكلّ ما كان فى الموزون جملته فى الوزن فاء وعينا ولاما " فَعَل " على هذا الترتيب ، وكلّ ما كان زائدا لفظوا به عينه فى موضعه فى لفظ الزّنة .

فمثاله إن قيل " مضروب " ما وزنه ؟ قيل : مفعول ، فكأنّ ذلك أخصر من أن يقال : ميمه زائدة وضاده وراؤه أصليتان وواو زائدة وهاؤه أصلية .

والغرض الثّانى : أن يذكروه مرادا به جميع ما يوزن ليحكم عليه بأحكامه الخاصة به كقولهم : " كلّ أفعل إذا كان صفة فإنه لا ينصرف " .

ثم لا يخلو استعمالهم إيّاه من أن يكون للأفعال خاصة أو غيرها فإن كان لفعل حكموا على اللّفظ الذّى هو وزن له كقولهم : تفاعل ، لِمَا يكون من اثنين فصاعدا ، واستفعل ، لطلب الفعل ، وفعّل ، للتكسير فتكون على صورة الفعل من غير اعراب لفظىّ باعتبار اسميّة .

وإن كان لغير الأفعال من الاسماء وحدها أو من الاسماء والأفعال معا فلا يخلو إمّا أن يذكر موزونه أوّلا يذكر ، فإن ذكر موزونه معه كان معربا على ما يستحقه بلا خلافٍ ، ثمّ هو فى حكم الصّرف وعدمه راجع إلى نفسه أو إلى موزونه ؟ فيه خلافٌ .

فمذهب الزّمخشرى أنّه علم على كلّ حالٍ فيرجع فى ذلك إليه فى نفسه ، فإن كان معه علّة أخرى امتنع من الصّرف وإلا فلا .

وذهب بعضهم إلى أنّه فى ذلك كموزونه إن كان منصرفا صرف ، وإن كان

غير منصرف لم يصرف ، ومثال ذلك قولك : وزن قائمة فاطة ، فالزمخشري يقول فاطة غير منصرف وبعضهم يقول : فاطة منصرف .

فوجه مذهب الزمخشري أنه قد ثبت استعمالهم هذه الأوزان أعلاما بدليل اتفاقهم على قولهم : أفعل صفة لا ينصرف ولولا أنه علم لم يمتنع من الصرف ، وهذا متفق عليه .

وإذا ثبت أنه علم فإما أن يكون على نحو الأعلام في زيد وعمرو أو على نحوها في أسامة وثمامة .

لا جائز أن يقال إنها مثل زيد وعمرو ، لأنها لم توضع لآحاد بأعيانها وإنما وضعت للجنس ، وإذا وجب أن تكون كوضع أسامة وقد ثبت أن وضع أسامة كما يطلق على الأمر الذهني فيصح اطلاقه على كل واحدٍ من الآحاد الوجودية ، وإذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثله فيصح اطلاقه على جنسه بكماله فنقول : أفعل صفة لا ينصرف ويشمل جميع موزوناته كقولك : أسامة خير من ثمامة فيشمل جميع الجنس ، ويصح اطلاقه على كل واحدٍ من آحاد جنسه كما قيل : أسامة لواحد في الوجود ، فكذلك تقول : وزن قائمة فاطة فيطلقه على قائمة علما وإن كان واحدا من آحاد جنسه فصح بذلك جعله علما وإن كان موزونه واحد من آحاد جنسه كما ثبت ذلك في أسامة باتفاق .

ووجه من قال بخلافه أن أعلام باب أسامة ، إنما اضطرونا إلى جعله أعلاما باعتبار اطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلمية فاضطرونا إلى تأويلها بوجه بعيد لنلحقها بقياس كلامهم ضرورة ما ثبت فيها من حكم العلمية ، وكان القياس الظاهر أنه لا يثبت فيها حكم العلمية وإذا كان مثل

ذلك في باب أُسامة مخالفا للقياس كان تأويله على ذلك للضرورة فلا وجـــه لاجرائنا هذا الباب على مخالفته للقياس واحتياجنا إلى التأويل من غيـــر ضرورة تحمل على ذلك .

ثمّ نرجع إلى التّقسيم فنقول : وإن لم تكن للأفعال ولم يذكر الموزون معه فلا يخلو إمّا أن يكون قد أُقيم مقامَ موزونٍ خاصٍ قام مَقامه في محلّه أو لا ، فإنْ كان قد ذكر واقما موقع موزونٍ فلا خلافَ أنّهُ يُجرى مَجراه على تقدير وجـوده اعرابا وصرفا أو منعَ صرفٍ كقولك : " مررت برجلٍ أفضلَ منك " وهو متّفـق عليه .

ووجهه أنّه أُريد معنى موزونه فوجب أن يُجرى مُجراه لأنّه كالنّائب عنه والكناية له فكان اعرابه كاعرابه .

وإن لم يكن على ما ذكرناه فهو علَمٌ باتفاق يقصد به الجنس الذّى هو على هذه الهيئة كقولك : أفعل صفة لا ينصرف وفعلان علما غير منصـــرف ومشبهــه .

قال سيبويه حكاية عن الخليل : " كلّ أفعل إذا كان صفة لا ينصرف(١) قال سيبويه : قلت له : كيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه فقال : إنّما صرفته

---

١) الكتاب ٣/٢٠٣ " تقول : كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة ، قلت : فكيف تصرفه وقـــد قلت : لا تصرفه ، قال : لأن هذا مثال يمثل به فزعمت أنّ هذا المثـال ما كان عليه من الوصف لم يُجْرَ ، فإن كان اسما وليس بوصف جرى " .

لأنّه غير صفة ثم قال بعد ذلك : كلّ أفعل إذا كان صفة لا ينصرف .

قال الطوزنى : أفعل أيضا ههنا غير صفة فيجب أن يصرفه ، لأنّه قال فى قوله : كلّ أفعل إنّما صرفته لأنّه غير صفة ، وهذا أيضا غير صفة فيجب أن يصرفه وإلاّ نقض جميعَ ما قاله .

قال أبو على الفارسى : لم يصنع المازنىّ شيئا ، وإنّما سأل سيبويه الخليل عن ذلك ، لأنّه توهّم أنّ الموزون إذا كان صفة كانت الزنة صفة ألا ترى أنّك إذا قلت : " مررت برجلٍ أفعل منك " حكمت عليها بحكم موزونها فلمّا فهم الخليل منه هذا الوهم الذّى يلزم منه أن يكون المسئول عنه لذلك غير منصرف بيّن له أنّ ما توهّمه فيه ممّا يُوجب منع صرفه مفقود فقال له : ليس بصفة فتنبّه لذلك وَطِنَ ما أشار إليه ولم يحتج أن يبيّن له أنّه غير علم ، لأنّ ذلك معلوم فى ظاهر الأمر بدخول " كلّ " عليه .

وإنّما بيّن له انتفاء الشّبه الذّى فهم عنه أنّه توهّمها ولم يتعرّض لغير ذلك ولم يرد الخليل أنّ انتفاء الصّفة علّة فى الصّرف فى كلّ ما ورد وصدره ، فإن ذلك معلوم الانتفاء بالاتفاق ، فإنّا قاطعون بأنّ أكثر الاسماء تمتنع من الصرف مع كونها غير صفة ز ، وإنما قصد إلى ذلك فى المحلّ المخصوص لمّا كان الوهم نشأ منه ، فقوله : أفعل ، إذا كان صفة لا ينصرف لا يلزمه أن يصرف لما تقدّم من قوله : إنّ كلّ أفعل غير صفة ، لأنّه ههنا قد وجدت علّتان مقتضيتان لمنع الصّرف ، وهما العلميّة ووزن الفعل فوجب أن يكون غير منصرفٍ فتبيّن بذلك أنّه لا يلزم من نفى الصّفة من قوله : " كلّ أفعل " على سبيل التبيين ورفع الوهم عمّن توهّم الوصفيّة فيه أن يكون كلّ ما ليس بصفة منصرفا ، فظهر أنّ قول

أبى على الفارسى : " لم يصنع المازنىّ(١) شيئا " مستقيم ، وأراد به ما ذكرناه ولم يبيّنه لأنّه كالظّاهر عنده ولا شكّ أنّه ليس بخفى .

ثمّ شرح صاحب الكتاب فى تبيين استعمال هذه الألفاظ أعلاما فقال فى قولهم : فعلان ، الذّى مؤنّثه فعلى ، وأفعل صفة ، " لا ينصرف " خبر من قوله : " فعلان " ومن قوله : أفعل " جميعا فى المعنى وفى اللّفظ لأنّه إمّا أن يكون للأوّل وإمّا أن يكون للثّانى ، فكأنّه قال : فعلان الذّى مؤنّثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ، كما تقول : " زيد وعمرو قائم " وهو جائز باتفاق .

ولا يستقيم أن يقال إنّه خبر عن الثّانى ، والأوّل منقطع عنه معنى ولفظا لأنّه قصد إلى بيان استعمال النّحوى فى كلامهم ، والنّحويّون لا يقولون : " فعلان الذّى مؤنّثه فعلى " ويقتصرون ، فلا بدّ من جزء آخر ينضمّ إليه ليكون قولا ، ولا جزء يمكن ضمه إلّا ما ذكرناه ، فوجب تقديره ، لأنّه هو الموجود ولأنّهم كذلك يستعملونه .

ثمّ قال : ووزن طلحة وإضبع فَعْلَة وإفْعَل يعنى : ومن قولهم وزن طلحة فعلة وإفعل الخ الدّاخل فى حكم قوله : " قولهم " وقصد به التّبيين أنّ ذلك أيضا عُلِمَ على ما هو مذهبه كما ذكرناه حكما وتعليلا ، ولذلك أتى بأفعل غير منصرف ، لأن فيه عنده علّتين وزن الفعل والعَلَميّه .

---

١) والمازنى هو بكر بن محمد بن شيبان بن ذهل بن ثعلبه من بنى مازن ، أخذ النّحو عن الأخفش الأوسط سعيد بن مسدة هو والجرمى ويقال إنّهما أوّل من نشر كتاب سيبويه وأخذ عنه أبو العباس المبرّد ويكثر ذكر اسمه فى المقتضب ، توفى فى ٢٤٨هـ وترجمته فى ابن النّديم ٨٤ وبغية الوعاة ١/٤٦٣ .

وأمّا قوله : ووزن طلحة وفعله نمتفق عليه فى الحكم وإن اختلف التعليل فمذهبه أنّه امتنع من الصّرف للعلميّة والتّأنيث ، ومذهب غيره أنّه امتنع من الصّرف لأنّ موزونه غير منصرف .

واعلم أنّ الألفاظ التى يوزن بها إذا قصد بها عموم موزوناتها على أربعة أقسام ، تارةً تكون منصرفة وموزونها منصرف مثل كلّ أفعل إذا لم يكن له مؤنّث منصرف(١) .

وقد يكونان غير منصرفين كقولك : أفعل إذا كان صفةً غير منصرفٍ(٢) ، وقد يكون الوزن منصرفا والموزون بخلافه كقولك : كلّ أفعل إذا كان صفة لا ينصرف(٣) وقد يكون الأمر بالعكس كقولك : كلّ أفعل إذا لم يكن صفة ولا علما منصرف .

وتحقيق ذلك أنّ كلّ موضعٍ كان فى الزّنة علّتان امتنع من الصّرف ، وكلّ موضعٍ لم تكن فيه علّتان كان منصرفا ، وكذلك الموزون المحكوم عليه إن اتفق أن يذكر باعتبار اثبات علّتين له وجب أن يحكم عليه بأنّه منصرف ، وإن ذكره على غير ذلك وجب أن يحكم عليه بأنّه منصرف ولذلك جاءت فى التّركيب على الأربعة الأوجه التى ذكرناها . والله أعلم .

---

١) وفى النسخ : كل أفعل إذا لم يكن مؤنثا منصرف .

٢) لأنّ " أفعل " هنا فى كلام المصنّف إنّما امتنع من الصّرف من أجل العلمية ووزن الفعل وموزونه أيضا غير منصرف وهو " أحمر " للوصفية ووزن الفعل

٣) فينصرف " أفعل " فى قوله كلّ أفعل لأنّه نكرة بدليل دخول كلّ عليه ولم يبق فيه إلاّ علة واحدة وهو وزن الفعل .

* * الكلام على قوله فى المفصل : كما حمل النَّصب على الجر * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله فى المفصّل : كما حمل النّصب على الجرّ[1] .

قال الشّيخ رحمه اللّه : معنى قولهم حمل الرفع على الجر والنّصب على الجرّ وأشباهه ، أى أتى بلفظٍ لأصلٍ غيرِما[2] يقتضيه لفظ أصلِهِ وجُعِلَ له .

فالمحمول[3] هو الذّى عُدِلَ عن لفظِ أصلِه ، وإن كان فى الحقيقة من حيث المعنى موجودا ، والمحمول عليه هو اللّفظ الذّى وضع لغير[4] أصله وإن كان فى المعنى غير موجود ، مثاله : إذا قلت : " مررت بأحمدَ " فان الجرّ محمولٌ على النّصب ، لأنّ الجرّ ههنا ذكر فيه لفظ غيرما يقتضيه أصلُه فهو المحمول ، والمذكور لفظ لأصلٍ آخر غيرما ذكر ، وهو النّصب ، فالجرّ إذن محمول .

وإذا قلت : رأيت الزّينباتِ ، فالأمر بالعكس ، لأنّ النّصب ههنا ذكر فيه لفظ غيرما يقتضيه لفظ أصلِه فهو المحمول ، والمذكور لفظ لأصلٍ آخر غيرما ذكر وهو الجرّ ، وعلى هذا يتفهّم المواضع[5] كلّها .

---

١) الذّى فى المفصّل ص١٣٨ " كما حمل الجرّ على الرّفع فى قولهم : ما أنا كأنت .

٢) سقطت فى (ع) .

٣) فى (ب) كالمحمول وهو تحريف .

٤) لغيره فى (ع) .

٥) ساقطة فى (ع) .

فإذا قلت : لولاك ، فالرفع محمول على الجرّ[1] وإذا قلت : " عساك" فالرفع محمول على النصب ، وإذا قلت : ما أنا كأنت فالجر محمول على الرفع .

والأصل أن ينظر فيهما وجدت اللفظ لغير ما هو له فى المحلّ المخصوص فاحكم بأنّ مدلوله هو المحمول فى المحلّ المخصوص فلذلك إذا قلت : ما أنا كأنت ، وجدت اللفظ للجرّ ، وليس هذا اللفظ لفظ المجرور فعلمت أنّه المحمول ، ثمّ تنظر ما الذى هو أصل اللفظ فتعلم أنّه للرفع فتحكم بأنه محمول عليه وعلى هذا تجرى المسائل كلّها .

---

١) يقصد مذهب سيبويه والبصريين أما الكوفيون والأخفش فإنّ الضمير بعد " لولا " فى موضع رفع ، وعند المبرّد لا يجوز لولاى ولولاك بل يجب أن يكون : لولا أنتم كما جاء فى التنزيل .
انظر : الكامل ٢/٢٤٩/ ٢٥ .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل : * *

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة على قول الشّاعر (١) فى المفصّل : أقاتل حتّى لا أرى لى مقاتلا : وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب •

قال : كل فعل زاد على ثلاثة أحرف ، فإنّ مفعوله واسم الزّمان والمكان والمصدر يكون على لفظٍ واحدٍ ، كقولك : أخرجته فهو مُخرَج (٢) وأخرجته فى يوم كذا ، " واليوم مُخرَج حسن (٣) " وهذا المكان مُخرَج حسن (٤) وأخرجته مخرجا (٥) بمعنى إخراجا قال اللّه تعالى : " وأخرجنى مُخرَج صدق " أى إخراج صدق •

فقوله : أقاتل الخ البيت نصب مقاتلا ، لأنّه مفعول أرى كما تقول : لا أرى لى مقاتلا •

---

١) هو مالك بن كعب وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ٤ / ٩٦ ديوان الحماسه ١ / ٥٣ ، اللّسان مادة قتل ص ٦٧ ، الخصائص ١ / ٣٦٧ ، ٢ / ٣٠٤ ، والمقتضب ١ / ٧٥ •

٢) مخرج هنا اسم مفعول •

٣) مخرج هنا اسم زمان •

٤) مخرج هنا اسم مكان •

٥) مخرج هنا مصدر بمعنى اخراج •

٦) الاسراء : ٨٠ •

ومقاتل ، فى الأصل مصدر ، لأنك تقول : قاتلت قتالا ومقاتـــلا بمعنى واحد .

ومعنى قوله :" وأنجو " يجوز أن يكون معناه ، وأسرع إلى المحاربـــة عند عجز الجبان منها ، ويجوز أن يكون معناه : وأخلص من المجـال الذّى لا يخلص منه الجبان ، واللّـه أعلم .

* * *

* * الكلام على قوله في الاستثناء * *
ما جاءني أحد إلاّ عبد اللّه .

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة على قوله في المفصّل في الاستثناء ، وتقول : " ما جاءني مِن أحد إلاّ عبدالله " .

قال الشّيخ رحمه اللّه : هذا الفصل ينعطف على الوجه الثّالث(١) من

---

١) وهي خمسة أوجه ذكرها صاحب المفصّل ، المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب ، الضّرب الأوّل منصوب أبدا وتحته أربع صور : —

(ا) ما استثنى بإلاّ من كلامٍ موجبٍ تام : كـ " جاء القوم إلاّ زيدا " .

(ب) الاستثناء خلا وعدا يكون المستثنى منصوبا أبدا كـ " ما جاءني عدا زيدا .

(حـ) ما قدم من المستثنى على المستثنى منه واجب النصب ما جاءني إلاّ أخاك أحد .

(د) وما كان فيه الاستثناء منقطعا كـ " ما جاء القوم إلاّ حمارا .

والضرب الثّاني : يجوز النّصب والبدل ، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كـ ما جاءني أحد إلاّ زيدا وإلاّ زيدٌ .

الضرب الثالث : يكون مجرورا أبدا وذلك إذا كان الاستثناء بـ سوى وحاشا وغير وسواء كـ جاء القوم غير زيد ، جاءني سوى عمرو .

الضّرب الرّابع : ما استثنى بـ لاسيّما جائز فيه الجرّ والرّفع ولا سيّما يومٍ بدارة جلجل ، يروى مجرورا ومرفوعا .

الضّرب الخامس : جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني إلا زيد ، مارأيت إلاّ زيدا ، ما مررت إلا بزيد .

انظر : المفصّل ٦٨/٦٩ فقول المصنّف ينعطف على الوجه الثّالث خطأ إنّما ينعطف على الوجه الثّاني كما هو مبيّن في المفصّل ص ٦٧ـ٦٩ـ٧٠ .

المستثنى ، وهو ما يجوز فيه النَّصب والبدل ، فتبيَّن ههنا أنَّ البدل ينقسم فيه إلى ما يكون بدلا من حيث اللَّفظ ، وإلى مالا يستقيم فيه بدل اللَّفظ فينقل فيه إلى البدل على المعنى ، وهو كلّ موضع تعذَّر فيه تقدير العامل في المبدل منه بعد " إلا " ومثله بأمثلة منها قولك : ما جاءني من أحد إلاَّ زيد " لأنَّ من ههنا لتأكيد النفي ، فلو أبدلت من معمولها بعد الاثبات لوجب تقديرها معه فتخرج عن موضوعها لأنَّ موضوعها تأكيد النَّفي لا تأكيد الإثبات[1] ، وكذلك : لا أحد فيها إلا زيد ، لأنَّ لا ، لم تعمل إلاَّ للنفي ، فإذا أبدلت من معمولها بعد الاثبات وجب تقديرها نافية بعده ، لأنَّ عملها لأجل النَّفي فيتناقض حينئذ النَّفي والاثبات لورودهما على محلٍ واحدٍ .

والذّي يحقّق ذلك وجوب النَّصب في قولك : " ليس زيد إلاَّ قائما " ووجوب الرَّفع في قولك : ما زيد إلاَّ قائم " فالفرق بين " ليس " وبين " ما " في العمل أن " ليس " عملت للفعلية لا للنَّفي فكأنَّها في التقدير فعل دخل عليه نفي ، فإذا قلت : ليس زيد إلاَّ قائما " فكأنك قلت : " ما كان زيد إلاَّ قائما " فكما أنَّه لا يقدَّر بعد " إلاَّ " في قولك : ما كان إلا كان دون النَّفي لأنَّها العاملة فيما بعد إلاَّ فكذلك لا يقدَّر في : ليس زيد إلاَّ قائما ، إلاَّ المعنى الذّي عملت " ليس " لأجله لا النَّفي بخلاف " ما زيد إلاَّ قائم "

---

١) هذا الذّي ذهب إليه المصنّف من أنَّ " من " لتأكيد النَّفي لا لتأكيد الاثبات هو مذهب سيبويه والجماعة في قولهم بأنَّ من لا تزاد إلاَّ في النَّفي وهذا خلاف مذهب الأخفش في جواز زيادتها في الاثبات يجوز عنده : جاءني من أحد .

المستثنى منه .

ومذهب سيبويه (١) أنّه لا اعتداد بتقديمه (٢) على الصّفة (٣) ، وهو

---

١) قال في الكتاب ٢/٣٣٦ ، فإن قلت : ما أتانى أحد إلاّ أبوك خير من زيد وما مررت بأحد الاّ عمرو خير من زيد ، كان الرّفع والجرّ جائز يـــن وحسن البدل ، لأنّك شغلت الرّافع والجارّ ثمّ أبدلته من المرفوع والمجرور وأوصفت بعد ذلك ، الكتاب ٢/٣٣٦ .

٢) الضمير فيه عائد إلى المستثنى .

٣) ومثال تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه قولهم ما جاءنى أحد إلاّ أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلاّ عمرو خير من زيد ، فأصل الكلام ما جاءنى أحد خير من زيد إلاّ أبوك وما مررت بأحد خير من زيد إلاّ عمر فتقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه .

فإذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :
الأوّل : البدل : تقول : ما أتانى أحد إلاّ أبوك خيرٌ من زيد برفع "أبوك" بدلا من "أحد" وهذا اختيار سيبويه.
والثانى : أن تنصبه على الاستثناء فتقول : ما أتانى أحد إلاّ أباك خيـر من زيد ، وما مررت بأحد إلاّ زيدا خير منك ، وهو اختيار المازنى .
انظر : المقتضب ٤/٣٩٩ .

والمصنّف هنا رحمه الله اختار مذهب سيبويه أى البدل وصحّحه قلت : وهو اختيار المبرّد أيضا فى المقتضب ٤/٣٩٩ قال فى نفس الصّفحة ، وكان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منك ، لأنّ البدل إنّما هو من الاسم ، وكان المازنى يختار النّصب ويقول : إذا أبدلت من الشّئ فقد أطرحته من لفظى وان كان فى المعنى موجـودا فكيف أنصت ما قد سقط ؟ .

قال المبرّد : والقياس عندى قول سيبويه ، لأنّ الكلام إنما يراد

قلت : وقد نقل ابو الحسن الاشمونى عن المبرد وجعله السيوطى فى الهمع اختيار النّصب مع المازنى وكلّ ذلك خلاف ما فى المقتضب .
انظر : الاشمونى ٢/١٥٢ ، الهمع ١/٢٢٥ .

قال : وتقول : " ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه " (١) .

قال الشّيخ : هذا الفصل ينعطف على القسم الخامس من المستثنيات وهو الذّى يسمّيه النّحويون الاستثناء المفرغ ، وقد تقدّم أنّه جار فى كلّ ما يصحّ أن يكون معمولا لما قبله ، فيجرى فى الأحوال والصّفات وكما أنّ الصّفة يصحّ أن تقع مفردةً وجملة فى غير هذا الموضع فكذلك ههنا فلذلك جاز " ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه " كما جاز " ما مررت بأحد إلاّ عالم " فما بعد " إلاّ " صفة لـ " أحد " و "إلا " لغو فى اللّفظ " لأنّها وقعت فى الاستثناء المفرّغ " معطية فى المعنى فائدتها " .

وقوله : " جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم " غير مستقيم ، لأنّ كون زيد ههنا خيرا من جميع من مررت بهم مفهوم من خبره ، وهو قوله : " خير منه " لا من " إلاّ " فلم يصحّ قوله : إنّ فائدة إلاّ ، أنها جعلت زيدا خيرا من جميع الممرور بهم .

ووجه الالباس فى ذلك أنّ الصفات والأحوالَ الواقعة فى الاستثناء المفرّغ لم تجر على ذوقِ المستثنياتِ ، وبيانُ ذلك أنّك إذا قلت : ما ضربت إلاّ زيدا فقد نفيت الضّرب عن كلّ واحدٍ وأثبته للمذكور بعد إلاّ ، وفى الصّفة

---

(١) وفى الكتاب ٢/٣٣٦ وما مررت بأحدٍ إلاّ عمرٌو خيرٍ من زيدٍ وما مررت بأحد إلاّ عمرٍو خيرٍ من زيدٍ كان الرّفع والجرّ جائزين وحسُنَ البدل لأنك قد شغلت الرّافع والجارّ ثمّ أبدلته من المرفوع والمجرور ثمّ وصفت بعد ذلك .

والأحوال ليس كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : " ما جاءني إلاّ عالم " لم يستقم أن تقدّر نفي جميع الصّفات عن رجلٍ واثباته صفة العلم خاصة ، لأنّ ذلك باطل ، فإنه لا ينفكّ عن صفاتٍ سوى العلم وكذلك في الأحوال فلمّا كانت الصّفات والأحوال بهذه المثابة توهّم أنّ الذّي أفاده " إلاّ " هو ما ذكره ، وليس بصحيح .

فإن قيل فما الذّي تفيده " إلاّ " في الصفات والأحوال مع استحالة نفي الأجناس فيها ؟ .

قلنا لمّا استعملت الصّفات والأحوال في الاستثناء المفرّغ وتعذّر من حيث الوجود نفي أجناسها جُعل المنفي إمّا الأنواع المضافة للمذكور بعدها ، وإمّا الجنس على سبيل المبالغة كما قيل في قوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحي إليّ محرّما على طاعمٍ يطعمه (١) إلى آخره (٢) وذلك كثير في الكلام ، فبهذا التأويل تستعمل الصّفات والأحوال في الاستثناء المفرّغ فعلى هذا لا تكون " إلاّ " قد (٣) أفادت إلاّ أحد الأمرين إمّا نفي جميع الصّفات على طريق المبالغة كأنّ قائلا قال : ليس زيد خيرا ممن مررت بهم ، فقلت : ما مررت بأحد الا زيد خير منه ، وإمّا نفي ما يضاد كونه خيرا منهم على ما تقدّم .

---

١) الأنعام : ١٤٥ .

٢) وهي إلاّ أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا اهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم .

٣) زيادة في الأصل .

قال : " وقد أوقع الفعل موقع الاسم [1] المستثنى في قولهم " نشدتك بالله [2] الخ " .

قال الشيخ رحمه الله : وقوع الفعل موقع الاسم المستثنى في مواضع محفوظة ، منها وقوعه بعد إلاّ ولما في معناها وأوقعت بعد فعل طلب في قسم الاستحلاف .

وإنما أوقعوه على سبيل الاختصار ولكثرة وقوعه في ذلك ، وكذلك أوقعوا الفعل الذي قبله مثبتا لفظا ومنفيا بمعنى لذلك .

والمعنى في قولك : نشدتك بالله إلا فعلت : ما أطلب منك إلاّ فعلك فما بعد إلاّ ، في موضع نصب على المفعولية ، والاستثناء من باب الاستثناء المفرغ ، فهو مفعول ، كقولك : ما أطلب إلاّ فعلك ، والله أعلم .

---

١) انظر : المفصل ص ٧٢ .

٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الايضاح ١/٣٧٨ ، قوله وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى ، في ألفاظ الحلف على سبيل الاستحلاف للاختصار كقولك : نشدتك بالله إلا فعلت ، وفيه اختصاران : أحدهما وضع الاثبات والمراد معنى النفي والآخر وقوع الفعل موقع المصدر وجاز ذلك لأنّ باب القسم باب اتسع فيه في الاختصار لكثرته في الكلام فجاز فيه مالا يجوز في غيره ، الايضاح شرحه للمفصّل ١/٣٧٨ .

* * الكلام على قول الشّاعر فى المفضّل : * *

وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشّاعر[1] فى المفضّل : وهو : وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة

لضغمهما ها يقرع العظم نابها

قال الشّيخ[2] : يقول : طابت نفسى للشدّة التّى أصابتنى لوقوع القاصد لى بها فى أعظم منها ، والضّغمة : عبارة عن الشدّة وهما اثنان قصداه بسوء فوقعا فى مثل ما طلباه له .

و " جَعَل " ، هذه من الأفعال المقاربة[3] التّى يجب أن يكون خبرها فعلا مضارعا .

والضّغمة معمول لـ " تطيب " اعمال الفعل فى مفعوله ، وليست بمعنى المفعول من أجله ، لأنّه لم يرد أنّها طابت لأجل الضّغمة وإنّما طابت بها ،

---

١) هو مفلس بن لقيط شاعر جاهلى قاله يرثى بها أخاه أطيطا .
انظر : الخزانة ٤١٩/٢ ، المفضّل ص ١٣٠ .

٢) زيادة فى الأصل .

٣) تسميته " جَعَل " من أفعال المقاربة فيه التّجوّز ، والنّحويون يجعلون " جعل " وغيره ممّا لا رائحة للمقاربة فيه أفعالَ المقاربة من باب التّغليب فقط .
لقد تولّى المصنّف فى شرح معنى البيت ومفرداته وكانا مئونة الشّرح .

والتعليل هو قوله : لضمهما ها ، أى طابت نفسى لما أصابتنى من الشدة لاصابة من تصدّى بمثلها .

والضغمة : المَضَّة تكنى بها عن المصيبة ، ويقال : ضَغَمَ الشِدَّة وضغمته .

وجاء البيت على الوجهين فقوله : لضغمة من قولهم : عضّته الشدّة كقوله : " يقرع العظمَ نابُها " .

وقوله : لضغمهما ها ، من قولهم : عضت الشدّة ، لأنّ الفاعل ههنا ضمير من أصابها ، وضمير المفعول ضميرها ، أى لضغمهما إيّاها ، فهى معضوضة لا عاضة لمجيئها مفعوله لا فاعله .

ويجوز أن يكون الموضعان من ضغمتْ الشدّة لا ضغمتنى فيكون قوله : يقرع العظم نابها " مبالغة فى أنّ مضى الشِدَّة عضًّا قويًا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكنى ببلوغ الناب للعظم عن ذلك .

وموضع استشهاده مجئ الضميرين الغائبين (١) متّصلين ليس (٢) أحدهما فاعلا وهما ضميرُ الفاعلين وهو قوله : هما ، وضمير القصّة وهو قوله : ها ، وهو شاذ .

والقياس فى مثله لضغمهما إيّاها ، كراهة اجتماع ضمائر الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف مالو اختلفا .

---

١) فى (ح) الغائبين — وهو تحريف .

٢) فى (ب) " وليس " بزيادة الواو .

والضمير الأول في موضع خفض بالاضافة (١) وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني (٢) في موضع نصب على المفعوليه بالمصدر أي لأنّ ضغطها ه

وقوله : يقرع العظمَ نابها ه في موضع صفةٍ إما لـ " ضغمة " الأولى وفُصِلَ للضرورة بالجار والمجرور الذي هو " لضغمهما ها " .

ويضعف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبيّ وهو غير سائغ واما في موضع صفة لمعنى قولك : " ها " إذ معناه لضغمهما مثلها إذ الأولى لم تصب هذين وانما أصابهما مثلها فهو في المعنى مراد ه فمثل نكرة وإن أضيف إلى المعرفة فجاز أن توصف بالجملة .

ويجوز أن يكون " يقرع العظم نابها " جملة مستأنفة لتبين أمر الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب ه لأنها لم تقع موقع مفردٍ .

وما يتوهم من أنّ "لضغمهما ها " مضافا إلى المفعول ه وها في المعنى فاعل فيؤدّي إلى أنّه أضاف إلى المفعول ه وأتى بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب ه يندفع بما تقدّم من أنّه لم يرد أنّ الشِدّة عضّت وإنما أراد أنّهما عضّا الشدّة ه إذ لا يستقيم أنّ يضاف المصدر إلى المفعول ويُؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق فوجب حمله على ما ذكرناه دفعا لما يلزم مما أجمع على امتناعه ه والله أعلم .

---

١) أي في " لضغمهما " .

٢) وهي " ها " من قوله لضغمهما ها ومثاله قولك : لضربهما هما ولأكلهما ها أي ضربهما اياها وأكلهما اياها .

* * الكلام على قول الشاعر في الفصل : كم نالني منهم فضلا على عدم * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة وستمائة على قول الشاعر[١] فى الفصل وهو :

كم نالنى منهم فضلا على عدم[٢] : إذ لا أكاد من الاقتار[٣] أحتمل[٤]

قال ابن برهان[٥] النحوى : كم ، مبتدأ ، ونالنى ، خبره ، وفى "نالنى" ضمير فاعل عائد على "كم" وقوله : "على عدم" حال من "نى" .

إذ لا أكاد ، ظرف زمان مضاف إلى الجملة من الفعل والفاعل ، وأحتمل منصوب بـ "أكاد" من الاقتار ، فصوله يعمل فيه "أحتمل" انتهى كلام ابن برهان .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : لا يصح أن يكون[٦] معمولا لـ "أحتمل"

---

١) منسوب فى الكتاب ٢/١٦٥ لقطامى وابن يعيش ٥/١٣١ ، والخزانة ٣/١٢٢ ، والعينى ٣/٢٩٨ .

٢) العدم – بضم وضمتين وتحريك ، الفقدان وغلب على فقدان المال ، القاموس ٤/١٤٨ .

٣) قتر – اقتار – تضييق فى النفقة ، القاموس ٢/١١٤ .

٤) البيت يروى بالحاء المهملة فى "أحتمل" وبالجيم "أجتمل" . انظر حاشية رقم (٣) الكتاب ٢/١٦٥ .

٥) هو عبد الواحد بن على بن اسحاق بن ابراهيم بن برهان بفتح الباء الموحدة النحوى صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب قرأ على عبد السلام البصرى وأبى الحسن الشمنى توفى سنة ٤٥٦ هـ ، وترجمته فى بغية الوعاة ٢/١٢٠ ، معجم المؤلفين ٦/٢١٠ ، شذرات الذهب ٣/٢٩٧ ، كشف الظنون ١١٤ .

٦) الضمير فيه عائد إلى قوله : "من الاقتار" .

لفساد المعنى ، إذ الاحتمال لم يكن من أجل اقتار فتخصّصه بالنّفى ، وإنّما يصحّ مثل ذلك لو كان قصد إلى شئ يصحّ أن يكون معلّلا بمثل ذلك ثمّ ينفيه مخصّصا له(١) ، كقولك : " ما جئتك طمعا فى " برّك " فإنّ المجئ قد يكون طمعا فى البرّ فينفى المجئ المقيّد بعلّة الطّمع ولذلك لا يلزم منه(٢) نفى المجئ لغير ذلك ، لأنّه لم يتعرّض له بل قد يفهم اثبات مجئ لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم .

أما لو قال : ما كلّفتك بشئ للتّخفيف عليك ، فلا يستقيم أن يكون تعليلا لكلّفتك فإنه لا يصحّ أن يكون التخفيف علّة للتّكليف ، وإنما علّل به نفى التّكليف أى انتفى التّكليف من أجل غرض التخفيف .

وسرّ ذلك هو أنّه إذا تعلّق الفعل بشئ فلا بدّ أن يعقل مثبتا فى نفسه ثم يتعلّق النّفى به ، وإذا تعلّق النّفى به انتفى المقيّد بما تعلّق ولا ينتفى مطلقا ، إذ لم ينفه إلّا مقيّدا ، ومن أجل ذلك امتنع تعلّق " من الاقتار " بـ أحتمل .

---

١) فى (ع) فتخصّصه له .

٢) فى (ب) لم يلزم .

استشهد سيبويه بالبيت على الفصل بين كم وتمييزها بجملة وهى "نالنى" الكتاب ٢/١٦٥ .

ويصحّ عنده رفع " فضلا " على الفاعلية بـ " نالنى " قال فى ٢/ ١٦٥ من الكتاب " وإن شاء رفع فجعل كم المراد التى ناله فيهما الفضل فارتفع الفضل بـ " نالنى " فصار كقولك : كم قد أتانى زيد ف زيد فاعل وكم مفعول فيها وهى المراد أتاه فيها وليس زيد من المرار" .

ويمتنع أيضا تعلّقه بـ " أكاد " إذ لا يُتصوّر تعليل مقاربة الإحتمال بالاقتار ، لأنّه عكس المعنى على ما تقدّم في " أحتمل " فوجب أن يكون متعلّقا بالنّفي إذ هو السبب في المعنى ، لأنّ المعنى : انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار ، ألا ترى أنّك لو قلت لمن قال : انتفت مقاربة الاحتمال ما سبب ذلك ؟ لصحّ أن يقول سببه الاقتار ، ولو قلت لمن قال : ما سبب مقاربة الاحتمال ؟ أو ما سبب الاحتمال ؟ وقال : سببه الاقتار لكان فاسدا ، فهذا ممّا يوضّح أنّه تعليل للنّفي ، وغير مستقيم أن يكون تعليلا لـ " أحتمل " أو " أكاد " ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر فى المفضل : * *

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة وستمائة على قول الشاعر(١) فى المفضل وهو :-

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا : ألاّ يجاورنا إلاّك ديّار

قال الشيخ رحمه الله تعالى : معناه إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كلّ أحدٍ مغتفرة غير مبالىً بها ، لأنّ مجاورتك ، هى المقصودة دون جميع المجاورات .

وقوله : ألاّ يجاورنا ، فى موضع مفعول إما على تقدير حذف حرف جرٍ ، كقولك : ما باليت بزيد أو على التعدى بنفسه كقولك : ما باليت زيدا

وديّار ، فاعل لـ"يجاورنا " وموضع الاستشهاد قوله :"إلاّك" لوضعه الضمير المتصل موضع المنفصل ، والأصل ألاّ يجاورنا إلاّ إياك ديّاره لأنه مستثنى مقدم على المستثنى منه فوجب أن يكون منصوبا كقولك : " ما جاءنى إلاّ أخاك أحد " فعدل عن لفظ الضمير المنفصل الذى هو " إياك " إلى الضمير المتصل الذى هو الكاف وحدها للضرورة ، والله أعلم .

---

١) البيت مجهول القائل أنشده ثعلب فى مجالسه ص٦٧ ، والخصائص ١/٣٠٧ وابن يعيش ٣/١٠١ وشرح الجمل الزجاجى ١/٢٧٥ ، والخزانة ٢/٤٥٠ كلّ بدون نسبة .

وقد ذكر المصنّف موضع الاستشهاد .

* * الكلام على قول صاحب المفصّل فى باب الإضافة * *

واضافة الاسم إلى الاسم على ضربين الـــخ .

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة وستمائة على قوله فى المفصّل[1] :ـ

" واضافة الاسم إلى الاسم على ضربين ،معنوية ولفظية " .

قال الشّيخ رحمه اللّه[2] : أخذ فى الكلام على المضاف إليه باعتبار الحرف المراد لا باعتبار الحرف الملفوظ به ، لأنّ ذلك من باب حروف الجرّ وسيأتى معرفتها فلا حاجة إلى تكرارها[3] ههنا .

وأمّا الكلام على المضاف إليه فليس له موضع أشبه من هذا ،ولذلك استوجب ذكره ولم يتعرّض للآخر .

وفسّر المعنوية بقوله : "ما أفاد تعريفا أو تخصيصا " .

وليس هذا التعريف بمستقيم ، لأنّ الغرض أن يُعْلِم بالاضافة ذلك فإذا عُرِّفت به[4] صار دورا[5] فى حقّ المتعلّم ، إلاّ أنه اغتفره من حيث إنّه بيّن اللّفظية بعد ذلك بأمرٍ واضح ، والمعنوية ماعداها ولما كان معتنيا بذلك اختار الأمر فيما ذكرناه ولم يؤخرها بعد اللّفظية لتوقّف معرفتها فى

---

١) ص ٨٢ .

٢) زيادة فى الأصل .

٣) تكرير فى (ح) .

٤) يريد قبل الحديث عن الاضافة يجب أن يعرف ماهى الاضافة وهذا من الأماكن التى يكون المصنّف معذورا فيه بعلم المنطق .

٥) الرجوع إلى حيث بدأ وهو من استعمالات المناطقة .

التحقيق عليها ، لأنّها أصلٌ فى باب الإضافة ، فلا يليق تأخّرها عن الفرع .

قال اللّفظيّة : أن تضاف الصّفة إلى مفعولها أو إلى فاعلها ، فكلّ صفة مضافة إلى معمولها فهى لفظيّة وماعدا ذلك فمعنويّة ، فإذا أضيف ما ليس بصفة إلى معمولٍ فهى معنويّة ، وإذا أضيفت الصّفة إلى غير معمولها كانت معنويّة أيضا فإذا قلت : ضَرْبُ زيدٍ حسنَ فإضافة " ضرب " وإن كان مضافا إلى معموله ، معنوية (١) ، وكذلك إذا قلت : ضارب مصرَ ، فالاضافة معنويّة ، لأنّك لم ترد أنّ الضّرب واقع فى مصر وإنما نسبت الضّارب إلى " مصر " كما لو نسبته إلى العلم وشبهه لتعريفه ، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : " مالك يوم الدّين (٢) " كراهة أن يجرى النّكرة صفةً على المعرفة ، وعلى هذا الوجه تكون معرفة ، لأنّها إضافة معنويه فتفيد تعريفا .

---

١) مراد المصنّف أنّه إذا أضيف المصدر إلى معموله فهو إضافة معنوية أى محضه سواء كان المعمول فاعلا كالمثال الذى ذكره : ضرب زيد حسن أم مفعولا .

ونقل أبو الحسن الاشمونى عن ابن برهان وابن الطراوة أنّ إضافة المصدر الى معموله غير محضة ثم رد عليهم بقول الشاعر :

إنّ وجدى بك الشّديد أرانى : عاذرا فيك مَن عهدتُ عذولا

حيث وصف " وجدى " وهو مصدر مضاف إلى الفاعل بالشّديد وهو معرفة فلو كان وجدى نكرة لم توصف بالمعرفة ، لأنّ النّكرة لا توصف بالمعرفة .

٢) سورة الفاتحة : ٤ ويريد أنّه جعل " مالك يوم الدين " معرفة لتتفق مع سابقتها من المعارف وهى " رب العالمين " " الرّحمن " "الرحيم " .

قال[1] : ولا تفيد إلاّ تخفيفا فى اللّفظ " .

قال الشّيخ : لأنّ الغرض بها تخفيف أمرٍ لفظيّ لا أمر معنوىّ ، وإذا لم يكن المراد بها أمرا معنويًّا وجب أن يكون بعد الاضافة كما كانت عليه قبلها فلذلك : قيل : مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ فوُصِف به النّكرة ، ولو كان معرفة لم يجز أن يكون صفة للنّكرة ، وامتنع مررت بزيدٍ ضاربِ عمرٍ ولو كان معرفة لجاز وصف المعرفة به وجاز مررت بزيدٍ ضاربَ عمرٍ على أن يكون حالا ، ولو كان معرفة لم يقع حالا ، وهذه كلُّها أحكام تدلُّ على أنّ معناها بعد الإضافة كما كان قبل الاضافة[2] .

---

١) أى الزّمخشرى رحمه اللّه ويريد بالوصف المضاف إلى معموله كـ"الضارب زيد " و " مضروب عمرو " .

٢) وهذه أمثله يستدلُّ بها النُحاة على وجوب تنكير الوصف المضاف إلى معموله فى مثل قولهم : مررت برجل ضارب عمرا فلو كان "ضارب عمرا" معرفة لم يصح أن يكون صفة لـ " رجل " وهو نكرة لأنّ النّكره لا توصف بالمعرفة فدلّ على أنّ " ضرب عمر " نكرة هى الأخرى .

ومما استدلوا به امتناع مررت بزيدٍ ضاربِ عمرو أن يكون ضارب عمرو صفة لـ زيد ، لأنّ " زيد " معرفة وضارب عمرو نكره ولا يوصف معرفة بنكرة .

ومما استدلوا به جواز مررت بزيد ضاربَ عمرٍو أن يكون " ضارب عمرو " حالا من زيد ، لأنّ الأصل فى الأحوال أن تكون نكرات وضارب عمرو نكرة .

ومما استدلوا به قوله تعالى : " هذا عارض ممطرنا لو كان ممطرنا معرفة لم يجز وقوعه صفة لـ " عارض " وهو نكرة ، يقول ابن مالك فى الفيته :

وإن يشابه المضاف يفعل : وصفا فمن تنكيره لا يعزل
كربّ راجينا عظيم الأمل : مروّح القلب قليلِ الحِيَل

قوله : " وقضية الاضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف " .

قال الشيخ رحمه الله : وإنما كان كذلك من جهة أن تعريف الاضافة راجع إلى أمرٍ معنوىّ معهودٍ بينك وبين من تخاطبه فى نسبة المضاف إلى المضاف إليه ، والتعريف باللام راجع إلى ذلك فكره أن يجمع بين أمرين أحدهما مغنٍ عن الآخر .

فإن قلت : لمَ لا يجمع بين الاضافة وبين غير تعريف الالف واللام كالعلم وأسماء الاشارة ؟ .

فالجواب أنه فى ذلك أبعد ، لأنه إذا لم يجز الجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء بأحدهما فلأن لا يجمع بين تعريفٍ قوىٍّ وتعريفٍ ضعيفٍ استغناء بالقوىّ عن الضعيف أجدر والتعريفات الأصليه أقوى من تعريفات الاضافة فلذلك لم يجز إضافة اسم الاشارة ولا المضمر ولا العَلَم .

فأما زيد الفوارس فذاك راجع إلى تأويله بالنكرات حسبما تقدم فى الأعلام لا على أنه أضيف مع إرادة العلمية ، لأن ذلك متعذر .

قال : " وما نقله الكوفيون من قولهم : " الثلاثة الأثواب " فمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء(١) " .

قال الشيخ : أما القياس فلِمَا ذكرناه ، وأما استعمال الفصحاء نحو

---

١) من كلام الزمخشرى المفصل ص ٨٣ .

ما أنشده (١) ، وما تمسك به الكوفيون لغة ضعيفة فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء .

ووجه هذه اللغة أنهم لما رأوا الثلاثة الأثواب وباب المضاف والمضاف إليه في المعنى لشيء واحد بخلاف باب غلام زيد ، توهموا أنه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الاسمين جميعا وهو وهم محض فإنه لو لم يقدر التعدد لم تصح الإضافة ، ألا ترى كيف امتنعت من نحو جسم منع وأسد سبع لما لم يكن تقدير التعدد ممكنا فدل ذلك على أن باب الاضافة عندهم سواء ، فكما لا يجوز الغلام زيد بالاجماع فكذلك لا يجوز الخمسة الأثواب .

قال : " وتقول في اللفظية مررت برجل الحسن الوجه (٢) " .

يعني أنهم لم يمنعوا في اللفظية من تعريف الأول كما امتنعوا في المعنوية لانتفاء مانع ذلك ، ألا ترى أن اللفظية لا يفيد تعريفها والمانع إنما كان التعريف المفاد بالاضافة في المعنوية فلما لم يكن ذلك ههنا لم يكن تعريف

---

١) في ما أنشده : — يقصد الزمخشري والذي أنشده هو بيت لفرزدق الذي قال يمدح يزيد بن مهلب وهو :
ما زال من عقدت يداه إزاره : فسما وأدرك خمسة الأشبار
والشاهد في البيت قوله " خمسة الاشبار " ، أن المدد إذا أضيف لما فيه " أل " جرد المضاف من " أل " كما فعل الشاعر هنا ، وهذا تأييد لمذهب البصري وخلافا لمذهب الكوفي في تجويز الخمسة الاشبار والثلاثة الأثواب .

٢) المفصل ٨٤ وفي النسخ " برجل حسن الوجه " بدون لام في المضاف والذي في المفصل : " مررت بزيد الحسن الوجه " .

الأول ممتنعا فلذلك جاز الحسن الوجه كما جاز الحسن.

لـــــــو لم تخفه ، لأنَّ الحاجة إلى تعريفه مضافا كالحاجة إلى تعريفه مفردا .

قال : " ولا تقول الضَّارب زيد "(١) .

لأنَّ التنوين زال بالالف واللَّام فلم تفد فيه الاضافة خفَّة وشرط الاضافـــة اللَّفظية ذلك في مثله فلما انتفى الشَّرط انتفى الحكم وأجازه الفراء(٢) إمَّا لأنَّه لا يعتبر الخفَّة كما لا يعتبرها في الضَّارك ، وإما لأنَّه يقدر التَّنوين محذوفا للاضافة ويقدِّر التعريف بعد ذلك أما كونه لا يعتبر التَّخفيف فليس بمستقيم ، لأنَّا متَّفقون على امتناع الحسن وجهه وليس إلاَّ لذلك .

وأمَّا تقدير التَّنوين محذوفا قبل الإضافة فليس بمستقيم لأنَّا نعلـــم أنَّ الالف واللَّام سابقة وإذا كانت سابقة وجب إثبات حكمهـــا سابقا ، وإذا وجب حذف التَّنوين لأجلها لم يبق للاضافة ما يحذف تخفيفا .

قال(٣) : " وأما الضَّارب الرَّجل فمُشَبَّه بالحسن الوجه " من حيث

---

١) المفصَّل ص ٨٤ .

٢) هو أبو زكرياء يحي بن زياد الفرَّاء مولى بني منقر امام نحوي الكوفة بعد الكسائي من مصنَّفاته معاني القرآن والمذكَّر والمؤنَّث كتاب اللُّغات كتاب الجمع والتثنية في القرآن ، ترجمته في ابن النَّديم ص ٩٩/١٠٠ . وفي منهج السالك ٢/٢٥٢ " وأجاز الفراء ذلك دخول " أل " مضافا إلى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا .

٣) أي الزمخشري المفصل ص ٨٤ ، وقوله : أما الضَّارب الرَّجل الـــخ

كان الحسن الوجه محمولا على باب الضارب الرجل حتى جوز فيه النصب الذى هو على خلاف المعنى ، فإذا حمله عليه لمشابهته فيما هو مخالف للمعنى فلأن يجوز مشابهة أخيه به فى أمر لفظى أقرب وهى الاضافة التى هى أقوى الوجوه فى الحسن الوجه ، وسيأتى ذكره فى بابه .

قال : " وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلا جاء ما فيه (١) تنوين "

قال الشيخ رحمه الله : يريد أن متعلق اسم الفاعل إذا كان مضمرا لا يجوز أن يكون منصوبا به لما يؤدى إليه من التناقض ، لأنهم لو نصبوا به " ضارب " فى " ضاربك " لجمعوا بين التنوين والضمير وكونه مضمرا متصلا يشعر بأنه من تمام الأول ، ودخول التنوين أو النون يشعر بانفصال الأول فكان الجمع بينهما من قبيل التناقض ، ولما كان ذلك مرفوضا فى ضاربك ثبت أن للضمير المتصل بالنسبة إلى هذه الاضافة شأنا ليس

جاء به ليدفع اعتراض من يتوهم الجمع بين الاضافة والالف واللام فى الضارب الرجل ، لأن ال فى " الضارب " لا تفيد تعريفا وهى فى تقدير الانفصال ، واذا نصب " الرجل " فهو منصوب على التشبيه بالمفعول هذا قول المحققين من النحويين .

أقول : وحملهم الضارب على الحسن الوجه فيه شئ من التسامح ألا ترى أن الوجه فى قولك : مررت بالحسن الوجه فاعل فى المعنى للحسن بخلاف الرجل فإنه فى موضع المفعول بالضرب .

والجواب أن حملهم الشئ على نظيره لا يجب موافقته فى جميع أحكامه ألا ترى أنهم قالوا " ما عملت عمل ليس " ومع ذلك لم توافقه فى جميع أحواله وهكذا هنا .

١) انظر ص ٨٤ المفصل .

لغيره وهو كونه لا يعتبر فيه التخفيف كما اعتبر فى غيره لأداء ذلك إلى التناقض ، وإذا ثبت ذلك فى ضاربك ثبت مثله فى " الضاربك " ، لأنه فرعه فجرى الضابك فى الصحة كما جرى ضاربك ، وهذا إذا قلنا إنّ الضاربك[1] مضاف أما إذا قلنا إنه عامل فى الكاف النصب سقط احتجاج الفرّاء به على الضارب زيد واستغنينا عن الجواب عنه فهذا مقصوده فى الفصل ، وأورد قوله : هم الآمرون الخير والفاعلونه[2] : اعتراضا فى الجمع بين النون والضمير وأجاب بأنه شاذ لا يحمل عليه .

قال : " وكل اسم معرفة يتعرّف به ما أضيف إليه إضافة معنوية[3] " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : " لأنّ الغرض منها نسبة خصوصيه بين الأوّل والثانى فيلزم اكتساب التعريف لتعيينه بالخصوصية .

قوله : " إضافة معنوية[4] " احتراز من الاضافة اللفظية لِمَا تقدّم من أنّها لا تفيد إلاّ تخفيفا فى اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه .

قال : " إلاّ أسماء توغلت فى إبهامها فهى نكرات وإن أضيفت إلى

---

١) الوصف المضاف إلى ضميره حالتان ، حالة يكون فيه مجرّدا من أل كضاربك وحالة يكون فيه محلّى بأل كـ " الضّاربك " فإذا كان مجرّدا من " أل " فمذهب سيبويه والجمهور أنّ الضمير فى موضع جرّ بالاضافة كقوله تعالى : " إنا منجّوك " وعند الأخفش وهشام أنّه فى موضع نصب بالوصف ، الأشمونى ٣/٢٥ .

٢) مجهول القائل : وتمامه : إذا ماخشوا من حادث الدّهر معظما .

٣) انظر المفصّل ص ٨٦ .

٤) " " " " .

المعارف " .

قال الشيخ رحمه الله ، لأنه تعذر اعتبار الخصوصية المفيدة للتعريف فبقي منكرا وذلك نحو غير ومثل وشبهه ، لأنّ المثلية والغيرية تقدر بين كلّ شيء فلمّا توغل الابهام فيها ، تعذّر اعتبار الخصوصية بخلاف وجل وثوب ودار .

قال : " إلاّ إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو مماثلته(١)

قال الشيخ : فحينئذ يمكن اعتبار الخصوصية فيحصل التعريف لذلك

قال : " والاسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين ، لازمة للاضافة وغير لازمة(٢) .

فاللازمة للاضافة كلّ اسم ذي نسبةٍ توغل في الابهام باعتبار تلك النسبة

---

١) انظر المفصل ص ٨٦ .

والمقصود من هذا أنّ غير ومثل وشبهه هذه الأشياء لشدّة إبهامها أنّها إذا أضيفت فالاضافة لا تفيدها تعريفا بأي حال من الأحوال إلا في حالتين فقط إذا اشتهر المضاف بمغايرة ما ، كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقوله تعالى : " لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر : كقولك الصالح غير الطالح .

أو اشتهر المضاف بمماثلة المضاف إليه كقولك : أنت مثل حاتم كرما ، فحينئذ يتعرف المضاف إليه غير ومثل .

واعترض بقوله تعالى : " صالحا غير الذي كنا نعمل فإنّ " غير" وقعت بين الضدّين ولم تتعرّف بالاضافة لأنّها وصفت النكرة ، فأجيب بأنّ " غير " هنا بدل لا صفة .

٢) المفصّل ص ٨٦ .

أو اسم العرض بوضعه المنسوب إليه هو ، فالأول كأمام ، وقدام ومثل وشبه .

والثاني كسوى وذو ، وهو على ضربين كما ذكر ، ظروف وغير ظروف ولكنها لا تخرج في المعنى عما ذكرناه .

وغير لازمة للاضافة ، مالم يكن كذلك نحو ثوب ودار فإنه يستعمل مفردا ومضافا .

قال : " وأى ، إضافته إلى اثنين فصاعدا إذا أضيف إلى المعرفة "الخ(١)

قال الشيخ رحمه الله : وضع " أى " يقتضى الاضافة ، لأن الغرض به تفصيل المتعدد ، فالمتعدد مقصود بوضعه ، وهو في الاستفهام معناه السؤال عن تعيين جزء المتعدد باعتبار ما نسب إليه ، فإذا قلت : "أى الرجلين عندك " فمعناه السؤال عن تعيين أحد الرجلين الذى استقر عنده ، ثم لا يخلو إما أن يكون السؤال عن واحدٍ أو أكثر ، فإن كان السؤال عن واحدٍ كان له طريقان أحدهما أن تضيفه إلى معرفة مثنى مثنى أو مجموعٍ عهدا في المثنى وجنسا في المجموع .

والثاني أن تضيفه إلى نكرة مفردٍ ، فتقول في الأول(٢) أى الرجلين

---

١) بقيته : كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأيهما وأيهم وأى من رأيت أفضل وأى الذى لقيت أكرم .

٢) أى عند إضافتها إلى معرفة مثنى أو مجموع .

مضافا إلى مجموع معرفة وهو المقصود ، ولو قيل بـ " كلا " هذا الفصل فسد المعنى إذ لا يصح العموم مع قصد المثنى ، والأفصح أن يكون لفظ المضاف إليه لفظا واحدا غيرَ معطوف عليه لفظ آخر يكون باعتبارها مثنى كأنهم قصدوا إلى إرادة تبيين أنّ المراد الجزءان المضافان إليهما " كلا " وقد جاء ذلك في الشّعر تنزيلا للمعطوف والمعطوف عليه كالشّيء الواحد كقوله : كلا زيد وعمرو[1] ، والله أعلم .

---

١) لعلّه يريد قول الشّاعر :

إنّ للخير والشّر مدًى ... وكلا ذلك وجه وقبل

فأتى بـ كلا زيد وعمرو على سبيل التنظير والتمثيل وإلاّ قوله : " كلا زيد وعمرو " ليس شعرا . والله أعلم .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل :إذا تحازرت وما بى من خزر * *

وقال أيضا معلبا على قول الشّاعر[١] في المفصّل وهو :

إذا تحازرت وما بى من خـزر : ثم كسرت العين من غير عـور

قال الشيخ رحمه الله : تحازر الرّجل إذا ضيق جفنه ليجدّد النّظـر كقولك تعامى وتجاهل .

والخزر ، ضيق العين وصغرها ،ورجل أخزر بيّن الخزر ويقال هو أن يكون الانسان كأنّه ينظر بمؤخريها .

وموضع الاستشهاد منه ظاهر[٢] ، وهو أنّ تفاعل يأتى ليريك الفاعل أنّه في حال ليس فيها[٣] ، كما قال : تجاهلت وتعاقلت ، يعنى أن هـذه الحال ليست ثابتة له ، والله أعلم .

---

١) البيت مجهول القائل ، ولم أجد من ذكر له نسبة .

٢) يقصد أن تفاعل قد يأتى على غير بابها وهو معنى المشاركة بين الطرفين كقولك تجاهلت وتعاقلت ونحوها .

* * الكلام على قول الشّاعر في المفضّل : لم تتلفّع بفضلِ مئزرها * *

وقال أيضا معلّيا على قول الشّاعر(١) في المفضّل وهو :

لم تتلفّع بفضلِ مئزرهـــا : دعدٌ ولم تسق دعدٌ في العلب

قال الشّيخ رحمه اللّه : لفّع رأسه أي غطاه ، ولفعتِ المرأة أيضـــا قلّبتها ، وتلفّعتِ المرأة بموطها أي تلحّفت به ، واللّفاح ما يتلفّع به .

ومعناه أنّ هذه عندها رفاهية وليس كغيرها تغتذي فيما تحلب فيـــه بل لها إناء غيرها تسقي فيه أو تغتذي فيه .

ولا يتستر بفضل مئزرها ، في أنّها لا تشدّه في وسطها وتحمل فاضلة على رأسها بل لها شيء آخر تلفّع به رأسها ، وإنما يتلفع بفضل مئازرهـــن البدويات والإماء الماهنات(٢) الممتهنات(٣) .

وقيل إنّ هذه لم تسقَ اللّبن لا في علبةٍ ولا في غيرها لأنّها متحضّرة وإنما يشرب اللّبنَ أهلُ البدو ، لأنّهم لا يكادون يجدون الماء .

---

١) لجرير بن عطية الخطفى ديوانه ٧٢ المفصل ص ١٧ الخصائص ٣/ ٦١ المقتضب ٣/ ٣٥ " ما ينصرف ومالا ينصرف " لزجاج ص ٥٠ ، واللّسان مادة دعد ، ورواية أبي اسحاق الزجاج " لم تتقنع " مكان " تتلفع " و " لم تغذ " مكان " لم تسق " .

واستشهد سيبويه بالبيت على صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط وترك صرفه كهند ودعد وأخواتها .

٢) الماهنات : جمع ماهنة والماهن العبد والخادم .

٣) الممتهنات : المستعملات للمهنة .

انظر : القاموس ٤/ ٢٧٣ .

وموضع الاستشهاد ظاهر(١) ، والعلب ، جمع علبة وهو محلب من جلد ، ويقال فى جمعه أيضا علاب ، والله أعلم .

---

١) والشاهد فى قوله : (دعد ودعد) فى الموضعين بالتنوين وهذا وذلك أن الثانى الساكن الوسط كهند ومثال البيت أى " دعد " يجوز صرفه وعدمه ، وفى البيت جاء على الوجهين معا ، صرفه الشاعر فى صدر عجز البيت ومنعه من الصرف فى آخر عجزه مما يدل على جواز الأمرين .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : * *
شم مهاوين أبدان الجزور مخا

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر (١) وهو :

شم مهاوين أبدان الجزور مخا (٢) (٣) (٤) (٥) : ميس المشيات لاخور ولا قزم (٦) (٧) (٨)

قال الشيخ رحمه الله : الشم ، ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان فيها إحدودباب (٩) فهو القنى .

يصفهم بالارتفاع إما في النسب أو الكرم أو القدر أو غيره وهو مأخوذ من شم المذكور .

وقوله : مهاوين أبدان الجزور ، جمع مهوان على سبيل المبالغة أى ينحرونها .

---

١) منسوب في المفصل ص ٢٢٨ للكميت ، والكتاب ١/١١٤ له أيضا .

٢) وهو جمع أشم من الشم وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء في أعلاه وهو كناية عن كرم النسب .

٣) جمع مهوان وهو تكثير مهين .

٤) جمع بدنه وهى الناقة التى تسمن لتنحر .

٥) وكذلك الجزور .

٦) جمع مخماص بمالغة خمص : وهو الجوع ، ومن اضطر في مخمصة " .

٧) جمع أخور وهو الضعيف .

٨) أراذل الناس وسفلتهم .

٩) اعوجاج .
انظر : مادة حدب في اللسان ١/٢٩١ .

وقوله : مخامير العشيات أى ضامروا (١) البطون ، يصفهم بأنهم لا يبادرون إلى العشاء بل ينتظرون من يأكل معهم من ضيف أو غيره .

وقوله : لا خور ولا قزم ، الخور : الضعف يقال رجل خوار ورمح خوار ، وأرض خواره والجمع خور .

والقزم ، بالتحريك الدناءة والقماءة ، والقزم رذال الناس وسفلتهم يعنى ولا ضعفاء ولا رذال الناس .

وموضع الاستشهاد من قوله : " مهاوين أبدان " ، فإنه أورده فى قوله : " وما ثنى من ذلك وجمع مصحّحا أو مكسّرا يعمل عمل المفرد (٢) .

وأبدان ، منصوب به ، وثم (٣) ، خبر مبتدأ محذوف وما بعده أخبار وأضاف قوله : مخامير إلى العشيات ، مثل قوله تعالى : " بل مكر اللّيل والنّهار (٤) ، وقوله ياسارق اللّيلة أهلَ الدّار (٥) ، على سبيل الاتساع ، واللّه أعلم .

---

١) ضامرون فى النسخ وهو خطأ .

٢) المفصّل ص ٢٢٧ .

٣) ثم : إذا كان بالرّفع أما من جر " ثم " فهو صفة لـ مجلس فى بيت قبله :

ويأوى إلى مجلس بادٍ مكارمهم : لا مطعمى ظالم فيهم ولا ظلم .

كذا قال السّيد بدر الدين شارح أبيات المفصّل ٢٢٧ الحاشية .

٤) سبأ : ٣٣ .

٥) ياسارق الليلة الخ : ـ

.. ..

هذا البيت في معظم كتب النحويين بدون نسبه ولم أجد من ذكر له لاحقا ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٥ ووجه الشاهد أنه جعل " سارق " يتعدى إلى مفعولين وهو " الليلة " و "أهلَ " على سبيل التوسع .

والبيت مذكور بهذه الصورة في الخزانة ١/ ٤٨٥ ، وابن الشجري ٢/ ٢٥٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦٥٥ .

* * *

* * الكلام على قوله فى المفصّل فى باب الابتداء * *
" لأنهما لو جُرّدا للإسناد"

وقال أيضا معلّلا على قوله فى المفصّل : " لأنهما لو جُرّدا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن يلحق بها غير معربة لأنّ الاعراب لا يستحقّ إلاّ بعد العقد والتركيب(١) " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : جعل انتفاء الاعراب ههنا من أجل انتفاء سببه وذكر الأصوات فى المبنيّات ، وجعل كونها مبنيّة لمانع منع من الاعراب ، وهو مناسبتها لما هو مبنىّ فى أصل وضعه فناقض فى موجب البناء ، وحكمه فى أحد الموضعين بانتفاء سبب الاعراب .

وفى الموضع الآخر بوجود السبب ، لأنه إذا حكم بانتفاء الحكم لوجود المانع فقد أثبت وجود السّبب ، هذا إن حملنا الأصوات ههنا على أنها هى التى قصدها ثمّ ، وهو الظاهر .

فأمّا إذا قصد بالأصوات هنا اللفظ الذى لا تركيب فيه وقصد بالأصوات ثمّ الألفاظ التى يحكى بها صوت مع التركيب صحّ أن يكون الأوّل لانتفاء السّبب والثانى لوجود المانع .

أو قصد بالأصوات هنا تلك الأصوات مع عدم التركيب وقصد بها ثمّ هذه مع وجود التركيب فيكون بناؤها ههنا لانتفاء سبب الاعراب وبناؤها ثمّ لوجود المانع فيزول التناقض ، والله أعلم .

---

(١) هذه العبارة تعليل لجعل تهلها وهى قوله " الزمخشرى " هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحو قولك : " زيد منطلق " ، يقصد باب المبتدأ والخبر " ، انظر ص ٤٠٤ المفصّل .

* * الكلام على قوله في المفصل : في باب الحال * *

وقال أيضا معللا على موضع من الحال في المفصل قال : " شبه الحال بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها[1] " .

قال الشيخ رحمه الله : وكان يقتضي أن يذكر شبهه بالمفعول بعد ذكر حده ، وإنما قدمه ليبنه على أن المفاعيل قد انتهت وأن هذا ابتداء المشبهات ولو أخره لم يحصل هذا الغرض إلا بانتهائه .

قال : " ومجيئه[2] لبيان هيئة الفاعل أو المفعول " .

فأتى بالمعنى الذي وضع لأجله الحال فصلا يميزه عن غيره وكذلك جميع حدود النحويين ، لا يمكن أن يكون إلا كذلك ، لأن الألفاظ من حيث كونها ألفاظا لا يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسه بل كلها حقيقة واحدة .

وإنما تختلف من جهة الموضوعات فتجعل الموضوعات كأنها حقائق لها تقدير أو تحد بها ، ولما تحقق ذلك وأراد حد الحال ذكر المعنى الذي وضع لأجله الحال ، وجعله فصلا ، لأنه هو الذي يميزه عن غيره .

---

١) عبارة المفصل ما يلي ، " شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضله مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها . انظر المفصل ص ٦١ .

٢) الذي في المفصل ص ٦١ ، ومجيئها والضمير راجع إلى الحال ، والحال مما يجوز تذكيره وتأنيثه والتأنيث بغير تاء أفصح يقال : على هذه الحال بدون تاء وقد يؤنث مع التاء قليلا .

قال الشّيخ : ورد عليه في قوله : بيان لهيئة الفاعل أو المفعول أن يقال ، " جاء زيد العاقل " ، بيان لهيئة " زيد " وهو فاعل فهو بيان لهيئة الفاعل وليس بحال (١) .

وجوابه أن يقال ، قوله بيان لهيئة الفاعل تنبيها على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة ، وفي قولك : " جاء زيد العاقل " ، لم تجئ بالعاقل بيانا لزيد باعتبار الفاعلية ، وإنما جئت به بيانا باعتبار الذّات ، لا باعتبار كونه فاعلا فحصل الفرق من الفرق بينهما .

قوله : " ولقيته مصعدا ومنحدرا (٢) " .

قال الشّيخ : وقع في بعض النّسخ مصعدا منحدرا ، بلا واو ولكلٍّ وجه ، ولكنّ الغرض الذّي قصده صاحب الكتاب إنما يستقيم بالواو ، لأنّه قصد إلى مجيء الحالين منهما بعد تهوتهما جمعا وتفريقا وإذا صحّ مجيئهما جمعا(٣) وجب عند تفريقهما أن يكون بالعطف .

---

١) اعتراض أورده المصنّف على الزّمخشري ثم أجاب عليه ، وفي الايضاح شرحه للمفصّل ١/٣٢٧ ، لأنّ قولك جاءني رجل عالم لا يدلّ إلاّ على هيئة ذات وإنما أخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فإنها موضوعة دلالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ويتبين من ذلك بأنّك تقول : زيد رجل عالم ، فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدّم .

٢) المفصّل ص ٦١ .

٣) سقط في (ب) .

فبيانه فى الصفات أنك تقول : مررت بزيدٍ وعمرو العاقلين فإذا فرّقت ما تعذّر فيه الجمع جمعت بينهما بالواو فقلت : مررت بزيد وعمرو العاقل والجاهل ، كذلك إذا قصدت ههنا تفريق ما قصدت إلى جمعه معنى وتعذّر لفظا قلت : لقيته مصعدا ومنحدرا (١) .

نعم لو لم ترد الجمع بين الحالين فى المعنى وقصدت إلى أن تجعل " مصعدا " حالا من المفعول ثم انعطفت إلى بيان ذكر الفاعل فقلت: " منحدرا " لوجب أن يكون بغير واو كما أنك لو قلت : مررت بزيد وعمرو العاقل ، وكان العاقل نعتا لـ" عمرو " ، ثم خطر لك أن تضيفه بصفة هو(٢) عليها لوجب أن تقول : " الجاهل " .

قال : " والعامل فيها فعل وشبهه من الصّفات(٣) " .

---

١) بدون واو فى (ع) .

٢) سقط فى (ب) .

٣) المفصّل ص ٦٢ وحدها : أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك وقفا وفى التنزيل " هذا بعلى شيخا "

ولم يفسر المصنف رحمه الله قول الزمخشرى رحمه الله وشبهه وقد فسّره هناك فى الايضاح ٢٢٨/١ والمقصود من قوله وشبهه أى شبه الفعل وهو كلّ ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبهة وحروف التأكيد كإنّ وأنّ وكأنّ للتّشبيه ولعل وليت والظّروف كالجار والمجرور وغيرها .

فإذا كان عامل الحال فعلا صريحا جاز تقديم الحال عليه تقول: جاء زيد راكبا وراكبا جاء زيد وذلك لقوّة العامل ، أمّا إذا كان العامل ليس فعلا صريحا إنما معنى من معانى الفعل لم يجز تقديم الحال

قال الشّيخ رحمه الله : لا بدّ للحال من عاملٍ كسائر المعربات وعامله هو الذى اقتضى التقييد ، والمقتضى للتقييد هو الفعل إذ لولاه لم يكن حالا ، إذ الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل ، وهذا إنما يكون بالفعل ، فالفعل إذًا هو الذى اقتضى هذه الحال فيجب أن يكون هو الحال .

قوله : " وقد منعوا فى مررت براكبا هزيد " إلى آخره (١) .

قال الشّيخ رحمه الله : للنحويين فى هذا خلاف ، منهم من يمنعه وهم أكثر البصريين ، فمن منعه فحجّته أنه لم يوجد فى كلام العرب " ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب وإن لم يسمع لظهور الفرق بينهما (٢) .

وبيانه هو أنّ الحال فى المعنى محمولةٌ لما عمِلَ فى صاحبها والعامِلُ فى صاحبها هو الفعل والجار جميعا إلاّ أنّ عمَلَ (٣) الجار لفظىٌّ وعَمَلَ الفعل معنوىٌّ فينبغى أن يكونا عاملين فى الحال من حيث اللّفظ والمعنى إلاّ أنهما ههنا بالعكس ، عمل الفعل لفظىٌّ وعمل الحرف معنوىٌّ ، والعرب

عليه فلا يجوز فى قول الشّاعر : هذا ابن عمّى فى دمشقَ خليفةً : فيمن نصب " خليفة على الحال أن تقول : خليفة هذا ابن عمى ، إذ أن العامل فى الحال هنا إمّا أن يكون " هذا " لما فيه من معنى الاشارة أو تكون من هاء وهذا لما فيها من معنى أنبه أو يكون العامل ما فى الجار والمجرور من معنى الاستقرار وهو " فى دمشق " فإذا جعلت خليفة حالا من واحد من الثلاث لم يجز تقديمها عليه ، لأنّه مشبّه بالفعل وليس فعلا ولم يقو قوّة الفعل فقلّ تصرّفه .

١) وآخره : " أن يجعل الراكب حالا من المجرور " المفصل ص ٦٢ .

٢) ما بين القوسين ساقطه فى (ب) .

٣) سقط " عمل " فى (ب) .

والعرب لا تقدّم معمول الجار عليه فكما لا يجوز تقدّم " زيد " على الباء فكذلك تقدّم فرعه عليه الذّى هو حاله ومعمول عاملة على الباء (١) .

وقد أجازه بعض النّحويين حكما عليه بأنه كالمرفوع والمنصوب ولم يتنبّه للفرق ولولا الفرق لكان الأمر على ما قاله .

قوله : " ومن حقّها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة (٢) " .

قال الشّيخ : والذّى يدلّ على كونها نكرة أمران ، أحدهما الفرق بينهما وبين الصّفة " فى كثير من المواضع ، لأنك لو قلت : ضربت زيدا

---

١) اعلم أن صاحب الحال المجرور على نوعين نوع يكون مجرورا بالاضافة كقوله تعالى : " ملّة إبراهيم حنيفا " فحنيفا" حال من " إبراهيم " عند من يجوز مجئ الحال من المضاف إليه ، فلا يجوز تقديم " حنيفا " على " إبراهيم " مطلقا ، لأنّ المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف وكذلك معموله وحنيفا ، معمول للمضاف إليه .

ونوع آخر يكون مجرورا بحرف جرّ وهو قولهم : مررت بهند جالسة فلا يجوز عند سيبويه والجمهور أيضا فى هذا أن تقدّم الحال على صاحبها — فتقول مررت جالسة بهند ، وقد ذكر المصنّف رحمه اللّه علة المنع فلا حاجة إلى إعادتها .

ونقل الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٠٧ عن ابن كيسان وأبى على الفارسى وابن برهان الجواز .

قلت : وعليه ابن مالك فى الفيته إذ يقول :—

وسبق حال ما بحرفٍ جُرّ قد : أبوا ولا أمنعه فقد ورد

٢) المفصّل ص ٦٣ .

القائم لاشتهه بالصفة (١) » .

الثانى أن المقصود الهيئة ، والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة إلا أنّ النكرة أولى لخفتها لفظا وتقديرا .

أما اللفظ فلأنّ قولك : قائم أخفّ من قولك : القائم وأما التقدير فلأنّ أصل الاسماء التنكير وما كان أصلا كان أخفّ .

قوله : " وذو الحال معرفة (٢) » .

ليس بلازمٍ أن يكون ذو الحال معرفة إلاّ فى الحال التى لا يجب تقديمها وهو الذى قصده ، لأنّ ذا الحال قد يكون نكرة (٣) وتكون الحال واجبة

---

١) ما بين القوسين ساقط فى (ح) .

٢) المفصل ص ٦٣ .

٣) وذلك إذا كان فى الأصل صفة لموصوف قدّمت عليه فيجب النصب حينئذ على الحال ، لأنّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف فإذا تقدّمت خرجت عن كونها صفة إلى كونها حالا ، وقد مثّلوا له بقول الشاعر :

لميّة موحشا طلل قديم

فأصل " موحشا " صفة لـ" طلل " فلما تقدّمت على موصوفها نصبت على الحال ، وكذلك إذا كان صاحب الحال نكرة مخصّصة جاز مجىء الحال منه ولذا أجاز أبو البقاء العكبرى إعراب قوله تعالى : " ليس له ولد " فى قوله تعالى : " إن امرؤ هلك ليس له ولد " حالا من الضمير فى " هلك " العائد إلى النكرة ، لأنها مخصصة بجملة مفسّرة وهو قوله : " هلك " ، املاء ما من به الرحمن ١٠ / ٢٠٥ .

تقديمها ، وقد قال في آخر الفصل ، وتنكير ذي الحال تهيج إلا ، إذا قدّمت عليه ، فلا يجمع بين الكلامين إلا ما ذكرناه .

وقوله : " أنا فلان بطلا شجاعا " " وكريما جودا (١) " .

إنما يريد إذا اشتهر الشخص بهذه الصفات فحينئذ تأتي مؤكّدة ، لأنّه ذلك الشخص ، ولذلك قال : " فتحقّق ما أنت متّسم به وما هو ثابت لك في نفسك " .

وقوله : " زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت (٢) " .

قال الشّيخ : لا يستقيم أن يكون حالا لا مقيّدة ولا مؤكّدة (٣) ، أمّا المؤكّدة فلا يستقيم إذ لا نسبة بين الانطلاق وبين الأبوّة في التّقدير والتحقيق .

---

١) المفصّل ص ٦٤ .

٢) " " .

٣) الحال المؤكّدة قد تكون مؤكّدةً لعاملها إمّا في اللّفظ والمعنى نحو : وأرسلناك للنّاس رسولا ، أو في المعنى فقط نحو : يوم أبعث حيًّا ، أو تكون مؤكّدة لمعنى صاحبها نحو لآمن من في الأرض جميعا فجميعا حال من " من " لأنّ من فيها معنى الشمول المستفاد من الحال ، أو تكون مؤكّدة لمضمون الجملة الّتي تهلها بحيث يتّفق معنى الحال ومضمون الجملة ، ويشترط في هذه الجملة أن تكون اسميّة وأن يكون طرفاها مبتدأ وخبر في الأصل معرفتين جامدتين ولا بدّ أن يتأخّر الحال عنهما وعن العامل ومثاله : زيد أبوك عطوفا ، فإنّ عطوفا حال من الأب والعطف ملازم للأبوّة وهو المعنى المستفاد من مضمون الجملة .

ولا يستقيم أن تكون صفة لاستحالة المعنى إذ يصير المعنى : أبوك في حال كونه منطلقا فلا يجوز إلاّ إذا أردت التهكّم والمداقة ، لأنّ المعنى يرجع : زيد مثل أبيك وكونه مثله يقبل التقييد فجاء التقييد للمماثلة فيكون قد أخبر بأنه مماثل لأبيه في حال الانطلاق خاصّة ولا يكون من هذا الباب وكذلك أخوك .

قال : " والجملة تقع حالا (١) " .

قال الشّيخ رحمه اللّه : قد تقدّم أنّ الجمل نكرات فيصحّ وقوعها أحوالا ولا يخلو من أن تكون اسميّة أو فعلية .

فالاسمية بالواو على المختار إلاّ ألاّ يكون فيها ضمير فيجب اثبات الواو ولمّا التزم اثبات الواو مطلقا جعل " فوه إلى فيّ " شاذا وتأويل قولهم : لقيته وعليه جبّه وشي وجعل (عليه) هو الحال ، و " جبّة " فاعلا (٢) فدلّ بهذا على أنها لا تكون جملة لا اسمية ولا فعلية (٣) .

---

١) المفصّل ص ٦٤ .

٢) فاعل في (ع) وهو خطأ .

٣) الجمل الواقعة حالا يشترط فيها ثلاثة شروط :
(ا) أن تكون خبريه ولا يجوز وقوع الأمر حالا لأنه إنشاء كما ذكر المصنّف .
(ب) أن تكون غير مصدّرة بعلامة من علامات الاستقبال كالسين وسوف ولن ، لتنافي بين الحال والاستقبال .
(ج) أن تكون مرتبطة بصاحبها ، ولا يجوز جاء زيد هو ضاحك ، إذ لا رابط بين الحال وصاحبه .
انظر : الاشموني ٢/١٩٣/١٩٤ .

وإن كانت فعليته لم يخلُ الفعل من أن يكون مضارعا أو ماضيًا ، لأنَّ الأمر لا يقع حالا ، لأنَّه إنشاء ، والحال خبر فلم يبق إلَّا الماضي والمضارع .

والمضارع مثبت ومنفي ، فالمثبت بغير واو ومثاله " جاء زيد يضرب عمرا " لأنَّه بمنزلة اسم الفاعل لفظا ومعنى فاستغنى عن الرابط ، ولا يكون إلَّا بضمير كاسم الفاعل أو فيما يعمل فيه .

وإن كان منفيًّا جاز اثبات الواو وحذفها [1] ، أمَّا حذفها فلأنَّه كاسم الفاعل في المعنى فأجري مجراه ، وأمَّا اثباتها فلأنَّ المنفي في المعنى هو الحال منسوبا إلى الفعل فبَعُدَ عن اسم الفاعل فاحتاج إلى الواو .

وأما الماضي إن كان مثبتا [2] فهو كالمضارع المنفي في جواز الأمرين لقربه من اسم فاعل من وجهٍ [3] وبعده منه من وجهٍ آخر .

---

١) ومثال المنفي قولهم : جاء زيد ولا يركب غلامه وجاء زيد لا يركب غلامه قال الرضي : لأنَّ معنى : جاءني زيد لا يركب أي " غير راكب " فهو واقع موقع المفرد ودخول " لا " لا يغيّر الكلام في الأغلب عمَّا كان عليه لكثرة استعمالها ، شرح الكافية للرضي ٢١٣/١ .

٢) ساقطة في (ح) .

٣) وجه ساقط في (ح) .

فائدة : إذا وقع المضارع المثبت حالا مع الواو كقولك : جاء زيد وضرب ، جعلت المضارع خبر مبتدأ محذوف كأنَّك قلت : جاء زيد وهو يضحك ، وعليه قولهم : قمت وأصكُّ عينه أي وأنا أصك ومنه قول الشاعر :

فلمَّا خشيت اظافيرهم : نجوت وأرهنهم مالكا أي " وأنا ارهنهم " .

وقول الآخر : علقتها عرضا وأقتل : أي وأنا اقتل .

انظر : الاشموني ١٩٤/٢ .

أما قوله فلأنه مثله فى المعنى ، وأما بُعده فلأنه ليس على وزن اسم الفاعل .

وأما الماضى المنفى فإثبات الواو فيه أحسن ، لأنه أبعد منهما بالوجهين المتقدّمين فكان إثباتها أحسن ، وهذا إذا كان فيه ضمير وأمّا إذا انتفى الضّمير فلا بدّ من الواو .

وقوله : " أخذته بدرهم فصاعدا (١) " .

قال الشّيخ رحمه الله : هذا إنّما يكون فى أشياءَ متعدّدة اشترى أقلّها بدرهم وبعضها بأكثرَ ، فذكر أقلّ الأثمان أوّلاً ثمّ أتبع ذِكْر الزائد منصبا على أنّ المعنى : فذهب الثّمنُ فى بعضه زائدا على الدّرهم ، واختُصِر الكلام لكثرته وعِلْمهم ، ولو خفضت لم يستقم لما فيها من التعقيب مع العطف فيؤدّى إلى أن يكون الثّمن فى وقت أكثر من وقت فى بيع واحد .

وأيضا لو سَلِمَ من التّعقيب أدّى إلى أن يكون الثّمن هو (٢) الدرهم الزّائد فيفسد المعنى من حيث إنّه يصير الثّمنانِ لشئٍ واحدٍ وليس هو المراد وإنّما المراد ما تقدّم .

---

١) المفصّل ص ٦٥ قال فى الكتاب أى سيبويه ١/٢٩٠ ، هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك اظهاره فى غير الامر والنّهى ، وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه ، ولأنّهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنّه صفة ولا تكون فى موضع الاسم كأنّه قال : أخذته بدرهم فزاد الثّمن صاعدا ، أو فذهب صاعدا ، الكتاب ١/٢٩٠ .

٢) هو زيادة فى (ع) .

ولا يستقيم الواو لا خفضا ولا نصبا . وأمّا الخفض فلفساد الجمع بين الثّمنين لشيءٍ واحدٍ وأمّا النّصب فلما فيها من معنى الجمعية وغرض المتكلّم أن يُتبع ذلك الثّمن ثمنا آخر ، وهذا إنما يحصل بالفاء .

وأما ثمّ فقد جاءت قليلا لما فيها من معنى الاتباع إلّا أنّ الفاء أولى منها لأمرين أحدهما أنّها أخفّ والآخر أنّ في ثمّ دليلَ المُهلة ولا حاجة إليه ، واللّه أعلم .

* * *

* * الكلام على قول صاحب المفصّل فى باب التّمييز * *

التّمييز ، قال صاحب الكتاب : " هو رفع الابهام فى جملة أو مفرد بالنّص على أحد محتملاته(١) " .

قال الشّيخ رحمه الله تعالى : قوله : رفع الابهام ، يجوز أن يكون أراد به المعنى وجاء به حدًّا ، لأنّه هو المقصود ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أى دليل رفع الابهام ، ويجوز أن يكون الرّفع بمعنى الرّافع ، وقد عليه الحال ، لأنّ قولك " جاء زيد " يحتمل أن يكون راكبا ويحتمل أن يكون غير ذلك كما أنّك إذا قلت : " عشرون " احتمل أن يكون دينارا وغير ذلك(٢) .

وأجيب عنه بأنّ هذا ابهام محقّق فى قولك : عشرون ، لأنّك لا تعلم أنّ العشرين دراهم أو دنانير بخلاف قولك : جاء زيد ، فإنّه(٣) لا لبس فيها ولا فى تركيبها ، فإنّ لفظة " زيد " لا إبهام فيها ولفظة " جاء "

---

١) المفصّل ص ٦٥ .

٢) تعريف المصنّف للتمييز فى شرح الكافية للرّضى ما يلى : التمييز : ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة ١/٢١٥/٢١٦ .

٣) " فكأنّه " فى (ح) ولعلّه تحريف والصّواب ما أثبتناه .

كذلك ، ونسبة المجيء إلى زيد كذلك ولذلك قال : في مفرد أو جملةٍ ، معناه أن يكون الابهام حاصلا بخلاف قولك : جاء زيد فإنه ابهام تقديري باعتبار الوجود ، وإن سَلَّم وروده فينبغي أن يزيد في قوله : " رفع الابهام في جملة أو مفرد عن ذات " .

والحال(١) إنما هي رفع ابهام عن هيئات ، وإذا وردت الصفة في

---

١) اعلم أن الحال يتفق مع التمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة أمور. فيتفقان في أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصبتان رافعتان للابهام .

أما الافتراق فالأول أنَّ الحال تجيء مفرده وجملة وظرفا ومجرورا والتمييز لا يكون إلا اسما .

الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليه والتمييز ليس كذلك

الثالث : أنَّ الحال مبينة للهيئة ت والتمييز مبين للذوات .

الرابع : أنه يجوز تعدد الأحوال لأن الحال في الأصل صفة والصفة كالخبر فكما يجوز تعدد الأخبار يجوز تعدد الأحوال بخلاف التمييز .

الخامس : أنَّ الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ، إلا على مذهب المازني والمبرد والكسائي كما سيجيء .

السادس : أنَّ حق الحال الاشتقاق وحقُّ التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقا نحو : لله دره فارسا .

السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز .

انظر : الاشموني ١/٢٠٩ مع شيء من التصرف .

النكرات فليس هو رفع ابهام فى الموصوف وإنما هو تخصيص له .

وإن كان فى معرفة فليس الابهام محققا وانما هو تقديرى بعيد لاحتمال أن يقع ، وأشكل ما يرد عليه صفة المشتركات كقولك : أعجبتنى العين الباصرة ، فان العين تحتمل أشياء مختلفه كما يحتملها " عشرون " فيدخل فى حدّ التمييز ؟ .

والجواب : أنّ العين لها دلالة على كلّ واحد من مدلولاتها على البدل ، وإنما جاء الابهام اتفاقا لأجل الاشتراك بخلاف " عشرون " وشبهه فإنه لا دلالة فيه على واحدٍ من الذوات المخصوصه ، والابهام محقق ، وقد حصل الفرق بما يخرج عن الحدّ .

والتّمييز لا يكون إلّا فى جملة ، وإنما غرضه أن يكون الابهام عن جملة تارةً وعن مفردٍ أخرى ، والفرق بينهما أنّك إذا قلت " عشرون " كان الابهام فى نفس المفرد الذّى هو عشرون فإذا قلت : " طاب زيد " فـ " طاب " ليس فيه ابهام وزيد ليس فيه ابهام ، وإنما نشأ الابهام من نسبته الطيب إلى ما يتعلق بـ " زيد " وهو ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتاج إلى التبيين .

وقوله : " أبرحت جارا (١) " .

قال الشّيخ رحمه الله يجوز أن يكون الممدوح هو الجار ، ويكون

---

١) انظر : المفضّل : ص ٦٥ وهى قطعة بيت تعدّ النّحويّون الاكتفاء به هكذا وتمام البيت كما ورد فى ديوان الأعشى الكبير ص ٤٩ :

تقول ابنتى حين جدّ الرّحيل : أبرحت ربا وأبرحت جارا

والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/ ٢٩٩ شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النّحاس ص ١٧٤ .

المعنى : أبرح جارك أى عظم جارك ، ويجوز أن يكون هو نفس المذكور أى أبرحت باعتبار كونك جارا .

قوله : باعتبار معنى ، يعنى فى الاسم غير الصفة احتراز من قولك : حسنت وجها فإنّ الحسن لنفس الوجه لا باعتبار معنى آخر بخلاف قولك : لله درّه فارسا فانه لا يحتمل إلّا المعنى الثانى .

والفرق بينهما أنّ كلّ تمييز عن جملة هو اسم غير صفه باعتبار معنى جار فيه الوجهان مثل قولك : علمت أبا وعمّا وخالا إلّا أن يرد ما يمنع فيه تقدير الغير ، كقولك : طاب زيد نفسا (١) .

وكلّ تمييز كان صفة لم يحتمل إلّا وجها واحدا .

قوله : " امتلأ الاناء ماء (٢) " .

قال الشيخ رحمه الله : يقال إنّ التمييز عن الجمل هو فى الحقيقة واقع موقع المنسوب إليه فإذا قلت : طاب زيد أبا وما أشبهه ، الطيب منسوب إلى الأب (٣) ، فالمعنى : طاب أبو زيد فينبغى على هذا أن يكون التقدير : امتلأ ماء الاناء ، وهو غير معروف .

فالجواب أن أصله أن يقال : ملأت الاناء (٤) فامتلأ ثمّ كثر استعمالهم نسبة الامتلاء إلى الاناء حتى صار كأنّه من صفته فصار ذكر الماء بعده مفارقا

---

١) فى (ب) تقديم وتأخير .

٢) انظر : المفصل ص ٦٥ .

٣) فى (ح) و (ع) النفس .

٤) فى (ح) و (ب) أمتلأت الماء فامتلأ .

لـ نفسا في قولك : طاب زيد نفسا ، وفي الحقيقة ما جاء إلاّ على الأصل المذكور في أنّ أصله : امتلأ ماء الاناء كما أنّ أصل طاب زيد نفسا ، طابت نفس زيد ، ثمّ قيل امتلأ الاناء ماء كما قيل طاب زيد نفسا .

وقوله تعالى : " وفجرنا الأرض عيونا (١) " يتوهم أنّ التفجير من صفة الأرض وليس هو إلاّ للماء يدلّ عليه قوله تعالى : " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا (٢) " ، فالأصل فجّرت عيونَ الأرض ، وفجّرنا عيون الأرض فهو مثل قولك : امتلأ الاناء ماء إلاّ أنّ هذا مفعول وذلك فاعل ففجرنا الأرض عيونا مثل قولك : ملأت الاناء ماء وامتلأ الاناء ماء مثل قولك : انفجرت الأرض عيونا .

قال : " ولا ينتصب المميز عن مفرد إلاّ عن تام والذي يتمّ به أربعة أشياء (٣) " .

قال الشّيخ رحمه الله : قوله : التنوين : إن أراد به التّنوين الملفوظ به والمقدّر فهو باطل بقوله : " فالزّائل التمام بالتّنوين " والتنوين المقدّر لا يزول .

وإن أراد بالتّنوين الأوّل اللّفظي لم يكن حاصرا لما يكون به التمام لأنّ " أحدَ عشرَ " تام بالتنوين المقدّر ، وكان الأولى أن يقول بالتنوين

---

١) القمر : ١٢ .

٢) البقرة : ٦٠ .

٣) المفصّل : ص ٦٥ ونصّها : التنوين فوق التثنية وفوق الجمع

الملفوظ والمقدّر ويقول ثانيا فالزائل التّمام بالتّنوين الملفوظ به .

قال : فالزّائل التمام بالتنوين وفوق التثنية(١) " فأنت بالخيار(٢) " يعني أنّك بالخيار إن شئت أن تزيل هذا التمام بأن تنسب إلى تمييزه نسبة المضاف إلى المضاف إليه فتخفض كما تقول : خاتم حديد ، وإن شئت بقيت الأول تاما فيكون الثّاني فضلة فينتصب كما ينتصب سائر الفضـــلات وكذلك في نون التثنية .

قوله : " واللاّزم التمام بنون الجمع والاضافة(٣) " .

قال الشّيخ رحمه الله تعالى : إن قيل فنون الجمع قد تكون زائلة في قولك : " مررت برجال حسنى وجه وحسنين وجهها " ، ولا خلاف في جواز هذا ؟ .

فجوابه أنّ هذا منصوب في المعنى عن جملةٍ ، لأنّ معنى قولك حسنى وجهٍ حسنوا وجوها فهو منتصب في المعنى عن جملة لا عن مفردٍ وقد بينّـــا الانتصاب عن الفرد وعن الجملة ، وأنّ الانتصاب عن الجملة راجع إلى مثـــل

والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم .

فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية ، لأنك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن .

واللاّزم التمام بنون الجمع والاضافة ، لأنك تقول : ملأ على ولا مثل زيد ولا عشرو درهم .

١) المفصل ص ٦٦ .

٢) من كلام المصنّف وليس من كلام الزّمخشري .

٣) انظر : المفصّل ص ٦٦ .

هـذا .

وإنّما لزم التّمييز عن مفرد إذا كان جمعا النّصب ، لأنّه لا يكون إلا فى " عشرون " إلى " تسعون " وهذا يلزمه النّون ، لأنّه لو أضيف لكان إمّـا أن (١) تثبت نونه أو تحذف ، فكرهوا حذفها ، لأنّه ليس بجمع على الحقيقة وكرهوا ثباتها لأنّه يشبه الجمع .

وأما المثنى فهو مثنّى على الحقيقة فجاز حذف نونه قياسا على سائر المثنّيات عند الإضافة .

قال : " وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدّرا (٢) " .

قال الشّيخ رحمه اللّه : وقد يكون فيما ليس إيّاها كقولهم : للّه درّه فارسا ولم يذكر له ضابطا ، وحقيقته أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة كما ينتصب " أبا " فى قولك : « الطيبون أبا » وإن كان صورته صورة المفرد فهـو راجع إلى معنى الجملة ، لأنّ معنى قولك : الطيّبون طابوا أبا ولم يجـز التمييز فيه إلاّ بهذا الاعتبار وكذلك للّه دره فارسا وحسبك به ناصرا معناه اكتف به نصرةً وأتعجب منه فروسيّةً وأعظمه رُجولِيّةً .

والذّى يبين أنّه منتصب باعتبار الجملة أنّ كلّ تمييز عن معنى جملـى

---

١) " أن " زيادة فى (ع) و (ب) .

٢) الفضل ص ٦٦ وتمامه : كيلا كقفيزان أووزنا كمنوان أو ساحة كموضع كف أو عددا كعشرون أو شياسا كملوه ومثلها وقد يقع فيما ليس إيّاهـا نحو قولهم : ويحـه رجلا ، وللّه دره فارسا وحسبك به ناصرا .

يجوز فيه الجمع والافراد إن كان المعنى يحتمله ، وكلّ تمييزٍ عن مفـــرد لا يجوز فيه إلاّ الافراد كـ "عشرون درهما " وهذا يجوز أن يكون جمعا لأنّك لوقلت : لِله درهم فرسانا لكان جيّدا فتبيّن أنّه منتصب عن معنى جملـــة لا عن إفراد .

قال : " ولقد أبى سيبويه تقدُّمَ المميز على عاملة (١) " .

قال الشّيخ رحمه الله : لا يجوز تقديم التّمييز مطلقا لأمرين أحدهما أنّ العامل فيه كلّه الأمر المحتاج إلى التبين (٢) وليس هو بالفعل فالعامل (٣)

---

١) المفصّل ص ٦٦ ، قال سيبويه في الكتاب ١/١٠٥ " وقد جاء مـــن الفعل ما انفذ إلى مفعول ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقـــأت شحما ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ولا يعمل في غيره من المصادر ولا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت كما لا يقدّم المفعول فيه في الصّفات المشبهة " .

٢) " التمييز " في (ب) .

٣) ينقسم عامل التمييز إلى ثلاثة أقسام :ـ
(١) إمّا أن يكون العامل اسما كقولك : عشرون درهما " فلا خـــلاف في منع تقديم التّمييز عليه ، فلا يجوز " درهما عشرون " لأنّ الأصل في الاسماء ألا تعمل ولجمود " عشرون " .
(٢) وإمّا أن يكون العامل فعلا غير متصرف فلا يجـوز أيضا تقديمـــه عليه باتفاق كقولك في نعم رجلا زيد ، لا يجوز : رجلا نعـــم زيـــد .
(٣) أن يكون العامل فعلا لكن متصرف وهو موضع الخلاف كقولـــك طاب زيد نفسا .
فمذهب سيبويه المنع أيضا وحجّته كما قال ابن مالك في شـــرح

.. ..

الكافية (مخطوط تحت رقم ١٣ اللغة مكتبة الدراسات العليا) أن التمييز فى الأصل فاعل ،وقد أوهن بزوال فاعليته ورفعه وإلحاقه لفظا بالفضلات فتقديمه على الفعل زيادة فى وهنه وضعفه .

ومذهب المازنى والمبرد والكسائى أنه يجوز أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف ، لأنّ الفعل عامل قوىّ فمنع تقديم مفعوله حال كونه ليس فاعلا فى اللفظ لا موجب له . ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقديم لعُمِلَ بمقتضى ذلك فى نحو: أذهبت زيدا ، فكان لا يجوز أن يقال : زيدا أذهبت ، لأنّ أصل زيد فاعل لـ " ذهب " فصار مفعولا لـ أذهب فإذا جاز هذا جاز ذاك .شرح الكافية لابن مالك تحت رقم ٩ ، ١٠٣/٢ .

قلت : مذهب الكسائى والمازنى والمبرد أقوى من مذهب سيبويه على الرغم من تأييد المصنف لمذهب سيبويه ، لأنّ سيبويه استدلّ بالقياس فقط ومخالفوه استدلوا بالقياس والسّماع ومما استدلّ به المبرّد وجماعته : قول الشاعر :

وليس إذا زرعا أضيق بضارع :

وقول الآخر: أتهجر ليلى للفراق حبيبها : وكان نفسا بالفراق تطيب فقدم زرعا فى الأول وهو تمييز على عامله وهو أضيق وفى الثانى قدم " نفسا " على " تطيب" .

ولا شكّ أنّ دليلين أقوى من دليل واحد .

وذهب بعض أصحاب سيبويه إلى تخطئه هذه الرّواية وقال إنّ الرواية الصّحيحة : وما كان نفسى ، وعليه فلا شاهد للمبرد .

قلت : لا ينهض دليلا لأنّ الكسائى والمازنى والمبرد حفظوا البيت كما رووه وهم ثقات والذّى حفظ حجّة على من لم يحفظ وإن سلّم لهم فماذا يقال عن البيت الذّى ذكره ابن مالك : وليس إذا زرعا الخ .

انظر : رأى المبرد والمازنى فى المقتضب ٣/ ٣٦/ ٣٧ .

فى درهما فى قولك : عشرون لاقتضائه تفسيرا ، والعامل فى قولك : طاب زيد نفسا ، الابهام فى الامور المحتملة المنسوبة إليها الطيب ، وقد أجمعنا على أنّ درهما عشرون لا يجوز فكذلك هذا .

والآخر سلّمنا أنّ العامل الفعل فى أحدهما ولكنّ التمييز فى المعنى موصوف قدّمت صفته لغرض فإذا قدّم زال ذلك الغرض فيفوت ذلك المعنى .

والمميزات فى الحقيقة كلّها موصوفات لما انتصبت عنه وما انتصب عنه صفات لها ، لأنّ قولك : عشرون درهما معناه دراهم عشرون ، وكذلك منوان سمنا معناه سمن منوان وكذلك طاب زيد نفسا ، لأنّ النفس هى الموصوفة بالطيب فى المعنى ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول صاحب المفصل : في * * الخبر والاسم في بابي كان وإنّ .

قال أيضا معلقا على المفصل على قوله : الخبر والاسم في بابي كان وإنّ قال الزّمخشري رحمه اللّه : " لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدّي شبّه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول(١) " .

قال الشّيخ رحمه اللّه تعالى : كلامه هذا يُشعر بأنّ اسم كان وأخواتها مشبّه بالفاعل ، ولم يذكره في المشبّهات بالفاعل ، فإمّا أن يكون خالف قوله ثمّ بقوله ههنا ، وإمّا أن يريد بقوله شبه ما عمل فيه بالفاعل المرفوع في " كان " دون " إنّ " ، لأنّه قد يحمل الشّيء ويراد به التّفصيل ، وهذا أولى ليجمع بين الأوّل والثّاني من غير تناقض .

والذّي يدلّ عليه أنّه حدّ الفاعل بحدٍّ يدخل فيه اسم كان وقال : هو ما كان المسند إليه من فعلٍ أو شبهه مقدّما عليه أبدا وكان كذلك .

ثمّ قال : ويضمر العامل في خبر " كان " ، وخصّ كان بالذّكر لئلاّ يتوهّم أنّ أخواتها مثلها ، ومثّل بقوله : " إن خيرا فخير(٢) " .

---

١) المفصّل ص ٧٢ .

٢) وهو قولهم : النّاس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرّا فشرّ وهي من أمثلة سيبويه ، قال في الكتاب ١/٢٥٨ " هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف " وذلك قولك : النّاس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت ان كان خنجرا فخنجر

وفى هذه المسألة أربعة أوجه ،نصبهما ورفعهما ونصب الأوّل ورفع الثّانى ورفع الأوّل ونصب الثّانى .

أما نصب الأوّل فقوى على اضمار كان ، وإنّما أضمرت " كان " دون غيرها ، لأنّها كثرت فى الاستعمال ، ولما كثرت فى الاستعمال شأن فى

وان كان شرا فشر إلى قوله : والرّفع أكثر وأحسن فى الآخر ، لأنّك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الاسماء ، الكتاب ١/٢٥٨ .

وملخص الكلام أنّ فى المسألة أربعة أوجه :-

(١) حذف كان مع اسمها بعد " إنْ " الشرطية أو " لو " مع بقاء الخبر مثاله : " إنْ خيرا فخير " أى إنْ كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ، وهذه الصّورة أحسن الصّور وأكثرها لأنّ فيها إضمار كان مع اسمها بعد " إنْ " الشّرطية وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطّرد .

(٢) " إن خيرٌ فخيرا " أى إن كان فى عملهم خيرٌ فخيرا كان خيرا أى فكان خيرا وهذا ضعيف ووجه ضعفه أنّ فيه حذف كان وخبرها بعد إن الشرطية فى قوله " إن خير " وتقدير الفعل الماضى مع وجود الفاء فى قوله : فكان خيرا وهو متعذّر ، وحتّى لو قدّرنا : فيجزون خيرا " يكون فيه حذف الفعل النّاصب بعد الفاء ،وهو قليل .

(٣) رينصبهما جميعا " إن خيرا فخيرا " أى إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا الضّعف فى الثانى .

(٤) رفعهما جميعا : " إن خيرٌ فخيرٌ " أى إنّ كان فى عملهم خيرٌ فجزاؤهم خير الضعف فى الأوّل .

انظر : أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام ١/٢٦٠ .

التخفيف ،أو لأنّ معناها إذا حذفت لا يخلّ فجاز فيها الحذف لذلك .

وأمّا الرّفع فى الأوّل فضعيف ،وله وجهان أحدهما وهو الأضعف وهو الّذى ذكره صاحب الكتاب فقال تقديره : " فكان خيرا[1] " .

وضعفه عن الرّفع من وجهين أحدهما أنّه قدّر الفعل الماضى مع وجود الفاء وهو متعذّر إن لا يقال إن أكرمتنى فأكرمتك .

الثّانى : أنّ حذف المبتدأ بعد فاء الجواب أقرب من حذف الفعل والفاعل ، فتحقّق من ذلك أنّ نصب الأوّل ورفع الثّانى هو الوجه لأنّك جمعت فيهما بين وجهيهما الضّعيفين .

ونصبهما جميعا ضعيف باعتبار الثّانى دون الأوّل ، ورفعهما جميعا ضعيف باعتبار الأوّل دون الثّانى .

وأما قوله ، أمّا أقمت وأما أنت مرتحلا[2] : فتقديره كما قال ،لأن كنت منطلقا انطلقت ، فأنّ ،مصدرية موصولة بكان محذوفة ، ولمّا حذفت عوضت عنها ما يوجب أن يكون الفاعل منفصلا بحذف ما يتّصل به مثل قوله تعالى : " قل لو أنتم تملكون[3] " ومنطلقا خبر كان ، وجاز حذف كان على ما تقدّم وعوضت ما لأنّ أن موصوله بالفعل مقتضيته له ،ولم تعوض فى " أن " وإن كانت مقتضيته لأمرين : أحدهما أنّ أن أكثر فى الاستعمال والآخر أن ما مع أن صلة

---

١) الّذى فى المفصّل من تقدير الزّمخشرى إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ص ٢٧٠

٢) البيت مجهول القائل : وتمامه كما فى المغنى : واللّه يكلؤها تأتى وما تذر انظر : الخزانة ٢/٨٢ .

٣) الاسراء : ١٠٠ وبعدها : خزائن رحمة ربى اذا لأمسكتم خشية الانفاق وكان الانسان قتورا .

له فأن غير مستقلة إلاّ بصلتها ، وأما " أنّ "(فمستقلة بمعناها فلم يلزم من التعويض فيما لا يستقلّ التعويض فى المستقلّ .

وقوله : أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبّ[1]

قال الشيخ رحمه الله : دخول الفاء ههنا كدخولها فى جواب الشرط لأن قولك : أن كنت منطلقا انطلقت بمعنى قولك : إن كنت منطلقا انطلقت لأنّ الأول سبب للثانى فى المعنى فلما كان كذلك دخلت الفاء دلالة على السببيه كما تدخل فى جواب الشرط فلهذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق ، والتعليل وهى لهما جميعا فى المعنى قال شاعرهم :

إمّا أقمت وأما أنت مرتحلا : فاللّه يكلأ ما تأتى وما تذر[2] . واللّه أعلم بالصواب .

---

١) منسوب فى المفضّل ص ٧٤ للهذلى وهوأبو ذويب الهذلى وبعضهم ينسبه لعباس بن مرداس ، وأصل البيت : أبا خراشة أما أنت ذا نفر : فان قومى لم تأكلهم الضبع .

٢) سقطت فى ص ٥٠ من هذه الرسالة .

أما ، فى البيت بفتح الهمزة مركّبة من كلمتين " أن " و " ما " وأصل الكلام لأن كنت فحذفت اللام من " أن " ثم حذفت " كان " لكثرة الاستعمال وعوض عن المحذوف بـ " ما " ثم جيئ بالضمير المنفصل لتنوب مناب المتصل فى " كنت " المحذوفة ثم أدغم أن فى " ما " لقرب المخرج فصارت : " أما " .

هذا رأى البصريين أما الكوفيون فان " أما " مركبة من إن الشرطية وما التى للتأكيد .

انظر : الانصاف ٧٢/١ .

.. ..

ونقل عن السيرافى قول ما ملخصه : اتفق الكوفيّون والبصريّون على وجوب حذف الفعل فى هذا " أما " ونحوه واختلفوا فى المعنى .

فالكوفيون يقولون هو بمعنى إنْ وإنَّ أنْ المفتوحة فيها بمعنى إن التى للمجازات ويحملون قوله تعالى : أن فضل إحداهما عليه الآيه .

والبصريّون يقولون إنه على معنى التّعليل أى : لأن كنت منطلقا انطلقت معك .

انظر : الكتاب فى الحاشية ١/٢٩٣ تعليق عبدالسّلام هارون .

* * *

* * الكلام على المنصوبات فى الفصل : لا التى لنفى الجنس * *

المنصوب بلا التى لنفى الجنس :

قال صاحب الكتاب : " هى كما ذكرت محمولة على " إنّ " (١) .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : يشترط فى نصبها أن تكون مضافا أو مضارعا للمضاف ، لأنّ إذا لم يكن كذلك كان مبنيا على الفتح غير معرب .

وعلّة بنائه تضمنه معنى الحرف ، لأنّ قولك : لا رجلَ فى الدار متضمن معنى قولك : لا من رجل فى الدّار .

ولم يبن إذا كان مضافا لوجهين أحدهما أنّهم كرهوا أن يبنوا المتمددات والآخر أن الاضافة أقوى خواص الاسماء فقابلت ذلك التّضمن فرجع الاسم إلى أصله .

---

١) المفصّل ص ٤ ٧ وبعدها : فلذلك نصبت بها الاسم ورفع الخبر لذلك إذا كان المنفى مضافا كقولك ، لا غلام رجل أفضل منه .

وقول الزمخشرى : " كما ذكرت " يقصد بها " لا " التى لنفى الجنس أى إنها محمولة على إنّ ، وهذا الحمل يسمّى الحمل على النقيض لأنّ " إنّ " لتأكيد الاثبات ولا ، التى لنفى الجنس لتأكيد النفى إذا قصدنا أنّ الحمل باعتبار المعنى ، أما إن كان باعتبار العمل فإنه يكون حملا على النّظير ، لأنّ إن تقتضى اسما وخبرا و " لا " تقتضى اسما وخبرا غير أنّ " لا " تخالف إنّ فى أنّ اسمها لا تكون إلّا نكرة بخلاف اسم إنّ قد تكون نكرة وقد تكون معرفة ، " لا " لا تعمل النصب إلّا اذا كان اسمها مضافا أو مشابها بالمضاف كلا غلام رجل فى الدّار ولا طالعا جبلا ، ولذا اختار النّحاة أن يقولوا إنّ عمل " لا " حملا على " إنّ " الحمل على النقيض .

والدليل على أنَّ المفرد بمعنىً أنَّه منوَّن ولا مانع منه لولا البناء .

والدَّليل على أنَّ المضاف والمشبه بالمضاف معرب التنوين عند الامكان في قولك : لا ضاربا زيدا في الدَّار ، ووجوب نصب صفته في قولك " لا غلام رجلٍ أفضلَ منك موجود " .

وقوله : " لا نسب اليوم ولا خلَّةَ(١) " على اضمار فعل وقع منه غلطا وإلاَّ فلا خلاف أنَّ المعطوف على المنفي بـ " لا " يجوز فيه النَّصب سواء كررت " لا " أو لا كقولك : لا حولَ ولا قوةَ ، وقد ذكر ذلك فيما يعد في فصل لا حولَ ولا قوةَ .

وقد أورد النَّحويون هذا البيت مستشهدين به في نصب المعطوف على اللَّفظ .

---

١) البيت منسوب مرة لأنس بن عباس بن مرداس ومرة أخرى لأبي عامر جد عباس بن مرداس ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٨٥ والاشموني ٢/٩٠ ، والتصريح ١/٢٤١ ، والهمع ٢/١٤٤ وعجزه :ـ

اتسع الفتق على الراقع : ورواية اللمع لابن جني :ـ

اتسع الخرق على الراقع .

انظر : اللُّمع ص ١٠٩ وكذا رواية الكتاب ٢/٢٨٥ وزعم السيد بدر الدين شارح أبيات المفصل أن رواية " الفتق " " والراتق " أصوب بدليل البيتين قبله :

لا صلح بيني فاعلموه ولا : بينكم ما حملت عاتق

سيفي ومالنا بنجد وما : قرقر قمر الواد بالشاهق

انظر : المفصَّل الحاشية رقم (١) ص ٧٥ .

والشَّاهد عند سيبويه نصب المعطوف وتنوينه على تقدير كون " لا " زائدة للتأكيد و " خلَّة " عطفا على محلّ اسم لا التي قبلها .

وأما قوله (١) «ألا رجلا جزاء اللّه خيرا : يدلّ على محضّلة تبيـــت فهذا الذّى يستقيم فيه ما ذكر ، لأنّ " لا " فيه لم تقع مكرّرة بعد أخـــرى فإمّا أن ينصب على إضمار فعلٍ كما ذكر الخليل وهو أولى لأنّه أبعد عـن الضّرورة ، إذ حذف الفعل كثير ، وإمّا أن يكون ضرورة كما زعم يونس .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون " رجلا " منصوبا بفعلٍ دلّ عليـه " جزى " كأنّه قال : ألا جزى اللّه رجلا خيرا ، وتكون " ألا " للاستفتاح مثلها ألا قام زيد و " ألا إنّ وعد اللّه حقّ (٢) .

قلت : هو مستبعد مع جوازه لفظاً ومعنى فهو أنّه لم يرد أن يدعوَ لرجلٍ على هذه الصفة إنما قصده طلبه ، فنصبه على ذلك المعنى يفسد معـنى الطلب .

وأمّا اللّفظ فإنّ قوله : " يدلّ " على هذا التأويل صفة لرجل ، وقـد فصل بينه وبينه بالجملة المفسّرة وهى أجنبيّة (٣) .

---

١) هو عمرو بن قمّاس كما فى الخزانة ١/٤٥٩ ، الكتاب : ٢/٣٠٨ نوادر أبى زيد ص ٥٦ شرح شواهد المغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والشّاهد فيه نصبُ رجلا " وهو عند الخليل وسيبويه كما ذكر المصنّف علـى اضمار وأنّ " ألا " حرف تحضيض ، وعند يونس أنه منصوب بالتّمنـى والتنوين ضرورة ، الكتاب ٢/٣٠٨ .

٢) يونس : ٥٥ .

٣) هذا النوع من الفصل جائز عند ابن هشام أقصد الفصل بجملة مفسّـرةٍ بين الصّفة والموصوف ، وقد استدلّ ابن هشام بقوله تعالى : إن امرؤ هلك ليس له ولد جملة " ليس له ولد " صفة لـ " امرؤ " وقد فصل بيـن الصفة والموصوف بجملة مفسّرة وهى " هلك " .
انظر : مغنى ١/٣٧٠ .

قال : " ومن حقّها أن تكون نكرة "(١) .

قال الشّيخ رحمه اللّه تعالى : لأنّ وضعها لنفى المتعدّدات وهـذا يقتضى التّنكير ، ولذلك إذا وقعت المعرفة وجب التنكير ليوفّر ما يقتضيه من التعداد ، وشبهها سيبويه بربّ (٢) لذلك .

أما قوله : لا هيثم (٣) وشبهها مما ذكر فعلى تقدير التّنكير .

يعنى أنّ " مثل " مقدّرة فى المعنى فصار نكرةً فى المعنى فصحّ دخول لا ، عليه ، ومثل ، وإن أضيفت إلى المعرفة فهى نكرة .

واعلم أنّ كلّ موضعٍ حذفت منه " مثل " فلا يخلو الاسم الباقى من أن يكون مضافا أو مفردا ، فإن كان مضافا فلا اشكال أنّه معرب على تقدير ، مثل قولك : " ولا أبا حسن لها (٤) " وشبهه .

وإن كان مفردا كان مبنيّا ، لأنّ حكم المضاف يعد لا ، غير حكـم

---

١) الذّى فى المفصّل ص ٧٦ : وحقّه أن يكون نكرة .

٢) قال فى الكتاب ٢٨٦/٢ ، واعلم أنّ كلّ شئ حسن لك أن تعمل فيـه " ربّ " حسن لك أن تعمل فيه لا ، الكتاب ٢٨٦/٢ .

٣) وهو قطعة بيت وتمامه : لا هيثم اللّيلة للمطى .
ولم يذكر له سابقا أو لاحقا وهو من شواهد الكتاب ٢٩٦/٢ ، ابن الشجرى ٣٢٩/١ ، ابن يعيش ١٠٣/١٠٢/٢ ، الخزانة ٩٨/٢

٤) وهو مثل ، وتمامه : قضية ولا أبا حسن لها : والمراد بأبى الحسن علـى ابن أبى طالب كرّم اللّه وجهه ، والشّاهد فيه دخول " لا " على " أبا حسن " على تقدير تنكيرها أى ولا مثل أبى حسن وكذلك فى هيثم أى ولا مثل هيثم ، انظر : الكتاب ٢٩٧/٢ .

المفرد في اللفظ ، وعند حذف المضاف رجع الباقي مفردا فيجب إعطاؤه حكم المفرد وهو البناء ، ولذلك : قالوا لا هيثم ، ولو كان معربا لوجب أن يقال : لاهيثما .

وأما لا بصرةَ[1] ، فلا دليل فيه ، لأنه يصح أن يقدر معربا ومبنيا ولكن يحكم عليه بالبناء لما تقدم[2] .

قال : وتقول لا أب لك الخ .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : في لا أب لك ولا غلامي لك وشبهه مما كان مفردا ودخلت اللام للاختصاص بينه وبين من نسب إليه وجهان ، أحدهما ، وهي اللغة الفصيحة إجراؤه مجرى المفرد المقطوع عن الإضافة وإعطاؤه حكم البناء إما بالحركات إن كان قبلها أو بحروف النصب إن لم يقبلها أعني الحركات .

واللغة الأخرى إجراؤه مجرى المضاف وإعطاؤه حكمه من الاعراب بالحركات أو بالحروف ، فمن المواضع ما يظهر بين اللغتين الفرق لفظا كقولك : لا أبالك[4] ، ولا غلامي لك ، فإنَّ الاعراب بالالف في لا أبالك

---

١) المفصل ص٧٨ يريد أنه لا دليل على أنَّ " لا " قد عملت في المعرفة حتى يجوز تقدير " مثل " فيه لجواز كون بصرةَ هنا مبنيا كلا رجل في الدار أو بالاحرى أنَّ بصرة هنا يحتمل أن يكون غير مضاف .

٢) والذي تقدم هو أنَّ لا مع المفرد حكمه البناء ص ٣٩٠

٣) المفصل ص ٧٨ .

٤) مذهب سيبويه وجمهور البصريين في : لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي

.. .. (.. .. ..

لك وأمثالها أنّ أصله لا أباك فجيئ باللّام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه توكيدا لمعنى الإضافة شأنها فى ذلك شأن " تيم " الثانى فى قول الشاعر : يا تيم تيم عدى الخ حيث جيئ بتميم الثانى مقحمة بين المضاف وهو " تيم " الأول وبين المضاف إليه وهو عدّى توكيدا لمعنى الإضافة فكذلك قالوا : لا أبالك فجاءوا باللّام توكيدا للاضافة إلا أنّ هذه اللّام عند أبى على الفارسى وغيره معتدّ بها من جهة وغير معتدٍ بها من جهة أخرى ، معتدُ بها من جهة تهيئة الاسم لعمل " لا " فيه وغير معتدٍ بها من جهة ثبات الالف فى الأب ، لأنّ الالف أثر الاضافة وهى لام الكلمة التى عادت من أجل الاضافة وأسماء السّتة لا ماتها لا تعود إلاّ عند الاضافة ودخول اللّام فى " لك " من لا أبالك دليل على أنّ الاضافة لم يرد بها إضافة حقيقه ولذلك تهيئت لإعمال لا فى " أبا لأنّ لا لا تعمل فى المعارف.

والذى يدلّ على أنّ لا غلامى لك ولا مسلمى لك مضافٌ حذف النون من غلامين و " مسلمين " .

قال سيبويه فى الكتاب باب المنفى المضاف بلام الاضافة ، اعلم أنّ التنوين يقع من المنفى فى هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما تقع من المضاف إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، ودليل على ذلك قول العرب : لا أبا لك ولا غلامى لك ولا مسلمى لك ، وزعم الخليل أنّ النون إنما ذهبت للاضافة ولذلك الحقت الالف فى "أبا" التى لا يكون إلاّ فى الاضافة وانّما كان كذلك من قبل أنّ العرب قد تقول : لا أباك فى معنى لا أبا لك فعلموا أنّهم لو لم يجيئوا باللّام لكان التّنوين ساقطا كسقوطه فى لا مثل زيد. الكتاب : ٢/ ٢٧٤ .

وفى المقتضب ٤ /٣٧٤ أمّا قولك : لا أبا لك فإنّما ثبتت الالف لأنّك تريد الاضافة ولو لا ذلك لحذفتها الا ترى أنّك تقول هذا أبٌ لزيد ومررت بأبٍ لزيد فيكون على حاله فإذا قلت : هذا أبوك رددت ، أى اللام عند الاضافة .

أثره الاضافة ، وحذف النّون فى لا غلامى لك أثره الاضافة .

ومنه مالا يظهر لفظا ،كقولك : لا غلام لك ، فهذا إن قدّرته مضافا كانت الحركة[1] حركةَ اعرابٍ ، وإن قدّرته منفصلا كانت الحركة حركةَ بناءٍ إذ لا أثر للاضافة فى مثله فى هذا الموضع إلا حذف التّنوين ، وهو أثر البناء فيصير لفظ الاعراب ولفظ البناء فيه سواء .

فأمّا وجه اللّغة الاولى فواضح ، وهو الشّائع الكثير ، وأمّا وجه اللّغة الثّانية فقد ذكر صاحب الكتاب أنّهم قصدوا إلى الاضافة ،وإذا كان مضافا فحكم الاضافة فيه هو ذلك الحكم ، وجعلَ اللّام مزيدة توكيدا للاضافة زيدت مع قصد الاضافة ليوقع على لا ، ومن حيث اللفظ ما يقتضيه من التنكير ، وهو معنى قوله : "وقضاء من حقّ المنفى فى التّنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال " .

فجعلَه مضافا من حيث المعنى وجعل اللّام زائدة لقصد صورة الانفصال وهذا غير مستقيم فى المعنى لأمرين أحدهما أنّه لو كان مضافا لكان معرفة

---

1) الحركة فى : لا غلام .

ذكر المصنّف رحمه اللّه أن أثر الاضافة فى لا أبا لك وجود الالف فى " ابا " لأنّ الأسماء الستة تَردُّ لاماتها عند الاضافة ثم ذكر هذا المثال " لا غلام " قدّر فيه الاضافة أيضا مع أنّ " لا غلام لك " لا الف فيه ؟ .

قلت : ما ذكره المصنّف مذهب سيبويه أيضا قال الرّضى فى شرح الكافية ١/٢٥٦ : وأجاز سيبويه أن يكون لا غلام لك مثله أعنى مضافا واللام زائدة فتكون معربا .

انظر : شرح الكافية ١/٢٥٦ ، وانظر : الكتاب ٢/٢٧٤ .

في المعنى ولو كان معرفة لم يجز دخول " لا " عليه و " لا " لا تدخل إلا على النكرات ، ولا ينفعه أن دخول لا تجعله في الصورة نكرة ، لأن امتناع دخول لا على المعارف لأمرٍ معنوي لا لأمرٍ لفظي .

الثاني أنا قاطعون بأن لا أب لك ، بمعنى لا أبا لك ولا أب لك غير مضافٍ في المعنى فيجب أن يكون لا أبا لك غيرَ مضاف في المعنى .

والأولى أن يقال إنه في المعنى غير مضافٍ ولكنه أشبه المضاف من جهة أنك إذا قلت : لا غلام زيد ولا غلام لزيد ، فكلا اللفظين متفق على أن المعنى نسبة الغلام إلى زيد ، وإن كان في الحذف معنىً زائد باعتبار زيادة خصوصيه ، وإذا ثبت ذلك فقد صار ما وجد فيه اللام وما لم يوجد مشتركين في أصل النسبة فلما حصل هذا التشبيه أجرى مُجرى المضاف في اللفظ والمعنى على حاله كما أجرى لا ضاربا زيدا باتفاق مُجرى المضاف في الاعراب وإذا أجروا المشبَّه بالمضاف من حيث اللفظ مُجرى المضاف حقيقة فلا بعد في أن يجرى المشبَّه بالمضاف من وجهٍ في المعنى مجرى المضاف .

وإذا ثبت ذلك استقام التعليل وانتفى الاعتراض وقوله : وقد شبهت في أنها مزيلة (١) ومؤكدة بتميم الثاني (٢) بناء على تعليله فقد

---

١) كذا في المفصل ص ٧٨ والسياق يقتضي أن يكون : مزيدة لأنه يقصد اللام في " لك " من لا أبا لك .

٢) في قول الشاعر : يا تيم تيم عدى لا أبا لكم : لا يلقينكم في سوأة عمر .

بينه وبين المضاف إليه في غير الشعر[1] ، وعلى ما قلناه هو مشبه بالمضاف فلا يقوى قوة المضاف ، ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصل فيما شبه به لضعفه عنه .

وعلى مذهب يونس جاز ، لأنه يضاف أو مشبه بالمضاف فقد حصل الفصل باللام فلا يمد في الفصل بغيرها ، والمذهب الأول إذا قلت ، لا غلامين ظريفين لك ، لم يكن بد من إثبات النون في الصفة والموصوف لتعذر إضافتهما أو أحدهما .

أما تعذر إضافتهما فلأنه لا يضاف اسم إلا وله من المعنى ذات منسوبة إلى من أضيف إليه فلو أضيفا جميعا لاقتضيا ذاتين .

والآخر لو أضيفا لاقتضيا مشتركا ، إذ لا يضاف شيئان إلى واحد إلا بمشترك ، ولو جاء المشترك لفسد معنى الصفة ، ولا يضاف الاول للفصل الحاصل بضمير الظرف ، ولا الثاني ، لأنه ليس بمقصود الذات وانما يضاف ما قصد به الذات ، لأن الاضافة لها ، ولا يرد قولهم : لا ناصري لك وشبهه لأن الموصوف فيه محذوف ، وقد قامت هذه الصفة مقامه ، وأريد بها تلك

---

(١) مذهب سيبويه و جمهور البصريين أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام إلا في الشعر بشرط أن يكون الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا كقول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها : سعى لها في رداها وقول ذي الرمة : كأن أصوات من إيغالهن : أواخر الميس أصوات الفراريج ففصل بالجار والمجرور .
انظر : تفصيل الكلام في شرح الكافية ١/٢٩٣ منهج السالك ٢/ ٢٨٣ ، الانصاف ٢/٤٢٧ـ ٤٣٦ .

قال : " وفى صفة المفرد وجهان (١) ".

قال الشيخ رحمه الله : ذكر الصفة ههنا لأجل حكم اقتضاه النفسى كما ذكرناه فى صفة المنادى ، وإلا فأحكام الصفات فى الصفات .

وقوله : " المفرد " احتراز من المضاف والمشبه به ، لأنه لا يجوز فى صفته إلا النصب .

---

١) المفصل : ص ٧٨ .

اعلم أن اسم لا ، المفرد ينقسم قسمين (١) موصوف (٢) وغير موصوف ، ففير الموصوف ، كقولك : لا رجل فى الدار والموصوف ، قولك : لا رجل ظريف فى الدار .

وإذا كان موصوفا فلك فى الصفة ثلاثة أوجه :ـ

(ا) النصب على لفظ اسم لا ، تقول : لا رجلَ ظريفا .

(ب) الرفع على موضع اسم لا ، لأنَّ موضعها قبل دخول لا ، عليها الرفع بالابتداء فتقول : لا رجلَ ظريفٌ فى الدار بالتنوين .

(ج) الوجه الثالث أن تجعل الصفة والموصوف مع لا ، كالشىء الواحد فتبنى الصفة وتفتح فتقول : لا رجلَ ظريفَ .

وقد أشار ، إلى هذا ابن مالك فى الفيته :ـ

ومفردا نعتا لمبنى يلى : فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

فائدة : إذا جئت للمنفى بـ " لا " بصفتين : مثل لا رجل ظريفا عاقلا لك ، فلك فى الصفة الاولى ثلاثة أوجه المذكورة وليس لك فى " عاقلا " إلا النصب والرفع أما البناء فلا ، أى لا يجوز الفتح كما جاز فى لا رجل ظريف ، والسبب أنه لا يجعل ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة شئ واحد أو بالأحرى لا يجوز بناء المتعددات وقد نص عليه سيبويه فى الكتاب ٢٨٩/٢ .

أما وجه البناء فلأنهم نزّلوا الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة أنّ ذاتهما واحدة ، والمقصود نفي رجل موصوف بالظرف .

وقد يقال : فلمَ لم ينزّل صفة المنادى المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتّى تكون الصفة مبنيّة ؟

فالجواب عنه من أوجه ، أحدها أنّ الصفة ههنا مقصودة مخصصة ، إذ لولاها لكان " رجل " في قولك : لا رجل عالم في الظرفاء وغيرها ، وليس الصفة في قولك : يا زيد العاقل إلّا لرفع وهم مقدّر والآخر أنّ صفة المنادى المبني لا تكون إلّا معرفة بالالف واللّام أو الاضافة والاضافة والالف واللّام يمنعان من البناء الماضي ، ألا ترى أنّه لا يبنى لا غلام رجل ولا غلام زيد ، فإذا كان ذلك مانعا من البناء في الأصل الموصوف فهو في الصفة أجدر .

الثالث أنّ الالف واللّام حرف لمعنى بمثابة واو العطف في كونهما حرفا لمعنى فكما أنّه لا يبنى لا رجل وامرأة ، فكذلك ههنا لئلّا يؤدي إلى بناء أشياء متعدّدة .

والوجه الثّاني ممّا يجوز في صفة المنفي ، الاعراب ، وهو على وجهين ، على اللّفظ وعلى المعنى ، ووجهه ما ذكرناه في صفة المنادى وعامله كعامله وعلّته كعلّته .

" فإن فصلت بينهما أعربت ليس إلّا " (١) ، لأنّ الفصل يبطل جعلهما

---

١) الذي في المفصّل ص٧٨ : فإن فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة

قال قال : وحكم المعطوف حكم الصفة إلّا فى البناء(١) .

لأنّ البناء متعذر إمّا لزيادة الحرف على ما تقدّم ، وإمّا لأنّ المعطوف والمعطوف عليه متغايران ، فلا يستقيم جعلهما كشئ واحد كالصفة فلم يبق إلّا الاعراب لفظا أو(٢) محلا .

فاللفظ مثل قولك : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه (٣) .

ويجوز فى " مثل " الرفع على أن يكون خبرا ، ويجوز النصب على أن

---

١) انظر : المفصّل ص ٧٩ .

إذا قلت لا رجل وامرأة يجوز فى " امرأة " ما جاز فى : لا رجل ظريف أى يجوز لك أن ترفع " امرأة " عطفا على موضع اسم لا ، ويجوز أن تنصبه عطفا على لفظ اسم " لا " إلّا أنه لا يجوز لك البناء هنا كما جاز فى لا رجل ظريف لأنّ المعطوف والمعطوف عليه لم يتمزجا امتزاج الصفة والموصوف ، ولأنّ الصفة والموصوف كالشئ الواحد فجاز البناء هناك لأنّ لا معهما تصير شيئين بخلاف ذلك فى المعطوف والمعطوف عليه لأنّهما مع لا ، عدّة أشياء لا شيئا واحدا والأشياء المتعدّدة لا تقبل البناء فلذا لم يجز البناء فى : لا رجل وامرأة .

٢) أو ساقطة فى الأصل وفى (ح) بـ " لا " مكان " أو " .

٣) من أبيات سيبويه الخمسين الذّى لا يُعرف قائله الكتاب ٢/٢٨٤ الخزانة ٢/١٠٣ ، وفى شرح شواهد الكشاف أنه للفرزدق ، وليس فى ديوانه ، والشاهد عند سيبويه : عطف ابن مع تنوينه على اسم لا ، لأن المعطوف والمعطوف عليه لا يجعلان بمنزلة الشئ الواحد لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء والثلاثة لا تجعل شيئا واحدا . انظر : سيبويه : ٢/٢٨٤ .

يكون صفة ، وهو صفة لهما .

ولا يجوز الرفع على الصفة لهما ، لأنّ " ابنا " معرب ، والرفع إنّما يجوز على المحل إذا اتفق للموصوف محلّ يخالف اللفظ ، وههنا أحد الاسمين وهو الثّاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب أن تكون الصفة لهما فيما يتفقان فيه ، وهو لفظ النصب .

ولا يجوز أن تكون الصفه لهما فيما اختلفا فيه ، لأنّه يؤدّي إلى مثل قولك : قام زيد وضربت عمرا العاقلين ، لأنّ الرفع في الصّفة في قولك : لا أب وابنا مثل ، انما يصحّ ، لأنّ قولك : " لا أب " في محلّ رفع فيبقى قولك : " وابنا " منصوبا لفظا ومحلاً فيصير قد وصفت بصفة واحدة اسمين أحدهما مرفوع والآخر منصوب على التّهمه اللّفظية ، وهذا مثل قولك : يازيد وعبدالله العاقلين ، لا يجوز الرّفع ، لأنهما لم يتّفقا في جهة ، إذ أحدهما منصوب لفظا ومحلاً ، فلا وجه لجري الرّفع عليه ، ويجب النّصب لاتفاقهما باعتباره ، لأنّ الأوّل منصوب محلاً ، والثّاني منصوب لفظا ومحلاً فأجريت الصفة على ما اتفقا لا على ما اختلفا ، فإجراء الصّفة ههنا على المحل واجب كاجراء الصّفة ثمّ على اللّفظ ، لأنّهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللّفظ وثمّ اختلفا بالمحل واتفقا باللّفظ ، ولذلك كانت الصّفة باعتبار الاتفاق .

قال : " وإن تعرّف فالحمل على المحلّ لا غير (١) " .

---

١) المفصل : ص ٨٠ .

اعلم أنّ المعطوف على اسم " لا " المفرد إذا كان معرفة فليس لك في المعطوف إلاّ الرّفع عطفا على محل اسم لا ، كقولك لا غلام لك ولا العباس ، قال الله تعالى : " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون .

قال : لأنَّ دخول النَّصب فيه فرع دخول الفتح فيه إذا كان منفيًّا ، ولا يدخله الفتح ، فلا يدخله هذا النَّصب الذي هو فرعه ، لأنَّ دخول الفتح إنَّما كان لتضمنه معنى الحرف ، ألا ترى أنَّ معنى قولك : لا رجل لا من رجل ، ولا يتقدر مثل ذلك في قولك : لا زيد ، لأنَّ " من " ههنا جيء بها لتأكيد نفي المتمدَّدات ، وليس في : " لا زيد " تعدد .

قال : ويجوز دفعه إذا كرّ[1] فقال الله تعالى : " فلا رفث ولا فسوق[2] وقال : لا بيع فيه ولا خلة[3] " .

قال الشَّيخ رحمه الله : خص الرَّفع بالذِّكر ، وإن كان فيه إذا كرر خمسة أوجه على ما يأتي في الفصل الذي بعده ، لأنَّ بقية الأوجه قد تقدَّم بعضها القوى ، وذكر آخر هذا الفصل بعضها الضَّعيف فلم يبق إلَّا وجه رفعهما فلذلك خصَّه بالذِّكر .

ووجهه ، أحد أمرين إمَّا أن يقال المعطوف والمعطوف عليه في الصُّورة إذا بنيا جميعا كانا كالشَّيء الواحد فكرِّر بناء أشياء متعدَّدة فعدل إلى الأصل ، وهو الرفع .

وإمَّا أن يقال هو جواب لمن سأل عن شيئين أو أثبت الحكم لشيئين ، فقال : " في الدَّار رجل وامرأة ، فأجيب بقوله : لا رجلَ في الدار ولا

---

١) المفصل : ص ٨٠ .

٢) البقرة : ١٩٧ .

٣) " : ٢٤٥ .

امرأة " ليكون الجواب مطابقا للسؤال (١) .

فإن قيل : فليكن " لا رجل " فصحا جائزا جوابا لقول من قال : في الدار رجل ؟ .

فالجواب : أنَّ ذلك غير لازم ، لأنك في قولك : لا رجل ولا امرأة مضطر في غرضك لذكرهما ، لأنك لو قلت : لا ، أو لا رجل ، أو لا امرأة لم يحصل غرضك ، وليس كذلك مسألة الاعتراض ، إذ لو قصد مجـــرد الجواب لوجب أن يقول : " لا " أو " نعم " وليس في ذكر " رجل " زيادة فثبت أنها تخالفها في وجوب ذكر الاسمين للغرض المقصود فحسنت بالمطابقة ، وتلك المسألة إن ذكرت رجلا فليس لهذا الغرض فيجب أن يكون له حكم لا باعتبار المجاب ، لانتفاء الغرض فيه بانتفاء الجواب .

" فإن جاء مفصولا بينه وبين " لا " أو معرفة ، وجب الرفع والتكرير (٢) " .

---

١) انظر : الايضاح شرحه للمفصل ١/٣٩٢ .

٢) المفصل : ص ٨١ .

اعلم أنَّ مذهب سيبويه والجمهور أنَّ " لا " إذا عملت في المعرفة وجب الرفع والتكرير تقول : لا زيد فيها ولا عمرو بالرفع مع التكريـــر وعليه " لا فيها غول " ولا هم عنها ينزفون .

أما المبرد فوافق الجمهور في الرفع إذا عملت في المعرفة وخالفهم في تكرير " لا " ويرى أنَّه لا يجب ، ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية وزعم أنَّ ذلك مذهب ابن كيسان أيضا .

والذي في المقتضب ٤/٣٦٠ يؤيّد ما ذهب إليه الرضي إذ يقول المبرد في ص ٤/٣٦٠ وذلك قولك : لا زيد في الدار ، فرفـــع دون تكرير " لا " .

* * خبر ما ولا المشبهتين بـ "ليس" في الفصـــل * *

قال صاحب الكتاب[١] : هذا التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرؤون " ما هذا بشر[٢] " الا من درى كيف هي في المصحف[٣] " .

قال الشيخ[٤] رحمه الله : لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين ، ولغة بني تميم موافقة للقياس ، لأنهم[٥] يزعمون أن كل حرف لا اختصاص له بواحد من الاسماء والأفعال لا عمل له في أحدهما ، وما ولا ، كذلك .

ووجهه أن الشبه لما قوى بين ما ولیس أجريت مجرى هذه في العمل ، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه .

---

١) يقصد صاحب الكتاب الزمخشري .

٢) يوسف : ٣١ .

٣) المفصل ص ٨٢ وبعدها : فإذا انتقض النفي بـ إلا أو تقدم الخبـــر بطل العمل فقيل : ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل .

٤) الشيخ زيادة في الأصل .

٥) يقصد به النحويين وقد صرح بذلك في الايضاح شرحه للمفصل ١/٣٩٧ قال : النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولـــون إن الحرف ، إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل أحدهما .

قوله : ومنو تميم يقرؤون : ما هذا بشر[١] ، ليس بجيّد[٢] ، لأنّ هذه القراءة وإن كانت لهم جائزة قبل المصحف فلا تنسخ بوجود المصحف وإن لم تكن لهم جائزة فقد نسبهم إلى الجهل وارتكاب المحظورات .

قوله : " فإذا انتقض النّفى بإلاّ أو تقدّم الخبر بطل العمل[٣] .

قال الشّيخ رحمه اللّه : أمّا إذا انتقض ، فلأنها شبّهها باعتبار النّفى ولا نفى فى الخبر مع وجود إلاّ[٤] فبطل .

---

١) سيفت .

٢) فى الايضاح شرحه للمفصل ١/٣٩٧ : لأنّه لا يحلّ أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللّغات ما لم تنقل تواترا وقوله : يقرؤون يؤذن بأنّ لأهل كلّ لغةٍ أن يقرؤوا بلغتهم ويؤذن بأنّ هذه القبيلة كانت تفعل ذلك ، وليس بمستقيم انتهى كلام فى الايضاح .

٣) المفصل ص ٨٢ .

٤) يشترط فى " ما " العاملة عمل " ليس " ثلاثة شروط :ـ

(ا) ألا يقع بعدها " إن " نحو قولك : ما إن زيد قائم فلا يجوز ما إن زيد قائما ، قال الشّاعر :

فما إن طبنا جبن ولكن : منايا ودولة آخرينا

فلما وقع بعدها " إن " أهملها الشّاعر .

(ب) ألا يدخل على خبرها حرف يقتضى الايجاب نحو : ما زيد إلاّ قائم فلا يجوز إلاّ قائما ، وأما قول الشّاعر :

وما الدّهر إلاّ منجنونا بأهله : وما صاحب الحاجات إلاّ معذّبا

فخرج على أنّه شاذ ووجه الاستدلال قوله : منجنونا " حيث أعمل " ما " مع دخول ما يقتضى الايجاب فى خبرها وهو "إلاّ "

وأما التقدم فلأنها لم تقوى قوة الأفعال فيتقدم منصوبها على مرفوعها .

" ودخول الباء فى الخبر إنما يصح على لغة أهل الحجاز(١) " ،

واستدل بقوله : لأنك لا تقول : زيد بمنطلق .

وهذا غير مستقيم ، لأنه لا يصح أن يقال دخول الباء لأجل النفى فى قولك : ما زيد بمنطلق على اللفتين ، ولم يستقم " زيد بمنطلق " لعدم النفى كما تقول : ما لكم من إله ، وأنت لا تقول : ولكم من إله " ولا عمل لواحد منهما .

وقال ابن عصفور إن " منجونا " " ومعذبا " فى البيت بمعنى المصدر فهو على باب ما أنت إلا سيرا .

انظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٥٩٤ .

(ج) ألا يتقدم خبرها على اسمها كقولك : ما قائم زيد فلا يجوز ما قائما زيد ، وأجاز بعضهم ما إذا كان المتقدم ظرفا أو جارا ومجرورا وهو قول ابن عصفور أيضا واستدل بقوله تعالى فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين — فحاجزين خبر " ما " وهو منصوب مع الفصل منها وبين اسمها بجار ومجرور وهو قوله " منكم " .

انظر : البحث فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٥٩٤ ، منهج السالك ١/٢٥٨ .

١) فى منهج السالك ١/٢٦٢ " وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه فى ذلك الزمخشرى وهو مردود ، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك .

وقوله : " ولا ، التى يكسمونها (١) بالتاء هى المشبهه بـ ليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حينا (٢) " .

قال الشيخ رحمه الله : اختلف الناس فى لا ، هذه ، فقال البصريون هى لا ، المشبهة بـ " ليس " لأنها الحقت التاء المختصة بالأفعال فلولا شبهها بالفعل لم تلحقها ، وإذا كانت المشبهة بالفعل فهى التى بمعنى " ليس " (٣) .

أيضا فإن المعنى على قولك : ليس هذا الحين حينَ مناص وشبهه مما يقع فيه لات ، واغتفروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل .

والذى يلزمهم أن لا بمعنى ليس شاذ ، ويجاب أنه شاذ مالم تدخله التاء فإذا دخلت التاء فليس بشاذ .

ومنها ما يلزمهم من اضمار الاسم فى الحرف ، لأن المعنى عندهم ليس الحين حين مناص ، والحروف لا يضمر فيها .

وأجيب بأنه قد قوى شبهه بالفعل فأجرى مجراه فى هذا المثال لكثرة استعماله .

ومنها ما يلزمهم من الاضمار قبل الذكر ، لأن المعنى : ليس الحين حينَ مناص ، وجوابه أنَّ مثل هذا الاضمار جائز لقيام القرينة الحالية عليه ، وإذا قامت القرينة على الاضمار كان بمثابة تقدم الذكر .

---

١) فى (ب) يعكسونها .
٢) المفصل ص ٨٢ .
٣) سبق الكلام عن " لات " فى ص ونكتفى بما ذكرناه هناك .

وذهب بعض الناس إلى أنها لا ، التي لنفي الجنس[1] ودليله عندهم ما ذكروه اعتراضا على البصريين والاعتراض عليه ما ذكره البصريون جوابا ودليلا ، والله أعلم .

---

١) وفي المغني : ٢٨١/١ " الثاني أنها تعمل عمل " إنّ " فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للأخفش .

قلت : والذي في معاني القرآن للأخفش ٤٥٣/١ مخالف لما قيل عنه ولعله ذكر ذلك في كتبه الأخرى التي لم تصل إلينا .

* * المنصوب باللازم إضماره * *

قال : " هو أقسام منه المنادى[1] " فالنداء جملة انشائية يقصد بها تنبيه من تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة ، والمنادى ، هو اسم المخاطب به[2] واختلف فى تقديرها جملة ، فمنهم من يقول أصلها أريد[3] أو أعنى أو ما أشبهه .

فـ " يا " عند هؤلاء حرف وضع دليلا على الانشاء للنداء كما وضعت الهمزة دليلا على انشائية الاستفهام ، والجملة عندهم من الفعل والفاعل المقدر والاسم مفعول بذلك الفعل .

وقال بعضهم " يا " اسم من أسماء الافعال[4] متضمن معنى الانشاء وعبد الله ، مفعول باسم الفعل ، ولا شئ مقدر .

وهو ضعيف لأن من جملة حروف النداء الهمزة ، وليس من أسماء الأفعال اسم على حرف واحد ، وأيضا فان أسماء الافعال تتحمل الضمائر ،

---

١) انظر : المفصل ص ٣٥ وعبارة الزمخشرى : المنصوب باللازم اضماره منه المنادى لأنك إذا قلت : يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعنى عبد الله .

٢) فى (ح) (فيها) .

٣) يا زيد — فى (ح) وهو تحريف .

٤) نسب هذا القول ابن يعيش فى شرح المفصل ١/١٢٧ والرضى فى شرح الكافية ١/١٣١ وأبى على الفارسى وقالا إنه بعض كلامه فى " يا " ولم أجده فى كتابه الايضاح .

كقولك : هيهات[١] ، وويد ، وهذه[٢] يعلم أنها لا تتحمل الضمائر ولو تحمل الضمير لاستقلّ[٣] كلاما ، ولا يستقلُّ ذلك مع مضمر كلاما ، وإذا بطل ذلك فالمذهب ما تقدّم .

ويجب تقدير الفعل للعلم بأنها جملة ، والمعنى عليه فوجب تقديره بالفعل ، وإنما وجب الحذف ، لأنَّ الواضع علمَ أنَ هذا مما يكثر في كلامهم فحذفه لكثرته المعلومة عنده[٤] ، وصارت " يا " متضمنة ذلك الفعل المحذوف فلم يجمعوا بينها وبينه[٥] .

ثمّ إن المنادى منصوب لفظا ومنصوب محلاً ، فالمنصوب من حيث المحلّ على أضرب منها المنادى المضموم[٦] وشرطه أن يكون مفردا[٧] معرفة غير

---

١) هات في (ع) .

٢) يقصد حروف النداء وهي يا والهمزة " أ " وأيا وهيا وأي وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد : —

وللمنادى النداء أو كالنداء يا : وأي وآكذا أيا ثم هيا

٣) في (ع) لا يستعمل .

٤) عندهم في (ح) ويمكن أن يكون (عنده) راجع إلى قوله : "الواضع" .

٥) في (ع) بينه وبينها .

٦) كـ يا زيد ويا رجل لمعيّنٍ أي نكرة مقصودة .

٧) أي غير مضافٍ .

داخلة عليه لام الجر(١) ولا الف الندبة .

وبنى لشبهه بالمضمر(٢) من حيث اللفظ ومن حيث المعنى . أما من حيث اللفظ فلأنه مفرد ، وأما من حيث المعنى ، فلأنه مخاطب ، وأصل المخاطب أن يكون بالضمائر ولكنهم وضعوا ههنا الاسماء الظاهرة موضع المضمرات ، لأنهم علموا أنهم ينادون فى الغالب الغائب عن العين ولو وضعوا المضمر موضعه " لجاز لكل سامع له أن يقول إنه المنادى(٣) " . فعدلوا إلى الاسماء الظاهرة لتختص بمن هى لقب عليه فيرتفع ذلك اللبس .

---

١) يقصد لام الاستغاثة .

ويتلخص كلام المصنف فى الآتى أن المنادى منه ما يكون منصوبا لفظا كالمضاف يا غلام زيد وشبهه بالمضاف : يا طالعا جبلا .

ومنه ما يكون منصوبا محلا ثم جعل الأخير على ضربين :

(١) ما كان معرفة قبل النداء كقولك فى " زيد " يا زيد .

(٢) وما كان نكرة واكتسب التعريف بالنداء كقولك : يا رجل لمعين وحكم هذين " يا زيد " " ويا رجل " الضم لفظا والنصب محلا وعليه أشار ابن مالك فى الفيته :ـ

وابن المعرف المنادى المفردا : على الذى فى رفعه قد عهدا

٢) وعند سيبويه أن المفرد مبنى لشبهه بالغايات قبل وبعد قال فى الكتاب ١٨٢/٢ " ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد ووضعهما واحد وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو " .

٣) وفى "ح" لجاز كل سامع أنه المنادى .

وبنى للحركة ، إما للهرب من التقاء الساكنين فى كثير من الأسماء كزيد وعمرو ، ثم حملت البواقى عليها ، وإما لعروض البناء ، جعلوا المبنى عارضا بالآلة العارضه وهى الحركة إذ أصل البناء السكون .

وبنى على الضم ، لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب إذ موضعه نصب ، ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء وهى كثيره فبنوه على الضم ليرتفع هذا اللبس .

* * *

* * توابع المنادى المضموم غير المبهم * *

قال صاحب الكتاب[١] : " توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه أو محلّه[٢] " .

قال الشّيخ رحمه اللّه : ذكر بعض التوابع ههنا باعتبار حكم ثبت لأجل منادى مخصوص كلّما ذكره في النّداء ، لأنّه أثره .

أما التوابع وأحكامها من حيث كونها[٣] توابع فموضعها باب التوابع وشرط هذا الحكم أن يكون المتبوع منادًى مضموما غير مبهم ، وأن يكون التّابع مفردا غير بدل ولا معطوفا ممّا يصح دخول حرف النّداء عليه .

أما كونه منادى فليحصل اللّفظ والموضع ، وأمّا كونه مضموما فليحقق مخالفة اللّفظ الموضع ، وأما كونه غير مبهم[٤] فلأنّه إذا كان مبهما كان المتبوع هو المقصود بالنّداء فالتزمت فيه المرب الرّفع وحركته بالحركة التي كانت تكون لو بوشر بالنّداء ، وقد أجاز بعض النّحويين فيه[٥] الوجهين فعلى

---

١) أي الزمخشري .

٢) انظر : المفصّل ص ٣٨ .

٣) هي في (ح) .

٤) المبهم اسماء الاشارة كقولك : يا هذا ويا هذه لا أو أي مع صفتها كـ يا أيها الرّجل .

٥) في يا أيّها الرّجل ، وهو المازني أجاز رفع الرّجل ونصبه نقل عنه ابن مالك ذلك في شرح الكافية ٦٨/٢ وابن الشجري في أماليه ٢٩٩/٢

هذا لا يحتاج إلى قيد يخرجه .

قوله : إذا أفردت ، احتراز من أن يكون مضافة ، لأنها إذا كانت مضافة لم يكن فيها إلاّ النصب من جهة أنّ اعرابها بالرفع إنّما كان اجراء لها مجرى المنادى بتقدير دخول حرف النداء ، وأمّا اذا كانت مضافة انتفى هذا التقدير عنها ولزم نصبها .

ووجه كما قال ابن الشجرى أنّ " المازنى " قاس ذلك على نصب " الظريف " على موضع فى قولك : ما زيد الظريف حيث جاز الوجهان وفى قول الشاعر :

يا كعب بن مامه وابن سعدى : بأجود منك يا عمر الجوادا .

قال ابن الشّجرى والقياس ما أجمع عليه النحويّون .

أمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٩ .

أما تابع المنادى أو صفه المنادى إمّا أن تكون مفردة أو مضافة . فالمفرد : قولك : يا زيد الطويل والمضاف يا زيد ذ الجمة ويا بكر أخانا .

فإذا كان مفردا فلك فيها وجهان الرفع حملا على اللّفظ والنّصب حملا على الموضع تقول : يا زيد الطويل والطويل أمّا إذا كان الصّفة مضافا فلا يجوز فيه إلاّ النّصب : كـ يا زيد ذ الجمة ويا بكر أخانا .

وقوله التوابع ... يشمل جميع التوابع الصّفه والتوكيد والبدل وعطف بيان وعطف نسق تقول فى التوكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين ، ويا عمرو بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث غير أنّ الخليل وسيبويه يختاران الرفع فى النسق فيقولان يا عمرو والحارث وغيرهما يختار النّصب كأبى عمرو ويونس الكتاب ٢/١٨٧

وان يكن مصحوب ال ما نسقا

ففيه وجهان ورفع ينتقى

وقولنا : غير بدل ، لأنها إذا كانت بدلا كان فى حكم تكرير العامل فكأنه موجود فحكمه حكم منادى مستقل فيجب ضمه .

وقولنا غير معطوف مما يصح دخول حرف النداء عليه ، لأنه إذا صح دخول حرف النداء عليه قدر وإذا قدر كان حكمه حكم نفسه وجرى مجرى البدل .

وما له لفظ ومحل على ثلاثة أقسام قسم مبنى بالأصالة فهذا لا يجرى عليه شئ إلا باعتبار موضعه كقولك : جاءنى هؤلاء العقلاء وشبهه لأن لفظه أصل فى البناء فلا اعتداد به إذ لا شبه له بالمعرب .

وقسم طرأ فيه النداء فى محل مخصوص كالمنادى المضموم والمنفى بلا التى لنفى الجنس ففى تابع هذا وجهان : الاجراء على الموضع وهو القياس لأنه مبنى فلا اعتداد بلفظه قياسا على سائر المبنيات .

ومنهم من يجريه على لفظه لطروء البناء فيه تشبيها لها بحركة الاعراب لتغير الحركة العارضة فيه .

وقسم معرب باعراب ثان بعد اعراب أصل كالمضاف إليه المصدر واسم الفاعل واسم المفعول كقولك : ضرب زيد ، وضارب زيد ومضروب زيد ، ففى هذا أيضا وجهان : الاجراء على اللفظ وهو القياس لأنه معرب على الحقيقة فجرت عليه توابعه على لفظه كسائر المعربات .

ومنهم من يجرى توابعه على اعرابه الأصلى ، وهو ضعيف وقد تقدم ، والله أعلم .

* * *

* * المفعول المطلق * *

قال الشيخ رحمه الله : وقد تقدم قوله : ذكر المنصوبات المفعول المطلق(١) لم يحدّ المصدر(٢) ، لأنه قد تقدم ما يشعر به وهو لقبه ، فإن لقبه مشعر بفصله ، والمقصود في الحدود إنما هي الفصول فكأنه قال " هو الاسم الذي فعل " وهذا فصل المفعول المطلق عن غيره .

وحدّه هو : ما فعله فاعل الفعل المذكور .

فقولنا المذكور احتراز عن مثل قولك : كره زيد الضرب فإنه مفعول لفاعلٍ ولكنه ليس هو المذكور .

وقوله : " سمي مصدرا ، لأن الفعل يصدر عنه(٣) " .

هذا مذهب البصريين أنّ المصدر أصل(٤) أخذ منه الفعل

---

١) وهو قوله في ص٣١ من المفصّل " المفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك لأنه الفعل يصدر عنه " .

٢) وفي الايضاح شرحه للمفصّل ٢١٨/١ لم يتعرض لحدّه في ظاهر كلامه أي المفعول المطلق استغناء عنه بما دلّ عليه من اسمه في قوله : المفعول المطلق " .

٣) المفصّل ص ٣١ .

٤) اختلف البصريون والكوفيون في أصل المشتقات فذهب الكوفيون إلى أنّ أصل المشتقات الفعل وذهب البصريون الى أنّ الأصل في الاشتقاق المصدر .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انّ المصدر مشتقّ من

والدليل عليه من وجهين أحدهما تسميته بالمصدر والمصدر فى اللغة هو الذى يصدر عنه فدلت تسميته على أنه قد صدر عنه الفعل .

وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغى أن يسمى الفعل مصدرا ، ولم يسم فدل على أنه ليس بأصل .

الثانى أن معنى الاشتقاق هو أخذ لفظ فرعى من لفظ أصلى موافق

الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله تقول : قام قواما وتقول قام قياما فيصح المصدر فى الأول لصحة الفعل ويعتل فى الثانى لاعتلاله فلما كان ذلك دل على أنه فرع عليه .

واستدلوا أيضا بـ ضربت ضربا ، أن الفعل عمل فى المصدر فوجب أن يكون فرعا له ، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب الفعل أصلا .

أما البصريون فاستدلوا بأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

ومما استدلوا به أن المصدر يدل بصيغته على شئ واحد وهو الحدث وأن الفعل يدل بصيغته على شيئين الحدث والزمان المحصل فكما أن الواحد أصل لاثنين فكذلك المصدر .

ومنها أن مما يدل على أصالة المصدر تسميته بالمصدر ، فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدر فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه .

انظر : المسألة فى الانصاف ١/٢٣٥ـ٢٤٤ ابن يعيش ١/١١٠ .

له فى الحروف والأصول والمعنى الأصلى و هذا لا يتحقق فى المصدر والفعل إلاّ على مذهب البصريين ، لأنّا نقول إن جعلنا الفعل أصلا والفعل يدلّ على حدث وزمان معيّن فيجب أن يكون المصدر أيضا يدلّ على الحدث والزّمان المعيّن ، ولا قائل يقول إنّ المصدر يدلّ على حدث وزمان معيّن .

وإذا قلنا إنّ المصدر هو الأصل وهو دال على حدثٍ مجرّدٍ عن الزّمان فالفعل قد شاركه فى هذا المعنى الأصلى فقد ثبت أنّ الحق ما ذهب إليه البصريون .

قال(١) : المبهم ، ما دلّ على ما دلّ عليه الفعل من الحدث ، والموقّت ما دلّ على زيادة ، وتلك الزّيادة تكون فى الأنواع كقولك : ضربت ضربا شديدا ، وفى الأعداد كقولك : ضربت ضربة وضربتين .

قوله : " وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر(١) " .

قال الشّيخ : قوله : وغير مصدر ، ظاهره التناقض ، لأنّ كلامه فى المفعول المطلق وتقسيمه ، وقد ذكر أنّه مصدر ، فكيف يكون من تقاسيمه غير مصدر ، فيكون مصدرا غير مصدر ؟ .

فالجواب أنّ المصدر يطلق باعتبارين أحدهما(٢) ، الذى فعله فاعل

---

١) انظر : المفصل ص ٣٢ .

٢) وفى الايضاح شرحه للمفصل ١/٢٢١ ، والجواب أنّ المصدر الثانى لم

والذى ذهب إليه الزمخشرى مذهب سيبويه [illegible]
يعيش وهو أنّ القهقرى والقرفصاء منصوبة بالفعل فى قولك رجعت القهقرى وجلس القرفصاء وإن لم يكن من لفظه ، لأنّه نوع من أنواع الرّجوع .

* * المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة * *

قوله : " المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع[١] " .

قال الشيخ رحمه الله : والدليل على الحصر باعتبار جواز الاضمار ووجهه أنه لا يخلو إما أن يجوز اظهاره أولا .

فإن جاز اظهاره فهو القسم الأول ، وان لم يجز اظهاره فلا يخلو إما أن يكون له فعل من لفظه أولا ، فإن كان له فعل من لفظه فهو الثاني ، وان لم يكن له فعل من لفظه فهو الثالث .

فمنها ما لا يحوز إلا بالسماع وهو الأول من النوع الثاني ، وطريق الدليل[٢] على التزامهم حذف الفعل من هذا القسم إما أن نقول هذه الفاظ كثرت في كلامهم ولم توجد إلا محذوفا فعلمنا فدل على أنها ملتزمة الحذف إذ لو لم تكن كذلك لوجدت مع كثرتها في بعض المواضع مظهرا أفعالها ولما لم توجد إلا محذوفة دل على أنها لا يجوز إظهارها .

وقد استعمل هذا الدليل في مواضع مخرجا لما ثبتت قاعدته بالقياس فهو أولى ههنا .

قال سيبويه : " لا يقال : ما أتيله استغناء بما أكثر قائلته[٣] ، وقال أيضا : " واستغنوا بتركت عن وذرت[٤] " ، وقال أيضا " لا يقال

---

١) المفصل ص ٣٢ .
٢) في (ب) وطريق الزامهم الدليل .
٣) الكتاب : ٤ / ٩٩ .
٤) " : ٤ / ٩٩ .

وهذه أمور كلها أخرجت عن القياس لهذا الدليل ، وطريق بيانه ما ذكرناه .

وضابط هذا النوع الثانى من النوع الثانى الذى هو : " إنما أنت سيرا سيرا " و " ما أنت إلا قتلا قتلا " أن يتقدم نفى أو ما هو فى معنى النفى وبعده اسم لا يصح أن يكون المصدر خبرا عنه .

الجملة " له صوت " مناب هذا الفعل ولم يجز اظهاره .

ويجوز عند سيبويه رفع صوت فى قولك : له صوت صوت الحمار إن جعلت " صوت الحمار " صفة لـ صوت الأول إلا أنه ضعيف عنده من حيث انك قد وصفت النكرة بالمعرفة وذلك لا يجوز الكتاب ١/٣٦١

ومن المصادر التى لا يجوز ذكر الفعل معها ما ورد عن العرب مثنى لقصد المبالغة فى التكثير فى المدح فى قولهم : لبيك وسعديك ودواليك فهذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة من لفظها فإذا قلت : لبيك فكأنك قلت الب ، إلا أنه لا يجوز افراد هذا كما جاز فى حنانيك إذا لم تضف قال الشاعر :

فقلت حنان ما أتى بك ههنا .

النوع الثالث من المصادر ما يكون منصوبة على المصدرية وليس لها أفعال مستعملة أصلا كقولهم : دفرا وبهرا وأفة وتفة وويحك وويسك وويلك .

انظر : هذا البحث فى الكتاب ١/٣٥٧ ـ ٣٦١ ، المقتضب ٢/٣٢١ ـ ٣٢٧ ، ابن يعيش ١/١٢٥ـ١٢٩ .

وقولنا : لا يصح أن يكون المصدر خبرا عنه حذرا من قولك : ماضربك إلا ضرب حسن ، فإنه يجب فيه الرفع ، وحكم هذا الضابط هو أن وقوعه موقع مالا يصح أن يكون خبرا دالٌ على أنَ الخبر غيره ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا فعل بمعناه ، وقد علم بهذه القرينه خصوصيه الفعل فى موضعه باشتراط الاثبات من بعد النفى لفظا أو تقديرا أو تقدير لفظ واقع موقع الفعل فاستغنى بالقرينة واللفظ الواقع موقع الفعل عن التلفظ بالفعل كما استغنى فى قولهم : لولا زيد لكان كذا وبابه .

وقوله : ومنه قوله تعالى : "وإما منًّا بعدُ وإما فداء(١) " .

قال الشيخ : ضابط هذا أن تتقدم جملة تقتضى تفصيلا باعتبار معناها ويستغنى باقتضائها التفصيل مع ذكر المصادر بعدها عن ذكر الفعل ويستغنى بلفظ ما تقدم عن لفظ القول(٢) فصارت قرينته للفظ(٣) فأشبه ما تقدم .

وقوله : " مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار(٤) " وإذا له صراخ صراخَ ثكلى " وإذا له دقّ دقك بالمنخار حبّ القلقل ؟ .

قال الشيخ : ضابط هذا أن يتقدم اسم فعل يعنى مصدرا منسوبا إلى من قام به وبعده مصدر فى معناه فإنه ينتصب على الوجه المختار

---

١) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : (٤) .
٢) الفعل فى (ب) .
٣) " لفظ " فى الأصل بدون لام .
٤) المفصّل ص ٣٢ .

فيستغنى بما تقدم من ذكر اسم الفعل المنسوب عن الفعل الناصب لأنه قرينته ولفظه كما تقدم ، وعمل الناصب له نفس ما تقدّم فيقوم مقام الفعل أو الناصب(٢) له فعل مقدر فيه خلاف بين النحويين(٣) .

ظاهر كلامه أنه فعل مقدر ، لأن الكلام فى تقسيم ما ينتصب بفعل واجب اضماره ، وعلى التقدير الآخر لا يكون منصوبا بفعل مضمر .

وقولنا ، اسم فعل منسوب إلى من قام به ، احتراز من أن يكون غير اسم فعل كقولك : فإذا له يَديد الثور ، واحتراز من ألاّ يذكر شئ فى موضعه أصلا كقولك : فإذا له صوت صوت حمار .

وقولنا : إلى من قام به ، احتراز من قولك : فإذا له صوت صوت حمار .

وقوله : " ومنه ما يكون توكيدا إمّا لغيره أو لنفسه(٤) " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : التوكيد لغيره(٥) ، أن يتقدّم جملة

---

١) المفصّل ص ٣٢ .
٢) والنصب له فى " ع " .
٣) فى الكتاب ١ / ٣٥٥ ، هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على اضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوت حمار ، ومررت به فإذا له صراخ الثكلى وقال الشاعر :ـ
مقذوفة بدخيس النحض بازلها : له صريف صريف القعو بالمسد
فإنما انتصب هذا لأنك مررت به فى حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت : له صوت عَلِمَ أنه قد كان ثَمَّ عمل ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوّت فحملت الثانى على المعنى . الكتاب ١ / ٣٥٥ .
٤) المفصّل ص ٣٢ .
٥) كقولهم : هذا عبد الله حقا وهذا عمرو غير ما تقول وأجدّك لا تفعل كذا .

معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعددا .

والتوكيد لنفسه (١) ، أن تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متحدا .

قوله : " أجدك لا تفعل كذا " .

أصله ، لا تفعل كذا جدًّا فالجملة بالنسبة إلى " جدًّا " محتمل لغيره فصار توكيدا لغيره ، ثم أضيف إلى فاعله ، كقوله تعالى (٢) : " صنع اللّه (٣) " ثم دخلت الهمزة للانكار فالتزم تقديمه لأجل الهمزة ، ثم كثر في الستفهم حتى استعمل استفتاحا فلذلك وقعت بعد الجملة الانشائية كقولك " هل تفعل كذا ولا تفعل كذا والانشائية هي التي لا تحتمل صدقا ولا كذبا .

قوله : " ومنه ما جاء مثنى : " وهو لبيك وسعديك (٤) .

---

١) مثاله له علي الف درهم عرفا قال الشاعر : ـ

إني لأمنحك الصدود وانني : قسما إليك مع الصدود لأميل

ف قسما تأكيد للحاصل من الكلام السابق من " ان واللام التأكيد .

٢) ساقط في الأصل .

٣) النمل : ٨٨ .

٤) المفصل ص ٣٣ .

ولبيك ، مأخوذ من ألبّ بالمكان إذا أقام به وألبّ على كذا إذا أقام عليه ومعناه للتكثير القاموس ١ / ١٢٦ .

سعديك مأخوذ من أسعد يسعد إسعادا قال صاحب القاموس في باب سعد وأسعده أعانه ولبيك وسعديك أي إسعادا بعد إسعاد القاموس ١ / ٣٠١ .

وفي ابن يعيش ١ / ١١٨ سعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة .

و " لا حول ولا قوة " مصادر لـ " يسمل " وحوقل " .

وإنما سبحان الله مصدر لفعلٍ في معنى البراءة أو التنزيه لا يُظهر فعله ، فكأنه قال : برئ الله من السوء براءة .

وعمرَكَ الله ، مذهب سيبويه (١) أنها منصوبة على المصدر تقديره : عمرتك الله تعميرا ، حذف عمرتك ووضع عمرَكَ موضع التعمير مضافا إلى مفعوله وبقي اسم الله منصوبا على ما كان عليه والدليل على كونه مصدرا وقوعه موقع الفعل في قول الشاعر :

---

١) وفي الكتاب ١/٣٢٢ هذا باب أيضا من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ، وتصرفها أن تقع في موضع الجر والرفع وتدخلها الالف واللام ، وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله وقعدك الله إلا فعلت إلى أن قال في نفس الصفحة " وكأنه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله ، قال عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله فصارت عمرك الله وقعدك الله منصوبة بـ عمرتك الله كأنك قلت عمرتك عمرا ونشدتك نشدا ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به .

وتلخيص الكلام أنّ عمرك الله منصوب على حذف الزوائد وعليه المبرد في المقتضب ٢/٣٢٨ وأبو علي الفارسي في مسائل الشيرازيات ص ٢٥ مخطوط تحت رقم ٤ للنفة مكتبة الدراسات بالجامعة الاسلامية .

وللمبرد رأي آخر في نصب " عمرك " وقعدك ، وهو أن تكون منصوبا على نزع الخافض ذكر ذلك في المقتضب ٢/٣٢٧ .

ونقل ابن الشجري في أماليه رأيا ثالثا في " عمرك " ونصبه

عمرتك اللّه إلاّ ما ذكرتِ لنا : هل كنتِ جارتَنا أيّامَ ذى سلم (١)

فهو بمعنى عمرك اللّه ، وإذا وقع فى موضع عمرتك وهو ، بمعناه وجب أن يكون مصدرا كما كان سميا مصدرا لذلك .

وذهب غيره إلى أنّ " عمرك اللّه " منصوب على أنّه مفعول به بفعل مقدّر لا مصدرا ، كأنّه قال : سألت عمرك اللّه أى سألت حياتك اللّه .

ومذهب سيبويه أولى لأوجه أحدها أنّا اتفقنا على أنّ " سقيا " مصدر وهذا مثله فيجب أن يكون مصدرا ، الآخر أن حذف الفعل النّاصب للمصدر أكثر من حذف الفعل النّاصب للمفعول فجعله على الأكثر أولى .

الآخر أنّ جعله مصدرا تكون فيه قرينة تدلّ على الفعل ، والآخر أنّه لو كان مفعولا بفعل مقدّر لكان تقديم اللّه هو الوجه ، لأنه المفعول الأوّل للفعل المحذوف ، ولمّا لم يجز دلّ على أنّه ليس بمفعول .

قوله : " قِمَدَكَ " .

قال الشّيخ : الكلام فيه كالكلام فى " عمرك اللّه " إلاّ أنّه لم يأت من

لأبى الملاء المعرى ، وهو أنّ " عمرك " مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام إذا زرته ونصب " عمرك " بتقدير أذكرك عمرك اللّه أى زيارتك .

وهذا القول كما قال ابن الشّجرى مخالف لما ذهب إليه نحويو النّحويين .

انظر : أمالى ابن شجرى ١/٣٥٢ .

(١) انظر : رقم ٢/٤٢٤ البيت للأحوص الكامل ٧٦٠ ، اللسان مادة عمر ، الخزانة ١/٢٣١ ابن الشجرى ١/٣٤٩ .

" تمدك الله " قمدتك الله كما جاء من عمرك الله عمرتك الله إلا أنه يقدر قمدك الله بمعنى : سألت الله أن يكون صاحبك .

وقمدك ، بهذا المعنى يجب أن يكون مصدرا كما كان عمرك ، والخلاف فيه كالخلاف فيه وقد تقدم وجه نصرة مذهب سيبويه .

والنوع الثالث(١) دفرا ، معناه تنا كأنه قال نتن نتنا وسهرا إن أريد الغلبة واللّص فليس من هذا الباب لأنه يقال سهرني إذا غلبني وسهرته إذا لمته ، لأنّ هذا باب ما ليس له فعل من لفظه .

وإن أريد به تبّا وخسرانا فهو من هذا الباب وهو المقصود وأفه وتفه بمعنى : تضجرا كأنه قال : تضجّرت تضجّرا .

قوله : " وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى(٢) .

يعني بقوله : غير مصادر ، أنها ليست جارية على أفعالٍ كالانطلاق الجاري على انطلق .

وقوله : ذلك المجرى ، يعني أنها منصوبة على أنها مصادر باعتبار أنها موضوعة في هذا المحل المخصوص للمعنى الذي فعله فاعل الفعل المذكور لا يجوز اظهار الفعل معها .

---

١) أي من الأنواع التي ينتصب على المصدر بفعلٍ ليس من لفظه بل من معناه قولهم : دفرا سهرا ، وفي الكتاب ١ / ٣٥٤ ومثل ذلك تمثيلك أفّة وتفّة إذا سئلت عنهما بقولك : أنتنا ، لأن معناها وحدّها واحد .

٢) المفصّل ص ٣٢ ، ومعدها : وهي على ضربين جواهر نحو قولهم : تربا وجندلا وفاها لفيك ، وصفات نحو قولهم : هنيئا مريئا وعافدا بك وأثافيا وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب .

فهنيئاً ومريئاً ، اسم فاعل من قولهم : هنأ ومرأ ، وقائما اسم فاعل من قام ، وقاعدا اسم فاعل من قعد إلاّ أنك إذا قلت : هنيئا لك الظفر لم تعن إلاّ ليهنئك الظفر ، وقد وقع هنيئا موقع الفعل وهو الذى يعنى به المصدر .

واذا قلت : أقائما وقد قعد الناس ، فهو قائم مقام قولك أتقوم (١) ، فيجب أن يكون مصدرا ، وكذلك : أسائرا ، وليس قوله تعالى : " فكلوه هنيئا مريئا " (٢) من هذا القبيل فإنها صفات بالأصالة ، وانما جاءت نعتا للمصدر المحذوف فتقديره : أكلا هنيئا وأكلا مريئا فهى صفات حذفت موصوفاتها وأقيم الصفة مقامها .

وقوله : ومن إضمار المصدر (٣) .

قال الشيخ (٤) : ليس هذا من قياس باب الاضمار ، وإنّما هو اضمار بقرينة دلّت عليه قولك : أظنّه " وهى القرينة الدّالة على الظنّ كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتّقوى (٥) فالضمير للعدل ، واعدلوا دالّ عليه .

---

١) وهو تقدير سيبويه فى الكتاب ١/٣٤٠ والمبرد يقدر فى مثله : "أتثبت " قال فى المقتضب ص٣/٢٢٩ ، وإن شئت وضعت اسم الفاعل فى موضع المصدر فقلت أقائما وقد قعد الناس فإنّما جاز ذلك لأنه حال والتقدير أتثبت قائما ، فقائما عند سيبويه والمبرد حال لكنّهما اختلفا فى تقدير العامل تقدره سيبويه من جنس الوصف وقدّره المبرد : "أتثبت " .

٢) النساء : (٤) .

٣) الفصل ص ٣٤ ومعناها : " قولك عبدالله أظنه منطلق تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبدالله أظن ظنى منطلق ، وما جاء فى الدعوة المرفوعة ، واجعله الوارث منا محتمل عندى أن يوجه على هذا " .

٤) زيادة فى الأصل .

٥) المائدة : ٨ .

وأما ما جاء من قولهم : في الدّعوة المرفوعة : " واجعله الوارث منّا " وذلك بعد قوله : اللّهم متّعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبدا ما حييتنا واجعله الوارث(١) " محتمل عندى أن توجّه على هذا .

قال الشيخ : يحتمل عندى أن يوجه على أنّ الضمير في " واجعله " ضمير المصدر المؤكّد لجعل تقديره : واجعل جعلا .

وبعض النّاس يقول إنه ضمير المتقدّم ذكره ممّا عدّت من الأسماع والأبصار وغيرها .

وهذا باطل من حيث اللّفظ والمعنى ، أما اللّفظ فلأنّ المتقدّم ذكره جمع والضّمير مفرد فكيف يكون ضمير الجمع مفردا بل لو كان ضميرها لكان يقول : واجعلها أو واجعلهن .

وأمّا المعنى فكيف يستقيم أن يقال واجعلها ما هو عين ما يفنى ويورث الوارث منا ، فتوجه على هذا ما ذكره صاحب الكتاب من الاحتمال .

والقائل بأنّ الضمير للأسماع والأبصار وغيرها إنّ ذلك غير فاسد من حيث اللّفظ والمعنى أيضا .

أما اللفظ فيجوز أن يكون الضمير لهن ، وإن كان مفردا ، ويكون تقديره : ذلك أي اجعل ذلك المتقدّم ذكره ، وكيف لا يكون وقد قال اللّه

---

١) الحديث أخرجه الترمذى في صحيحه ٥/١٩٠ في كتاب الدعوات عن طريق أحدهما مرسل وهو عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر ، وطريق آخر عن خالد عن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر ، الحديث .

تعالى : " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا (١) "
وقوله : " وان لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه (٢) " وقوله " لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك (٣) " فأتى الضمير مفردا لجماعة ومثنى وقد حكى أن أبا عبيدة (٤) سأل رؤبة (٥) عن قوله :

فيها خطوط من سواد وبلق : كأنه في الجسم توليع البهق (٦)

فقال : كيف تقول : كأنه ولا يخلو أن تريد الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما .

فقال أردت " ذلك (٧) " وملك .

وأما جواز أن يكون للأسماع وغيرها مقصوده بالدعاء من حيث المعنى فطلب استصحاب بقائها والاستمتاع بها ملازمة إلى آخر دقيقة كما غلب من عادة الوارث ملازمته للمورثه عند الموت ، فقد حصل مما ذكرناه ، تجويز

---

١) النحل : ٦٦ .
٢) " : " .
٣) البقرة : ٦٨ .
٤) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى من تيم قرشي لا تيم رباب لغوي ورواية ولم يكن في النحو مثل الخليل وسيبويه توفي سنة مائتين للهجرة على الأشهر ، ترجمته في الفهرست ٧٩ .
٥) وهو رؤبه بن العجاج من الرجاز المشهورين .
٦) البيت سبق في ص ٣١٢ ، ص ٣٢٤ .
٧) أي كلمة ذلك .

الاحتماليـــن ، والتقديـر على الأول واجملـه الوارث مستقـرا منا ، فيكون مستقـرا وعلى الاحتمـال[1] الآخر يكون الوارث هو الفضول الثانـــــى والضمير الفضول الأول ، والله أعلم .

---

١) الاضمار في (ع) و (ح) وهو تحريف .

وفى قوله : كاليوم ، أوجه من الاعراب ، أحدها أن يكون رجلا هـــو المفعول ، ويكون قوله : كاليوم إما بتأويل : مثل رجل اليوم فيكون فيه وجهان ، أحدهما أنه صفه لنكرة تقدمت فنصب على الحال أو تكون الرؤية رؤية القلب فيكون مفعولا ثانيا ، وإما بتأويل ما رأيت مثل رؤية اليوم أى رؤية مثل رؤية اليوم وحذف الموصوف وأقيم الصفه مقامه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فيكون منصوبا على المصدر ، والرؤية رؤية العين ، لأنه لا يستقيم أن يكون مفعولا لمخالفته "رجلا" فى المعنى .

ويجوز أن يكون " رجلا " تمييزا لما فى قولك : " كاليوم " من الابهام ويكون كاليوم نفسه هو المفعول مثل قولك : على التمرة مثلها زبدا لما احتمل أن يكون المثل للزبد وغيره فميز بقوله : زبدا ، وكذلك لما احتمل قولـك : مثل اليوم الرجل وغيره ميز " برجل " وكل ما تقدم من الأوجه فى قوله : كاليوم رجلا يجرى فى قوله : " كاليوم مطلها ولا طلها (١) " ما خلا وجهـــا واحدا وهو التمييز ، فإنه يضعف ، لأن قوله : " ولا طلها " معطوف علـى قوله : " مطلها " والمعطوف بحرف النفى إنما يكون على ما انتفى لا على مـــا تعلق بالمنفى ، وكاليوم هو المنفى لا مطلها (٢) فلا يستقيم أن يكـــون معطوفا ، والله أعلم .

---

١) قطعة بيت لأوس بن حجر من قصيدة له ديوانه ص (٣) وتمامه

حتى إذا الكلاب قال لها : كاليوم مطلها ولا طلهـــا

الكلاب ، الذى يرسل الكلب للصيد .

٢) فى (ح) معطها وهو خطأ .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : دعني فأذهب جانبا * *

وقال أيضا مليا على قول الشاعر في المفضل وهو :

دعني فأذهبَ جانبا : يوما وأكفك جانبا (١) .

قال الشيخ رحمه الله : يجوز أن يكون المعنى : اتركني أتصرّف فأذهب الى جهة فأكفيك جانبا تحتاج الى كفايته بتصرّفي وذهابي .

ويجوز أن يريد : دعني يوما وأكفيك جانبا يوما أي إذا تصرفت لنفسي يوما كفيتك جهة تخشاها يوما آخر .

ووضع الاستشهاد والاعراب واضح (٢) ، والله أعلم .

---

١) منسوب في ابن يعيش لعمرو بن معدي كرب ٥٦/٧ .

٢) والشاهد قوله : وأكفك بالجزم فإنّه عطف على جواب الأمر وهو : فاذهب مع اعتقاد سقوط الفاء ، لأنه لولا الفاء لكان الجواب مجزوما فعطف على توهم سقوط الفاء ، مثله في ذلك قول الشاعر :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى : ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

فعطف قوله " على سابق " على خبر " ليس " وهو " مدرك " على توهم وجود الباء في " تدرك " لأن الباء كثرا ما تدخل في خبر " ليس " .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصّل : أيا راكبا إمّا عرضت * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر في المفصّل :

أيا راكبا[1] إمّا عرضت فبلّغن : نداماى من نجرانَ ألاّ تلاقيا

قال الشيخ رحمه الله : يجوز أن يكون " أنْ " مخففة من الثقيلة[2] ويجوز أن يكون مفسّرة ، لأنّ قوله : " فبلّغن" فيه معنى القول ، والله أعلم .

---

١) في المفصل ص ٣٦ " فيا راكبا " والبيت لعبد يغوث سيبويه : ٢٠٠/٢ المقتضب ٢٠٤/٤ الخصائص ٤٤٨/٢ أمالي القالي ١٣٢/٣ ، الخزانة ٣١٣/١ .

وموضع الشاهد عند سيبويه نصب " راكبا " على أنه منادى غير مقصود أي تكوه غير مقصودة كقول الرجل أو الأعمى يارجلا خذ بيدي .

أما المصنف فالشاهد عنده في "أن " من قوله : " أن لا تلاقيا " كما ترى .

٢) في قوله : " ألاّ تلاقيا " .

نجران : مدينة بالحجاز من شرق اليمن معجم البلدان ٢٦٦/٥

نداماى ، جمع نديم أي شاربوه الذين يشربون معه الخمر

عرضت : أتيت العروض وهي مكة والمدينة .

* * الكلام على قوله في الفصل من قول الشاعر : أبني لبيني لستم * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر(١) في الفصل ، وهو :

قال الشيخ (٢) رحمه الله : يجوز أن يكون في " ليس (٣) ضمير الشأن ويجوز أن يكون فاعلها مضمرا يعود على اليد لما تقدّم ذكرها ، ويجوز أن يكون " عضد " اسمها و "لها " خبرها .

ومعناه أنه يصفهم بعدم النّصرة ، وأن نصرتهم كلا نصرة ، فإن اليد لا عضد لها لا نصرة لها ، والله أعلم .

---

١) وهو أوس بن حجر .
انظر : ديوانه ٢١ سيبويه ٢/٣١٧ ، المقتضب ٤/٤٢١ ، ورواية سيبويه : " يابنى " موضع : " أبنى " .

٢) زيادة على الأصل .

٣) أى في قوله : ليست لها عضد .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل: * *

وهو : أبا خراشة أما أنت ذا نفـــر:

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[١] في المفضل وهو :

أبا خراشة أما أنت ذا نفـر : فإنّ قومي لم تأكلهم الضبـع[٢]

معناه أنه يمدحهم[٣] ، أي أنا بخير لا تأكلنا السنون ولا يضرنا ضـار لأجل أن كنت ذا نفر ، يعني أنا بنعمه ما دمت في نعمة ، والله أعلم

---

١) منسوب في ابن يعيش ٢/٩٩ لعباس بن مرداس والبيت مذكور فـي الخزانة ٢/٨٠ ، وابن الشجري ١/٣٤ .

٢) الضبع هنا السنة المجدبه .

٣) يمدحه في (ب) .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : يا قر إن أباك حبي خويلد * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في المفصل : وهو

يا قر[2] ان أباك حبي خويلد : قد كنت خائفة على الاحماق[3] .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : حبي خويلد ، بدل أو عطف بيان من " أباك " وكان اسمها وخبرها خبر " ان " .

ومعناه : إنني كنت أرى من أبيك مخايل تدلّ على أنه يلد ولدا أحمق لأن ذلك يشعر بتحقيق ذلك فيه أي كان ذلك معروفا من أبيك قبل أن يلدك فهذا أبلغ من دعوى الحمق فيه الآن ، وادراك مثل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتعبير وانما هي أمور في الغالب تدرك بالقوة التي جعلها الله تعالى في أهل هذا اللسان .

والجار والمجرور متعلق بـ " خائفة " يقال : خفته على كذا أي خفت منه ، والله أعلم .

---

١) البيت مجهول القائل وينسبه بعضهم لذي الرمة وليس في ديوانه .

٢) قر ، اسم رجل يسمى قره فهو مرخم .

٣) هو مصدر من أحمق الرجل إذا ولد له ولد أحمق كأنه يقول له أنت أحمق والحمق ليس أمرا طارئا فيك بل كان قديما .

وموضع الاستشهاد عند الزمخشري هو اقحام " حبي " بين " اباك " و " خويلد " .

وابن يعيش في شرح المفصل يجعل " حبي " صفة لموصوف محذوف كأنه قال ابن أباك الشخص الحي خويلد . ابن يعيش ٣ / ١٥ .

* * الكلام على قول الشاعر: وكمتا مدماة كأنّ متونهـا * *

وقال أيضا معليا على قول الشاعر(١) في الفصل وهو :

وكمتا (٢) مدماة (٣) كأن متونها(٤) : جرى فوقها واستشمرت(٥) لون مذهب(٦)

يصف خيلا بحسن الألوان كأنّها اشبهت الدم ، كأنّ متونها ، أى كأن ظهورها جرى فوقها لون الاذهاب أو لون شئ مذهب .

واستشمرته ، أى جعلته شعارها ، يقال : استشمرت الثوب إذا جعلته يلى الجسم ، وسمى شعارا من ذلك ، وموضع الاستشهاد منه ظاهر(٧) والله أعلم .

---

١) وهو الطفيل الغنوى .
انظر : سيبويه ١ / ٧٧ والايضاح العضدى ص ٦٨ والانصاف ١ / ٨٨ وفى المقتضب ٤ / ٧٥ بدون نسبه .

٢) كمتا : جمع أكمت وهو حمرة يخالطها سواد .

٣) مدماة : من دمى يدمى يريد أنها شديدة الحمرة مثل الدم .

٤) متون : جمع متن وهو الظهر .

٥) استشمرت ، جعلته كشعار لها والشعار من الثياب ما يلى الجسد والدثار ما فوقه .

٦) مذهب : اسم مفعول من أذهب وهو التمويه بالذهب .

) وهو قوله " جرى " واستشمرت " حيث اجتمع العاملان لمعمول واحـــد والمعمول " لون مذهب " فاختار الشاعر اعمال الثانى وهو مذهب البصريين والذى يدل أنه أعمل الثانى أنه لو كان أعمل الأول لأضمر فى الثانى ورفع " لون " وكان يقول : جرى فوقها واستشمرته لون مذهب .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل وهو: إذا هي لم تستك * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في المفصل :

إذا هي لم تستك بعود أراكة[2] : تنخل[3] فاستاكت به عودا سحل[4]

يعني أنها يتخير لها ما تستاك به ، وعود الأراك هو المختار عندهم للسواك فإذا لم تستك به لأمر لم تعدل إلا إلى ما يتنخل به ويختار من الاسحل فيكون ما يختار منه لجودته تقارب الأراك ، والله أعلم .

---

١) هو عمرو بن أبي ربيعة ، ملحقات ديوانه ٤٩٠ وينسب أيضا لطفيل الغنوي ورجح الاستاذ عبد السلام هارون أن يكون له وأن الأصمعي نبه على ذلك . الكتاب ١/٧٨ .

٢) عود أراكة ، نوع من السواك .

٣) تنخل ، اختير .

٤) نوع من السواك أيضا .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفضل : لا تسهنى فلستَ بسهنى * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] فى المفضل وهو :

أيها الشاتمى ليحسب مثلى : إنما أنت فى الضلال تهيم

لا تسهنى فلست بسهنى : إن سهنى من الرجال الكريم

قال ابن الأعرابى وثالثها :ـ

ما أبالى أنبّ بالحزن نيسى : أم لحانى بظهر غيب لئيم

قال الشيخ رحمه الله تعالى : معناه أنك عالم بأنّ قدرك دون قدرى وأنك لست بشاتمنى وإنما تفعل ذلك لتظهر بالمشاتمة إنّ ثم مماثلة لما يظهر بها من المعادة مع علمك بخلافه ، ثم رد بعجز البيت هذا الغرض الذى قصد ، فقال إنما أنت فى الضلال تهيم ، يعنى أن المشاتمة إنما يستدلّ بها على المماثلة عند تقارب الشخصين فأما عند التباعد فلا ، لوضوح نفسهما فجعله فى فصل ذلك الذى لا يتم به الغرض المقصود عند العقلاء لركوبه التعاسيف التى تضر ولا تنفع ولذلك قال : تهيم .

يقال : هام على وجهه إذا سلك غير الطريق ، وموضع استشهاده فى قوله : الشاتمى فى صحة اضافة ما فيه الالف واللام الى المضمر المتصل كقولك : الضاربى والضارباتى .

ومفعول ما لم يسمّ فاعله مضمر مستتر يعود على الشاتمى ، لأنه بمعنى

---

١) وهو حسان بن ثابت الأنصارى ديوانه ٣٧٨ ، أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٣٤ ، الخزانة ٤ / ٤٦١ .

الذى يشتمنى ، وهو وان كان مخاطبا إلا أنه لما وصفه بالمجرور[1] أجرى الضمير على لفظ الغيبه كقولك : أنت الذى ضرب وهو أحسن من قولك : أنت الذى ضربت قال الله تعالى : " يأيها الذى نزل عليه الذكر[2] " ولو جاء على الخطاب لقال يا أيها الذى نزل عليك الذكر .

وانما كان كذلك ، لأن " الذى " من ألفاظ الغيبة وضمير ألفاظ الغيبة غيبة فلذلك جاء الفصيح[3] بضمير الغيبة ، والله أعلم .

---

١) الموصول فى (ب) .

٢) الحجر : ٦ .

٣) يقصد القرآن ، لأن القرآن جاء على أفصح اللغات .

* * الكلام على قول الشاعر : بحيهلا يزجون كلّ مطيةٍ * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر(١) فى الفضل وهو :

بحيهلا يزجون(٢) كلّ مطية(٣) : أمام المطايا سيرها المتقاذف(٤)

يريد أنهم يسرعون فى السير فهم يسوقون المطايا بهذا الصوت لتسرع فى سيرها .

وقال : أمام المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها بخلاف سوق الأواخر .

وقال : سيرها المتقاذف ، يعنى أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفا والتقاذف ، الترامى فى السير وإذا سبق المتقاذف كان سيره أبلغ مما كان عليه .

وأمام المطايا ، فى موضع وصف لمطية(٥) و " سيرها المتقاذف " جملة ابتدائية واقعة صفة لـ " مطيه " والجار والمجرور متعلق بيزجون ، والله أعلم .

---

١) منسوب فى الكتاب ١/٣٠١ لنابغة الجعدى ، والمقتضب ٣/٢٠٦ لـه أيضا وشرح شواهد الشافيه ٤٧٨ ، والخزانة ٣/٤٣ ، وقيل انـه لمزاحم العقيلى أبيات سيبويه للسيرافى ٢/٣٠٥ .
واستشهد به سيبويه على حكاية " حيهلا " وتركه على لفظه ، الكتاب ١/٣٠١

٢) يزجون : يسوقون وهو من الازجاء ومنه : " يزجى سحابا " .

٣) دابـة .

٤) الترامى فى السير .

٥) ويجوز أن يكون " سيرها " فاعلا للظرف وهو " أمام " لا مبتدأ وذلك لاعتماده على الموصوف فيكون المتقاذف صفة للسير والجملة من الفعل والفاعل صفـة لـ " مطية " ، انظر : شرح أبيات المفصل لسيد بدر الدين المفصل ص١٥٣

* * الكلام على قول الشاعر في الفضل : عدس مالعباد عليك إمارة * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في الفضل :

عدس[2] مالعباد عليك إمارة : أمنت وهذا تحملين طليق

معناه أنه لما أمر الخليفة بتخليصه من حبس عباد وركابه وتسييره ، أشد مخاطبها لدابته في أنه لم يبق لعباد عليه حكم .

وقال أمنت : يعني من حكم عباد ، وإذا لم يكن له حكم على دابته فلئلا يكون عليه حكم أولى .

وقال : وهذا تحملين طليق يعني نفسه ، ووضع[3] استشهاده ظاهر ، والله أعلم .

---

١) هو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ديوانه ص ١٧٠ ، الخزانة ٢ / ٥١٥ ، السيوطي ٣/٢٩١ ، الأغاني ١٨/١٩٦ ، وفي بعض الروايات نجوت موضع أمنت .

٢) وهو زجر للبغال .

٣) وهو قوله : وهذا تحملين ، حيث جاء اسم الاشارة على معنى الموصول على مذهب الكوفيين وهو عند البصريين شاذ لأن " ذا " لا تكون عند سيبويه موصولا الا اذا تركبت مع " ما " كقوله تعالى " ماذا ينفقون " .

وتخريجه عند البصريين أن " هذا " اسم اشارة بدليل دخول هاء التنبيه عليه وهو مبتدأ و " طليق " خبره و " تحملين " حال والتقدير : هذا طليق محملا .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : ليهك يزيد ضارع * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر(١) في المفضل وهو :

ليهك يزيد ضارع(٢) لخصومة : ومختبط(٣) مما يطيح(٤) الطوائح

معناه أن هذا الممدوح الذى هو " يزيد " كان رجلا عظيما يقصد فى النصر في المطاء فيقصده الضارع للخصومة لينصره وهو المائل إليها ، ويقصده المختبط مما تطيح الطوائح ، وهو الذى أصابته شدة السنين .

والطوائح ، الشدائد يقصده ليدفع عنه بالمطاء شدّة ما أصابه من ذلك ، فوصفه بالنّصر والكرم .

وما فى قوله : مما تطيح مصدرية ، ومن ، لابتداء الغاية أو بمعنى السببيّة ، فالأول على أنّ ابتداء الاختباط من الاطاحه أو سبب الاختباط الاطاحة ، والله أعلم .

---

١) منسوب فى الكتاب ١/٢٨٨ لحارث بن نهيك وكذا فى الايضاح العضدى ص ٧٤ وعند ابن يعيش أنه لابن نهيك النهشلى وفى المقتضب بدون نسبة .

٢) من الضراعة وهى التذلل والخضوع .

٣) المحتاج الذى يطلب المعروف بلا سابق معرفة .

٤) وهو الهلاك أى هلك وسقط وفيه لغتان : طاح يطيح وطاح يطوح وجمعه هنا على طوائح ، جمع غير قياسى لأن فعله رباعى فقياسه جمعه مطاوح كمكارم فى " أكرم " أو مطيحات .

والشاهد فيه أن ضارع ارتفع بفعلٍ مقدّر وهذا على روايه يهك بالبناء للمفعول ، كأنّ قائلا قال من يهكه ؟ فقال : ضارع .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : يا لعنة اللّه والأقوام كلّهم * *

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في المفصّل :

يالعنة اللّه والأقوام كلّهـــم : والصالحين[2] على سمعان[3] من جار

قال الشيخ رحمه اللّه : يجوز في " الصالحين " الرفع عطفا على الموضع[4] المعنى : يا قوم لعن الله والأقوام والصالحون ، والخفض ظاهر ، والرفع مثـــل قولك : أعجبني ضرب زيد وعمرو عطفا على موضع " زيد " إذ موضعـــه رفع[5] .

و من ، في قوله : " من جار " للبيان فتتعلّق بمحذوف تقديره علـــى سمعان الحاصل من الجيران أو حاصلا من الجيران ، واللّه أعلم .

---

١) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه الخمسين ٢/٢١٩ .
انظر : ابن يعيش ١/٢٤ والشاهد عند سيبويه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه فكأنه قال : يا قوم لعنة اللّه .
ويجوز أن يكون " يا " للتنبيه ولا يكون هناك مدعو محذوف .

٢) رواية المفصل والصالحون ص ٤٨ .

٣) سمعان — اسم رجل يروى بفتح العين كقحطان وبكسرها كعمران .

٤) أي على موضع لفظ الجلالة لأنه فاعل في المعنى لأنه من اضافة الصدر إلى فاعله .

٥) أي بالفاعلية .

* * الكلام على قول صاحب المفصّل : فى ترخيم عمرو * *

وقال أيضا معلّيا على قوله فى المفصّل (١) فى الترخيم فى " عمرو " فقال (٢) إذا رخّم كيف تقول على لغة يا حارِ ويا حار ، إن كان المحذوف مرادا كتب (٣) بغير واو ، لأنّها زيدت فيها فرقا بينه وبين عمر" وإذا اتصلت به " ويه " سقطت الواو .

فإذا كانت مرادة كان حكمها حكم الموجود ، وإن كان المحذوف نسيا منسيا فتثبت الواو ، قال : وهذا وإن لم يذكره أحد إلا أنّ هذا نفقهه لجريه على القواعد ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٤٨ .

٢) أى المصنف .

٣) تكتب فى (ب) .

* * الكلام على حذف المنادى فى المفصّل * *

وقال أيضا معلقا على قوله فى المفصّل [1] فى حذف المنادى فى قولـه: يا بؤس لزيد لو لم يكن المنادى محذوفا لوجب نصبه ، لأنّه حينئـذ [2] مشبه بالمضاف من أجل طوله فلذلك رفعه فقال [3]: يا بؤس لزيدٍ بمعنى يا قوم بؤس وهو مرفوع بالابتداء ، والجار والمجرور الخبر ، وهو من باب ويل ووس [4] لزيد ، والله أعلم .

---

١) انظر : المفصل ص ٤٨ .

٢) سقط فى (ع) .

٣) « الفاء فى (ح) .

٤) أى فى قولهم : ويل لزيد ووس له وفيه اعرابان ، أولهما ، إن أضفت « ويل » و « ويس » إلى ضمير لم يكن إلاّ النصب تقول : ويله وويحه وإنّما كان ذلك لأنها مصادر .

والاعراب الثانى ، ان أفردت ولم تضف فأنت مخير بين النصب والرفع تقول : ويل لزيد وويلا له ، أما النصب فلأنك تدعو عليه .

وأما الرفع فلأنك تخبر أن هذا الأمر ثابت له ومستقر ففى حالة الرفع يكون ويل مبتدأ و « له » خبره ومثله قوله تعالى : ويل للمطففين ولمزيد من التفصيل .

انظر : المقتضب للمبرد ٣٠/٢٢٠ .

* * الكلام على قوله فى المفصل : وهو جواب لمه * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائه على قوله فى المفصّل وهو جواب لمه (١) .

قال الشيخ : لا يجوز تنوين " جواب " لأنه يفسد المعنى لأنك إذا نونته تعذرت (٢) الاضافة ، وإذا تعذرت الاضافة والجواب جواب قولك لمه بكمالها فإذا نونت احتجت إلى أن توصل معنى الجواب إلى متعلّقة بسلام .

فإن جعلتها هذه اللاّم صار الجواب جوابَ قولك : مه لا جوابا لقولك لمه .

نعم لو قلت هو جواب للمه لكان مستقيما لأنّ اللاّم الاولى هى الموصلة ولمه التى بعدها هى المقصودة نسبته الجواب إليها ، واللّه أعلم .

---

١) لم أجده فى المفصل .

٢) تعددت فى (ب) وهو تحريف .

فهلا نفس ليلى شفيعها :

انظر : الرضى على الكافية ٢ / ٣٨٧ .

يكون فيها معنى الطلب لاستحالة طلب الفعل بعد مضى وقته وإذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذّر النصب بعدها بالفاء والجزم بغير فاء ؟ .

فالجواب أنّها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب فى الوقت الذّى كان صالحا له ، وإنّما أوقع بعدها الماضى تنبيها على أنّ المطلوب منه ذلك ، ففوته حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ واللّوم على ترك المطلوب فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدّر فى وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر فى المفضل * *

يسقون من ورد البريص عليهم :

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة على قول الشاعر[1] فى المفضل يسقون من ورد البريص عليهم : بردى يصفق بالرحيل السلسل

يجوز أن يكون المراد مدح ماء بردى وتفضيله على غيره ومعنى يصفق أى يمزج يقال : صفقته إذا مزجته ، والرحيق الخمر ، والسلسل السهل كالسلسال والسلسبيل أى كأنه ممزوج فأسقط التشبيه كعادتهم فى المبالغة .

---

١) وهو حسان بن ثابت الأنصارى .
انظر : المفصل ص ١٠٥ ديوانه ص ٧٤ منهج السالك ٢/٩٦ ، أوضح المسالك ٢/١٨٦ .

لقد تولى المصنف شرح معظم مفردات البيت ، أما موضع الاستشهاد من البيت فهو قوله : بردى يصفق ، فإن جملة " يصفق " صفة لـ " بردى " وبردى مؤنث وكان القياس أن يقول تصفق بالتاء قالوا إن الشاعر قصد المضاف وهو ماء بردى لكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وأعطاه حكمه فى التأنيث .

فكما قام المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير كذلك قام مقامه فى التأنيث وذلك فى مثل قول الشاعر :

مرت بنا نسوة خوله : والمسك من أردائها فافحه

قال فافحة والقياس أن يكون فافح لأن المسك مذكر ، قالوا إنه أراد المضاف وهو رائحة كأنه قال : رائحة المسك لكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ويجوز أن يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكرم وأنهم لا يسقون الماء إلا ممزوجا بالخمر لسعتهم وكرمهم وتعظيمهم من يرد عليهم .

والبرمي يقال إنه موضع بدمشق وقال قوم هو بالضاد والمراد بـ" بردى " ماء بردى ولذلك ذكر الضمير . والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصل * *

متى تلقنى فردين ترجف

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر (١) فى المفصل (٢) :

متى تلقنى فردين ترجف : روانف اليتيك وتستطارا

يجوز أن يكون (٣) معطوفا على " ترجف " والحقت به فوق التأكيد الخفيفه فقلبت الفا فى الوقف ، إلاّ أنّ الحاق فوق التأكيد فى جواب الشّرط ضعيف .

ويجوز أن يكون منصوبا على أحد وجهين ، أحدهما مذهب الكوفيّين بالواو التى يسمّونها واو الصّرف مثلها عندهم فى قوله تعالى : ويمحُ عن كثير ، ويعلمَ (٤) فى قراءة الأكثرين .

---

١) هو عنترة بن شداد العبسى ، ديوانه ص ٤٣ من قصيدة طويلة يهجو بها عمارة بن زيدا وأول القصيدة :

أحولى تنفض استك مذرويها : لتقتلنى فهيا أنا ذا عمارا

٢) انظر : المفصّل ص ٦١ .

٣) أى تستطارا

الشّاهد عند الزّمخشرى مجىء الحال وهو " فردين " لبيان هيئة الفاعل والمفعول معا والشّاهد عند المصنّف قوله " وتستطارا " أنّه يحتمل النّصب والجزم ، الجزم عطف على " ترجف " والنّصب على أن الواو فى و " تستطار " واو الصّرف .

٤) الشورى : ٣٥ وهى قوله تعالى : " إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره إنّ فى ذلك لآيات لكلّ صبّار شكور أو يوبقهن بما كسبوا ويعف

عن كثير ويعلم الذين يجادلون فى اياتنا مالهم من محيص .

والمراد بواو الصرف عند الكوفيين هى الواو التى تأتى فى مثل قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فعند الكوفيين أنّ الفعل " تشرب " منصوب على الصرف ، والمراد أنه منصوب على الصرف أنّ الثانى مخالف للأول أى " لا تأكل " مخالف لـ " وتشرب " من حيث أنّه لا يحسن تكرير العامل فيه فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وأنّ المراد بقولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الأول ونصب الثانى : المنهى عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا مفردين فلو طعم كلّ واحد منهما منفردا لما كان مرتكبا للنهى ولو كان فى نية تكرير العامل لوجب الجزم فى الفعلين جميعا فكان يقال لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن فيكون المراد النهى عنهما منفردين ومجتمعين فلو طعم كلّ واحدٍ منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهى ، لأنّ الثانى موافق للأول فى النهى لا مخالف له بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإن الثانى مخالف للأول فلمّا كان الثانى مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته له وصرفه عنه ناصبا له وصار هذا كما قالوا فى الظروف الواقعة أخبارا للمبتدأ فى نحو : زيد عندك ، وفى المفعول معه فى نحو لو تُرِكَ زيدٌ والأسد لأكله .

أما البصريون فالفعل عندهم منصوب بأن مضمرة بعد واو المعيّة فى مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن وفى مثل قوله تعالى : إن يشأ يسكن الرّياح فيظللن رواكد على ظهره إنّ فى ذلك لآيات لكلّ صبّار شكور ثم قال أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير عطفا على جواب الشرط وهو " يسكن " ثم قال : وَيَعْلَمَ بعد قوله تعالى : ويعفُ .

فعند الكوفيين " يعلمَ " منصوب بواو الصرف كما مر وعند البصريين أنه منصوب بأن مضمرة بعد الواو فكأنّه قيل : وأنْ يعلمَ .

والثانى مذهب البصريين وهو أن يكون معطوفا على مقدّر مثلها عندهم فى قوله تعالى : و " يعلمَ " أى لينتقم ويعلم إلا أنه لا يمكن تقدير الفعل المنصوب ، لأنه فى المعنى سبب ، ولو قدّر فعل منصوب لكان مسبّبا فينبغى أن يكون التقدير لاسم منصوب مفعول من أجله كأنه قيل : ترجف روانف اليتيك واستطارةً فلما اتى بالفعل موضع استطارة عطفا على حينٍ مقدّر وجب أن يكون منصوبا مثله فى قولك : أريد اتيانك وتُحدّثَنى .

والروانف ، أطراف الاليتين واحدته رانفة ، وتستطارا بمعنى يطلب منك أن تطير خوفا ومنه قوله : أقول لها وقد طارت شَعاعا (١) .

وقال ههنا وتستطار فإنه طلب منه أن يطير من الخوف والضمير فى وتستطارا للمخاطب لا للروانف ولا يطلب من الروانف استطارة وإنما المقصود طلبه من المخاطب ، والله أعلم .

ونقل عن أبى عمر الجرمى أن الواو فى الايه وأمثالها ناصبة بنفسها لكونها خرجت عن باب العطف ، فيكون فى المسألة ثلاثة مذاهب .
انظر : الانصاف ٢/٥٥٥ .

(١) ينسب لقطرى بن فجاءة البيان والتبيين ٢/١٧٩ .
وعجزه : من الأبطال ويحك لن تراعى .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفضل: * *
على أنها تعفو الكلوم وإنما

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] فى المفضل وهو :

على أنها تعفو[2] الكلوم[3] وإنما : نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى

قال الشيخ[4] رحمه الله " على " هذه تقع فى شعر العرب وكلامهم كثيرا والمعنى فيها استدراك واضراب عن الأول ، ألا ترى انك إذا قلت لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله كان استدراكا لما تقدم واضرابا عن تحقيقه ، وكذلك قوله فى البيت الذى قبله :

فو الله لا أنسى قتيلا رزئته[5] : بجانب توسى ما مشيت على الارض

ثم قال على أنها تعفو الكلوم الخ ، لأن المعنى على أن العادة نسيان المصايب إذا تطاولت والجزع على ما كان من المصايب قريب العهد وهذا اضراب واستدراك لما تقدم من قوله : لا أنسى الخ وكذلك قوله وهو أيضا فى الحماسة .

---

١) أبو خراش الهذلى ، المغنى ١/١٥٥ ، المفصل ١٣٤ ، ابن يعيش ٣/١١٧ ، الخصائص ٢/١٧٠ ، ورواية ابن جنى : " بلى " موضع " على " فعليه فلا شاهد للمصنف .

٢) تعفو : تمحى وتندرس من قولهم عفت الديار إذا اندرست وذهب آثارها .

٣) الكلوم — جمع كلم بفتح اللام وسكونها وهى الجراح .

٤) زيادة فى الأصل .

٥) رزأ فى القاموس ١/١٦ رزأه أصاب منه ماله كارتزأ ماله ، ولعل يقصد بعد قتله للمقتول يصير مال المقتول غنيمة له

وقد زعموا أن المحب إذا دنا[1] : يمل وان النائى[2] يشفى من الوجد[3]

بكلٍ تداوينا فلم يشف ما بنا : على انّ قرب الدار خيرٌ من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع : اذا كان من تهواه ليس بذى وُدِّ

فقوله : بكلٍ تداوينا فلم يشف ما بنا ، ثمّ قال : على أنّ قرب الدار خير من البعد كالاضراب عن الأول ، لأنّ المعنى فلم يحصل لنا شفاء أصلا .

وإذا كان قرب الدار خيرا فى المعنى المراد ففيه شفاء أو بعض شفاء وكذلك قوله : على أنّ قرب الدار ليس بنافع استدراك لعموم قوله على أنّ قرب الدار خير من البعد ، فاستدراك أنّه لا يكون خيرا إلاّ مع الودّ فأبطل العموم المتقدّم فى قوله : قرب الدار خير من البعد هذا معناها .

وأما تعلّقها على الوجه الاعرابى فتحتمل أمرين ، أحدهما أن يتعلّق بالفعل المتقدم قبلها[4] كما تعلّقت " حاشا " الاستثنائية بما قبلها لكونها أوصلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الاضراب أو الاخراج[5] .

---

١) دنا : قرب .

٢) من النّوى وهو البعد .

٣) الحزن .
انظر : المغنى ١/١٥٥ عند كلامه عن " على " فقد تأثر فى تخريجه لهذا البيت بابن الحاجب تأثرا واضحا حتى فى أمثلته .

٤) أى فى البيت الذى قبلها وهو :
فو الله لا أنسى قتيلا زرتّه : بجانب قوسى ما مشيت على الأرض
على أنها تعفو الكلوم وانما : توكل بالأدنى وان جلّ ما يمضى
فـ " على " متعلّقه بـ " مشيت " فى بيت الأول .

٥) كما فى قولك : جاء القوم حاشا زيد .

وأظهر منه أن يقال إنها في موضع خبر محذوف المبتدأ كأنه قيل والتحقيق على أن الأمر كذا فتعلقها بمحذوف كما يتعلق كل خبر وجار ومجرور ، لأن الجملة الاولى وقعت غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها وحذف المبتدأ لوضوح المعنى ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر في الفضل : * *

فقلت اقتلوهـا عنكـم بمزاجهـا

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في الفضل وهو :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها : وحبّ بها مقتولةً حين تقتل

شرح في هذا البيت تبيين الأصل الذي كانت عليه " حبّ " قبل اتصالها بـ " ذا " وأنها لها كالأفعال .

ومقتولةً نصب على الحال من الضمير في " بها " و " بها " فاعل حبّ زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله تعالى : " كفى به شهيدا[2] " ومعناه واضح وقد تبيّن موضع الاستشهاد منه[3] ، والله أعلم .

---

١) هو الأخطل .
انظر : ديوانه ٢٦٣ ، ابن يعيش ١٢٩/٧ ، شرح شواهد الشافية للرضي ١٥/٤ ، ورواية الديوان " بأطيب بها " مكان " وحبّ بها "

٢) الأحقاف : ٨ .

٣) وهو قوله : حبّ وأصله حَبُبَ بفتح العين ثم حُوّل فتح عينه إلى الضم لقصد المدح والتعجب فصارت حَبُبَ ثم نُقِل ضمة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها فاجتمع المثلان فأدغما فصار حبّ .

وفي الخزانة ٩٦/٤ قال صاحب التخمير في وحبّ بها ، " بها " ها هنا دخلت ، لأنها دليل التعجّب كما قالوا : إنك من رجل عالم لم تسقط " من " لأنها دليل التعجب ، الخزانة ٩٦/٤ .

* * الكلام على قول الشاعر وهـــو : * *

أنا ابن جلا وطلاع الثنايـا

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] فى المفضل :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايـا[2] : متى أضع العمامة تعرفـــون

يعنى أننى أرتكب الأهوال ولا أجبن عنها ، وقوله : متى أضع العمامة إما أن يريد كثرة مباشرته الحروب فلا يراه الأكثر إلا بغير عمامة فقال : متى أضع العمامة يعرفنى الذى ما رآنى إلا غير متعمم ، أو يريد إنـــى مستكثر لمباشرة الحروب ولباس عدة الحرب فمتى أضع العمامة وألبس آلـــة الحرب تعرفونى ، يعنى إنى إذا حاميت عرفت باقدامى وشجاعتى .

وأما قوله : جلا ، ففيه أقوال ، قيل تقديره أنا ابن رجل جـــلا فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وقيل إن " جلا " علم[3] غلب على

---

١) هو سحيم بن وثيل .
انظر : الخزانة ١/١٢٣ ، الأصمعيات ص ٣ سيبويه ٣/٢٠٧ ، الكامل ١٢٨ ، مجالس ثعلب ١٧٦ .

٢) الثنايا جمع ثنية وهى طريق فى الجبل .
جلا ، فى القاموس ٤/٣١٣ الجلا مقصوره انحسار مقدم الشعر أو نصف الرأس أو هو دون الصلع .

٣) وهو قول عيسى بن عمر أنه علم منقول من الفعل ، وعند سيبويه أنـــه جملة محكية كقول الشاعر : بنى شاب قرنا تصر وتحلب .
قال فى الكتاب ٣/٢٠٧ ، ولا نراه على قول عيسى ولكنه علـــى الحكاية ثم ساق البيت .

أبيه وقيل إنه أراد : أنا ابن ذى جلا ، وجلاء انحياز الشعر عن مقدم الرأس ، والله أعلم

و وجهه عند سيبويه وجمهور البصريين أن الوزن المشترك بين الأسماء والأفعال مثل وزن فعل لا يمنع من الصرف إذا نقل من الفعلية إلى الاسمية فلو سمّيت بـ " ضرب " لانصرف عند الجمهور لأنّ وزن لا يخص الفعل ولا يغلب فيه .

وعند عيسى يمنع من الصرف حيث نقل من الفعل إلى الاسم لأنّ فيه نوعا من الثقل بخلاف نحو : جعل إذا سمّى به وصار علما فإنه ينصرف عند عيسى أيضا ، لأنه لم ينقل من فعل وإنّما نقل من اسم .

* * الكلام على قول الشاعر في الفضل : * *

فقمت للطيف مرتاعا وأرقني

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[١] في الفضل وهو :

فقمت للطيف[٢] مرتاعا[٣] وأرقني : فقلت أهي سرت أم عادني حلم

قال الشيخ : يريد انى قمت من أجل الطيف قائما منتهبا مذعورا للقائه وأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق ، ثم ارتبت لعدم الاجتماع هل كانت على التحقيق أو كان ذلك في المنام .

ويجوز أن يريد فقمت للطيف أي قمت وأنا في النوم إجلالا في حال كوني مذعورا لاستعظامها وأرقني ذلك لما انتبهت فلم أجد شيئا محققا ثم من فرط صبابته[٥] شك أهي في التحقيق سرت أم كان ذلك حلما على عادتهم في مبالغاتهم كقوله[٦] : أأنت أم أم سالم وذلك كثير في شعرهم .

---

١) هو زياد بن حمل .
انظر : شرح ديوان الحماسة لخطيب التبريزي ص ٦٠٨ ، والخزانة ٣٩١/٢ والخصائص بدون نسبة ورواية الفضل ص ٣٥٦ " الزور " في موضع الطيف .
٢) والطيف : الخيال الزائر .
٣) مرتاعا : مذعورا .
٤) أسجرني .
٥) عشقه .
٦) أي كقول الشاعر وهو ذو الرمة وهو قطعة بيت له وتمامه
أيا ظبية الوعساء بين جلاجل : وبين النقا أأنت أم أم سالم

ومرتاعا نصب على الحال وإعرابه وموضعه [1] من الاستشهاد واضح والله أعلم .

---

١) وموضع الاستشهاد فى قوله : أهى حيث سكن الهاء والأصل فيه أهى ، لأن فيه الانتقال من الخفة وهى الفتحة إلى الثقل وهى الكسرة فلجأ الشاعر إلى الأخف وهو السكون عاملا إياها معاملة " كتف " فى تسكين عينه ، " كتف " .

* * الكلام على قول الشاعر في الفضل: * *
ونأخذ بعده بذناب عيش

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في الفضل وهو:

ونأخذ بعده بذناب[2] عيش : أجب[3] الظهر ليس له سنام وقبله:

وإن يهلك أبو قابوس يهلك : ربيع الناس والنعم[4] الزكام[5]

---

١) وهو النابغة الذبياني ديوانه ص ٧٥ ، الخزانة ٤/٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/٦٠ .

٢) بكسر الذال وهو الذنب وفي القاموس ١/٦٩ الذنابى والذنبى بضمهما والذنبى بكسر الذال الذنب .

٣) أجب الجبب محركة قطع السنام ، بعير أجب وناقة جباء ، والمرأة لا اليتين لها أو التي لم يعظم صدرها وثديها أولا فخذ لها ، القاموس ٤/١٢٢ ، والخلاصة هي الناقة التي لا سنام لها .

٤) الابل والشاء أو الابل فقط .

٥) متراكم بعضها على بعض
وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضا في الكتاب ١/١٠٠ طبعة بولاق والمقتضب ٢/١٧٩ .

وقولهم : حسن الوجه وزانه حسن وجهه ، لأن الحسن إنما هو للوجه على الحقيقة وليس فيه نقل ولا تغيير والضمير في " وجهه "عائد إلى الموصوف الذي هو الرجل في قولك : مررت برجلٍ حسن وجهه فلما كان الحسن محصورا في الوجه أرادوا أن يكون عاما في الرجل فقالوا بأن غيروا الاسلوب إلى مررت برجلٍ حسن الوجه بالاضافة وادخال الألف واللام في المضاف إليه لقصد المبالغة في الوصف ،لأن فعلهم هذا فقد نقلوا الحسن إلى الرجل بعد أن كان محصورا على

يعني إن يهلك هذا الرّجل يذهب عنا بهلاكه ما كنا فيه من الخير والنعمة والنصر فأخذ بعده في حال لا ترضى ، ثم شبهها بالذئاب وجعل لها ظهرا مقطوعا لا سنام له مبالغة في رداءة العيش الذي يكونون فيه بعده .

وقوله : أجبّ الظهر ، منصوب على التشبيه بالمفعول به وأجبّ ، مخفوض وعلامة خفضه الفتحة وهي صفة لـ " ذئاب " أو عيش ، ونصب

وجهه فقط .

ففي مررت برجل حسن الوجه ، ثلاثة إعرابات رفع الوجه على الناطيه بـ " حسن " لأنّ الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل على اعتبار أن " حسن " خال من الضمير ، لأنك إذا قدّرت وجود ضمير في " حسن " تكون قد أعملت فعلا واحدا في الفاعلين وهو الضمير المستكن في " حسن " والظّاهر وهو " الوجه " .

والثّاني نصب الوجه تشبيها به بالمفعول به ، لأنّ " حسن " مع ضمير المستكن فيه بمنزله الفعل والفاعل ولم يبق الوجه إلّا أن يكون مشبّها بالمفعول به ولا يجوز نصبه على التمييز إلّا على وجه ضعيف وقد أشار إليه المصنف ونقل ابن يعيش عن أبي علي الجواز قياسا على الجمّاء الغفير وفاه إلى فيّ ابن يعيش ٦/ ٨٥ .

الثّالث أن تضيف الحسن إلى الوجه وتجرّ الوجه بالاضافة وعلى هذه الأوجه الثّلاثة روي البيت ، أجبّ الظّهرِ بالرّفع والنّصب والجرّ .

الظهر كنصب الوجه في قولك : مررت برجلٍ حسن الوجه ، وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول .

ومنهم من جعله نصبا على التمييز ولا حاجة إليه لكونه معرفة والتمييز المنصوب إنما يكون بالنكرات .

وقول بعضهم إنه تمييز ، وإنما أتى التعريف لما كان الخفض أكثر بالالف واللام فعرفت المنتهم عليه ، وقصدوا إلى التمييز جرت المنتهم على السلام مع قصد التمييز كما جرت على ضم اللام في الحمد لله[1] لما عرفت المنتهم على الاتباع ضعيف ، ويكفي في ضعفه تشبيهه بالحمد لله ، فإنه رديء ، إذ لم يعهد لام الجر مضمومة ، وأيضا فإنه كان يجب على هؤلاء أن يجيزوا خاتم الحديد ، لأنه يقال خاتم حديدٍ وخاتم الحديد وخاتم حديدًا كما يجوز أجب ظهر وأجب الظهر وأجب ظهرا فان حسن أجب الظهر لما ذكروه حسن خاتم الحديد ولا قائل به ، والله أعلم .

---

١) في الكشاف ١/٥١ ، وقرأ ابراهيم بن أبي عبلة بضم اللام لاتباعها الدال " الحمد لله " .

وفي البحر المحيط ١/١٨ والجمهور قرؤا بضم الدال " الحمد " وأتبع ابراهيم بن أبي عبلة ميمه لام الجر لضمه الدال .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : محر نجم الجامل ... * *

وقال أيضا مليا على قول الشاعر[1] في المفضل وهو :

محر نجم[2] الجامل[3] والنوى[4] : وصاليات للقلى صلى وقبله :

أأن شجاك[5] طلل عامس : قدما يرى من عهده الكرسوّ

يجوز أن يكون مصدرا في الأصل ووصف به كما وصف بغيره من المصادر ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي ذو احرنجام ، والجامل فاعل في المعنى أضيف المصدر إليه[6] .

ويجوز أن يكون اسم مكان أضيف إلى الجامل للتخصيص كما يضاف إلى زيد ، فتكون على هذا بدلا من " طلل " بدل كل من كل ، لأن أسماء المكان لا يوصف بها وهو على الأول صفة ، والنوى عطف على " طلل " كأنه قيل أشجاك طلل وشجاك نوى .

ولا يجوز أن يكون عطفا على " الجامل " وإن قلنا إنه فاعل في المعنى

---

١) منسوب في المفضل للمجاج ص ٢٣٨ ، ولم أجد من ذكر له نسبة غير الزمخشري .

٢) اسم مكان على زنة اسم مفعول وهو مكان تجمع الابل .

٣) قطيع من الابل .

٤) حصير حول الخباء والخيمة يدفع عنها السيل يمينا وشمالا .

٥) الخزن .

٦) سقط في " ب " .

لأنّ النـوى لا يوصف بالاحرنجام ، ولا على " محرنجم "(١) إذا جمـلَ صفة لأنه ينصفه .

وصاليات ، معطوف على " طلل " وصلى صفة لـ " صاليات " كما تقول جاءني عالـم عاقـل فينتصب الصفـة لمّا أقمتهـا مقام الموصـوف ، واللّه أعلم .

---

١) أى ولا عطفا على " محرنجم " .

* * الكلام على قول الشاعر في الفضل : * *

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وقال أيضا معليا بدمشق على قول الشاعر[١] في الفضل وهو :

وأضرب منا بالسيوف القوانسا[٢] : وصدره :

أكر[٣] وأحمى للحقيقة منهم وقبله :

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا : ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

قال الشيخ رحمه الله تعالى : إن أريد بالرؤية رؤية العلم فـ " حيا " منصوب بها مفعول أول ، ومثل الحي ، مفعول ثانٍ وفوارسا مفعول أول و " مثلنا " مفعول ثان .

---

١) منسوب في الخزانة ٣/ ١٧ ٥ لعباس بن مرداس .

٢) جمع قونس وهو أعلى بيضة من الحديد أو مقدم رأس الرجل .

٣) وصف لأعدائه بحسن الكر على سبيل التهكم ووصف قومه بحسن حمايه ما يجب حمايته من الحقيق وفوق ذلك كله هم أناس يحسنون ضرب عدوهم بالسيوف فيصبحون أعداءهم بالغارات القاتلة .

وموضع الاستشهاد هو نصب القوانسا بأفعل التفضيل كما سيذكره المصنف في الصفحة التاليه .

وحقيقة ذلك عند البصريين أن القوانس منصوب بفعل مضمر دل عليه أضرب كأنه قال : يضرب لأن أفعل التفضيل عندهم وعند المصنف أيضا لا يعمل الا في النكرة لعدم تصرفه ولجموده فيكون ما بعده حينئذ منصوبا على التمييز ومثل هذا قوله تعالى : الله أعلم حيث يجعل رسالته .

وإن أريد بالعين فيحتمل أن يكون " حيا " مصبحا هو المفعول ، ومثل الحيّ ، صفة قدّمت فانتصبت على الحال .

ويجوز أن يكون " مثل الحي " هو المفعول ، وحيا مصبّحا ، إمّا عطف بيان لقوله " مثلَ الحي " وإمّا حال من الحيّ كأنه قال : مثل الحي مصبحا وأتى بحيّ للتوطئة للصفة المعنوية كقولهم : جاءني الرّجل الذي تعلم رجلا صالحا .

وصحّ الحال من المضاف إليه لأنه هنا في معنى المفعول أي لم أر مماثلا للحي في حال كونهم مصبّحين والمضاف إليه إذا كان في معنى فاعل أو مفعول صحّ منه الحال كثيره .

ويجوز أن يكون تمييزا كقولك : عندي مثله تمرا أو قمحا أو شبهه كقولهم : " على التمرة مثلها زبدا " لما في " مثل " من ابهام الذات فصح تمييزها كتمييز ما أشبهها قال الله تعالى : " أو عدل ذلك صياما "(١) وكلّ ما ذكر في ذلك جار في قوله " مثلنا فوارسا ، ف " فوارسا " مثل قوله مصبّحا ومثلنا مثل قوله : مثل الحيّ .

وقوله : أكر وأحمى ، تبيين لما ادّعاه فيما تقدّم ، فيجوز أن ينتصب بفعل مقدّر لا صفة لما تقدم لئلا يفصل بين الصّفة والموصوف بما هو كالأجنبي إذا جعلها تمييزا .

ويجوز أن يكون صفة لما تقدّم كأنها صفة واحدة إذا جعلا غير تمييز

---

١) المائدة : ٩٥ .

كأنه قال : جاءني زيد وعمرو العاقل والعالم وذلك جائز ، وأكرم وأحمى صفة لـ حيّا مصبّحا ، وأضرب منا ، صفة لـ " فوارسا " والقوانسا ، منصوب بفعلٍ مقدّر كأنه قيل عمّ يضربون فقال : نضرب القوانس لأن أفعل لا يعمل في الظاهر(١) ، وهو موضع الاستشهاد .

والمعنى أنه يصف الحي الذين صبّحوهم بأنهم على قوة وشدة وكثرة وعماية ، وإذا وصف من أخذوهم بالقوة دلّ ذلك على قوة الآخذين بخلاف ما إذا كانوا ضعفاء ، والله أعلم .

---

١) كلامه يشعر بأن أفعل التفضيل يعمل في المضمر ، والصحيح غير ذلك لأن أفعل التفضيل كما مر لقلة تصرفه لا يعمل إلا في النكرات زيد أكرم أبا اللهم إلا في مسألة الكحل كـ " ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل في عين زيد " .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفضل: * *

أتـــوا نـــارى فقلـــت الـــــخ

وقال أيضا مليا بدمشق على قول الشاعر[1] فى المفصل وهو :

أتوا نارى فقلت منون أنتـــم : فقالوا الجن قلت عِمُوا ظلامـــا وقبله :

ونارٍ قد خضأت لها بليـــل : بدارٍ لا أريد بها مقامـــا

سرى تحليـلِ راحلـة وعيـــن : أكالئه مخافـــةَ أن تنامـــا

وبعد قوله : أتوا نارى الخ .

فقلت إلى الطعام فقال منهم : زعيم نحسد الانس الطعامـــا

قال الشيخ رحمه الله : ظلاما ، منصوب على التمييز أى نعم ظلامكم كما تقول : أحسن الله صباحك .

ولا يحسن أن يكون ظرفا إذ ليس المراد أنهم نعموا فى ظلام ولا فـــى صباح وإنما المراد أنه نعم صباحهم ، وإذا حسن[2] صباحهم كان فى المعنى : نعم صباحهم .

وقوله : نحسد الانس الطعاما ، الطعام مفعول ثانٍ إما على تقدير حذف حرف خفض ، أى نحسد الانس على الطعام وإما أنه متعد بنفسه من أصله كقولك:

---

١) الأبيات منسوبة لضمير بن الحارث الطائى فى النوادر لأبى زيد ص١٢٣ وهى من شواهد المقتضب ٣٠٧/٢ وأوضح المسالك ٢٨٣/٤ والخصائص ١٢٩/١ وذكر الصيغى ٤٩٨/٤ أنها تنسب أيضا لتأبط شرا وهى أيضا فى المقتضب ، الخزانة ٢/٣ .

٢) ساقطه فى (ب) .

استغفرت الله الذنب ومن الذنب .

ويقال انس وأنس[1] بمعنى واحد وموضع الاستشهاد منه ظاهر[2] وما قبله أظهر .

وخضأت ، أى أشعلت وأوقدت يقال خضأت النار أخضؤها خضأ .

وقوله : سوى تحليل راحلة أراد سوى راحلة أقمت بها فيها بقدر تحلة اليمين .

ومن أبيات المفضل قول عوف بن الأحوص من كلام الخطيب التبريزى[3] عرضت عليه فاستجوده :

وكنت إذا منيت بخصم سوء : دلفت له فأكويه وقاع[4]

فتهدى عن قفار الصلب طورا : وطورا قد تجوب عن النخاع

منيت ، ابتليت ، ودلفت له قصدته فأكويته فتهدى الكية عن قفار صلبه وهى

---

١) وفى القاموس ٢/١٩٨ " الانس البشر كالانسان الواحد انسى وأنسى وجمع أناسى وقرأ يحيى بن الحرث وأناسى كثيرا بالتخفيف .

٢) وهو قوله " منون " يقول العلماء ان فيه شذوذين ، الأول : زيادة الواو والنون فى الدرج ، والثانى تحريك النون وهى متحركة .

٣) هو أبو زكرياء يحيى بن على بن محمد بن الحسن الشيبانى المعروف بالخطيب التبريزى توفى فى ٥٠٢ هـ ترجمته فى السير النبلاء ١٢/٦٣ ابن خلكان ٢/٣٠٧ ، معجم الادباء ٢/٢٥-٢٨ .

٤) كذا نسبها ابن يعيش وصاحب اللسان ١٠/٢٨٦ مادة وقع .
منيت : ابتليت .
خصم : مخاصم .
دلفت : تقربت اليه .
أكويه : من الكى بالنار .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل : **

وهي كانة كاللصوص المـــــرد

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر في المفصل وهو :

وهي كانة كاللصوص المـــرد وصدره : فتركن جرما عيالا أبناؤها (١)

قال الشيخ : معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناء فقراء ، لأنهم قتلوا آباءهم ، وهي كانة كذلك ، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوصا مردة .

وموضع الاستشهاد ظاهر(٢) ، ويقال لص ولص أي بين اللصوصية والجمع لصوص .

قال أبو بكر(٣) قال الأصمعي (٤) والفتح أعلى(٥) وقال صاحب الصحاح(٦) لص بضم اللام ، والله أعلم .

---

١) أنشده أبو عبيدة هكذا بدون نسبة. اللسان : "لصت" ٢/٣٨٩ ، ورواية اللسان وتركت نهدا عيالا أبناؤهم وهي كانة كاللصوت المرد

نهدا في موضع " جرما " أبناؤهم موضع أبناؤها اللصوت في موضع اللصوص .

عيالا : جمع عائل من العويل بمعنى البكاء .

المرد : جمع مارد وهو الخبيث من الجن .

٢) وهو ابدال الصاد من التاء في " اللصوت " فان أصله اللصوص .

٣) لم أدر من هو أبو بكر هذا ؟ ولعله يقصد أبا بكر ابن السراج استاذ أبي علي الفارسي وترجمته في الفهرست ص٩٢ توفي ٣١٦ .
انظر : معجم الادباء ١٨/١٩٧ .

٤) مرت ترجمته في ص

٥) في (ح) و (ب) أعلى وفي (ع) أولى وأعلى مما .

٦) وهو الجوهري ، انظر : الصحاح ٣/١٠٥٦ .

* * الكلام على قوله فى المفصّل: * *
فى عمرك اللّـــه وقعدك اللّـــه

وقال أيضا مليا بدمشق فى رجب سنة أربع وعشرين وستمائة على قول صاحب المفصّل : عمرك الله وقعدك الله .

قال الشيخ رحمه الله : فيهما فائدة ، لأنّه إذا ثبت أنّ الواضع(٢) الله تعالى وثبت أن من لغة العرب لفظا يطلقون على البارئ لم يحتج إلى إذن من الشّارع لثبوت أنّ الله تعالى هو الواضع .

وإن قلنا انّ الواضع العرب واحدا أو جماعة لم يكفنا اطلاق اللّفظ لجواز أن يطلقوا على البارى ما يمنع الشّرع بعد ورود(٣) اطلاقه ، واللّه أعلم .

---

١) أى واضع اللغة .

٢) ورده بالهاء كذا فى النسخ .

٣) لقد حاولت أن أهتدى إلى مقصود المصنّف رحمه الله من هذا الكلام ولم أستطع .

* * الكلام على قوله تعالى : يا جبال أوبي معه والطير * *

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : " يا جبالُ أوبي معه والطيرَ[1] " .

قال الشيخ : الأولى أن يكون من هذا الباب[2] ، لأنّ بـــاب المفعول معه قليل حتّى أنّ بعضهم لم يجوّزه إلّا سماعا لا قياسا وهـــذا الباب جاز قياسا كثيرا فحمله على الأكثر أولى ، والله أعلم .

---

١) سبأ : ١٠ .

٢) لعله يقصد باب العطف لأنه الأصل ، وهذا بعض ابهامات المصنف رحمه الله .

* * الكلام على قول الزمخشري : واستعمل هذا والأصل معا * *

قال الشيخ بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة مليا على قول صاحب المفصل " فاستعمل هذا والأصل معا (١) " ولم يقل فاستعمل الأصل وهذا معا ، لأن مقصوده أن الأصل عنده مطرح وهو قوله : ظهراهما ، ولما كان ظهور الترسين هو الأصل عنده خصه بالذكر بالإشارة بخلاف الأصل المرفوض عنده فلهذا قال : فاستعمل هذا يعني : ظهور والأصل يعني ظهراهما .

---

١) المفصل ص ١٨٨ ، قال : وتجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين كقولك : ما أحسن رأسهما وفي التنزيل فاقطعوا أيديهما وفي قراءة عبدالله أيمانهما وفيه نقد صغت قلوبكما وقال الشاعر :ـ

ظهراهما مثل ظهور الترسين ، فاستعمل هذا والأصل معا ولم يقولوا في المفصلين أفراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وضعا ، رجالهما ص ١٨٨ المفصل

* * الكلام على قول الزمخشري في المفصل * *

في باب خبر إنّ وأخواتهـــــا

وقال أيضا معلّلا على المفصّل [1] في قوله : خبر إن وأخواتها ، " هو المرفوع " .

قال الشيخ رحمه الله : انما لم يحدّه [2] ، لأنه معلوم وذلك أنه خبر المبتدأ في المعنى ولما تقدّم ذكره استغنى عن حدّه هنا بما تقدّم [3] ، والله أعلم .

---

١) ص ٢٧ وحده : في نحو قولك : ان زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك .

٢) أي خبر ان .

٣) أي من حده للمبتدأ والخبر : " هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وأخواتها " ، المفصّل ص ٢٣ .

* * الكلام على حذف خبر ان في المفصل : * *

في قولهم : ان مالا وشبهه

وقال أيضا معللا على قوله : وقد حذف انّ مالا وانّ ولدا إلى آخره (١).

قال الشيخ : لا حاجة إلى ذكر هذا ، لأنه قد ذكر ما يدلّ عليه وهو قوله : " وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه " .

فانّ كون الخبر محذوفا تارة ومثبتا أخرى حالٌ من أحواله فهو داخل في قوله : وأحواله فهذا يقع تكرارا ، وإنما ألجأه إلى ذكره التنبيه على ما وقع في كلامهم من هذا الباب ، والله أعلم .

---

١) الذي في المفصّل ص ٢٨ : "وقد حذف في قولهم انّ مالا وانّ ولدا وانّ عددا أي ان لهم مالا" .

* * الكلام على قوله : إنّ مالا وإنّ عـــددا * *

وقال أيضا معلقا على قول صاحب المفصّل " ان مالا وإنّ عددا (١) ".

قال الشّيخ رحمه الله : ينبغى أن يكون التّقدير : إنّ لنا مالا فيقدّر الضّمير متقدّما ، ولو قدّر متأخرا لم يسغ ، لأنّ الاسم يبقى نكرة من غير شرط بخلاف قولهم : انّ زيدا وانّ عمرا ، فإنّه لو قدّر متقدّما أو متأخرا لكـــان سائغا وأمثلته فى الأوّل تدلّ على ذلك ، والله أعلم .

---

١) المفصّـل : ص ٢٨ .

* * خبر لا ، التي لنفي الجنس * *

وقال أيضا معللا على قوله خبر لا التي لنفي الجنس(١) .

قال الشيخ رحمه الله : لا ، التي لنفي الجنس ولا التي بمعنى ليس كلاهما لنفي الجنس ، وإنما خصوا الأولى بهذا الاسم ، لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحا فأضافوها إلى المعنى الذي وضعت لأجله ، فاستعمالها بمعنى " ليس " غير فصيح (٢) ، ألا ترى أن العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول : لا رجلَ في الدار ، وإنما يقول : لا رجلَ في الدار فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفي الجنس .

وأيضا فان لا ، التي بمعنى ليس لها شبه بليس وهو شبه قوي وليس كذلك " لا " التي لنفي الجنس فإنها وإن شبهت بـ إنَّ إلا أنه شبه باشتراكهما في النقيض(٣) ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٢٩ .

٢) ووجهه أنه كثر مجيئه في الشعر دون النثر وما كان بابه الشعر دون النثر قيل بعدم فصاحته ، ويستدلون بقول الشاعر :ـ

من صدّ عن نيرانهـا : فأنا ابن قيس لا براحَ

ولا التي بمعنى ليس يأتي محذوف الخبر كثيرا أي لا براح لنا .

وذهب الرضي في شرح الكافية ١١٢/١ إلى أن " لا " في قولـه " لا براح " ليس بمعنى " ليس " إنما هي لا التي في قولهم : لا إله إلا الله وهو ظاهر كلام المصنف هنا إلا أن هذه " لا " عند الرضي تهمل مع التكرار لا حول ولا قوة يجب اهمالها إذا فصل بينها وبين اسمها لا فيها غول أو وقع اسمها معرفة لا زيد فيها ، شرح الكافية للرضي ١١٢/١ .

٣) المراد باشتراكهما في النقيض أن إنَّ لتأكيد الاثبات ولا التي لنفي الجنس لتأكيد النفي فحملت لا على إنَّ حملا على النقيض .

* * الكلام على قوله في المفصل : في : فاها لفيك * *

وقال أيضا معليا على قوله في المصدر فاها لفيك[١] .

قال الشيخ : هذا أصله أن يكون فوها لفيك جملة من مبتدأ وخبره، فكان القياس أن يأتي على ما كانت عليه إذ الجمل هذا سبيلها إذا كانت في الاصل لشيء[٢] ثم نقلت عن ذلك الأصل تنقل على ما كانت عليه وكذلك قولهم : كلمته فاه إلى في أصله فوه إلى في إلا أنهم لما كثر استعمالهم له بمعنى مشافهتها وغلب ذلك فيه حتى صار يفهم منه مشافهتها مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الاسناد أجروه مجرى المفرد في اعرابه ، باعرابه لما قبل ذلك وكذلك فاها لفيه لما علموا استعماله في معنى التشبيه والدعاء[٣] حتى يصير التركيب فيه نسيا منسيا أجروه مجرى المفرد الذي صار بالآخره كمعناه في اعرابهم الاسم الأول باعرابه ، وصار الثاني كأنه[٤] جار ومجرور ومن تتمته، كقولهم بايعته يدا بيد وصت الشاة شاة بدرهم[٥] وكذلك ما أشبهه وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه واشكاله ، والله أعلم .

---

١) وفي سيبويه : ١/٣١٥ ومن ذلك قول العرب فاها لفيك وإنما تريد الداهيه كأنه قال تربا لفيك فصار بدلا من اللفظ بالفعل واضمر له كما اضمر للتراب والجندل .

٢) ساقطة في (ح) .

٣) الداهيه في (ع) .

٤) زيادة في (ح) و (ع) .

٥) درهما في (ح) .

* * الكلام على قول الزمخشري في باب الامالة * *

وقال أيضا معليا على المفصل في الامالة (١) في المشترك .

قال الشيخ رحمه الله : إن قيل لم أمالوا دعى ولم يميلوا " قال " والعلة المقتضية للامالة في " دعى " موجود فيه وأمثاله وذلك لأن العلة للامالة هي صورة الالف إلى الياء إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله في قولك: دعيَ ، فليكن كذلك في قولهم : قال ولام من اللوم وما شاكل ذلك فإنك تقول فيه قيل وليم فتنقلب الالف ياء فليكن مثل " دعى " ؟ .

وأجاب عنه من وجهين أحدهما أنّ الياء في " دعى " يجب قلبها متحركة فصارت كالأصلية لقوتها ، والياء في " ليم " و " قيل " لا تتحرك بل تبقى ساكنة فجعل للمتحرك على الساكن مزية .

---

١) لم يعرف سيبويه الامالة في كتابه ، قال في ٤/١١٧ ، هذا باب ما تمال فيه الالفات .

فالالف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ، الكتاب ٤/١١٧ .

وقال المبرد في المقتضب : ١/٤٢ " الامالة : أن تنحو بالالف نحو الياء ولا يكون ذلك إلاّ لعلة تدعو إليه " .

وقال ابن جني في اللمع ص ٢٧٤ معنى الإمالة هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت وذلك قولك في عابد عابد وفي سالم سالم .

الثانى أنّ قلبها فى " دعى " واجب لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرة قبلها لازمة لا تقبل غير ذلك بخلاف " ليم " و " قيل " فإنه قد يقال فيه " لوم " و " قول " وقد يضم الحرف المكسور للضم على لغة فصيحة فجعل لما قبلها فيه واجب والكسره لازمة على ما ليس لذلك مزية والله أعلم .

* * *

* * الاعتراض على الزمخشري في سياقه ولده مع وعد * *

وقال أيضا معللا : وسياقه الولده [1] مع وعد ، ليس بمستقيم ، لأنه يقال لده وولده وجهة ووجهة ، هذا مما يجوز فيه ثبوت الواو وإسقاطها فكيف يستقيم سياقها مع ما هو واجب الثبوت ، وإنما أتى به على أحد الأمرين في الثبوت ولم يعتبر الأمر الآخر ، والله أعلم .

---

١) قال في المفصل ص ٣٧٥ الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة في نحو : وعد وولد والوعد والولده وسقوطه فيما عينه مكسوره من مضارع فعل أو فعل لفظا أو تقديرا . فاللفظ يعد ويق والتقدير يضع ويسع لأن الأصل فيهما الكسر والفتح لحرف الحلق .

* * فى حد اللقب * *

وقال معلما على حد اللقب الذى أشار إليه الزمخشرى فى مفصله [1]:

"كل اسم غير صفة صار علما بالغلبه ، والمراد بالغلبة مالم يوضع بوضع واضح خاص".

وإنما قلنا غير [2] صفة احتراز من الصفات التى غلبت حتى صارت أعلاما من نحو الكاتب والوزير والصاحب ، لأنها لو كانت منها لجاز إضافة الاسم اليها فى مثل قولك : زيد الكاتب وعمرو الصاحب بل بقوتها جارية صفات على ما كانت عليه ، وهذه جوزوا فيها الاضافة اذ لم يكن لها مع الاسم حال مخصوصة متقدمة فتبقى عليه فلذلك قالوا زيد تفة والمراد مسمى هذا اللقب على ما بسط فى غير موضع .

وإنما قلنا صار علما بالغلبه احتراز من أن يسمى مسمى باسمين بالأصالة فانه لا يقال زيد أى عمرو ، لأنهما عندهم سواء بخلاف اللقب الغالب لأنه لم يغلب إلا لشهرته فأضافوا الخفى الى المشهور ليوضحوه ، ويحققه أنهم لا يقولون : تفة زيد ولا بدلة قيس ، ثم لا ينكر أن اللقب يصح اطلاقه على كل ما ذكر ، وإنما قصدنا تفسيره فى هذا الموضع فى قصد مورده ، والله أعلم .

---

١) ما بين القوسين من كلام المصنف رحمه الله وليس كلام الزمخشرى والزمخشرى لم يحد اللقب فى مفصله .

٢) غير ساقطة فى (ح) .

* * الكـــلام على قولـه فى المفصّـــل : * *

واعلم أن كلّ شئ حسن لك أن تعمـل

وقال أيضا معلقا على قوله : واعلم أنّ كلّ شئ حسن لك أن تعمل فيـه " ربّ " حسن لك أن تعمل فيه لا .

قال الشّيخ رحمه اللّه : أورده على أنّ " لا " لا يعمل إلاّ فى النكـره مستشهدا بقول سيبويه (١) ، وليس بمفيد مقصوده لكونه وقع خبرا والخبر قـد يكون أعمّ ، ألا ترى أنه لو كانت لا تعمل فى النّكرة والمعرفة لكان هـذا الكـلام صحيحا ، وإذا كان كذلك ، لم يفد أنها لا تعمل إلاّ فى النكرة ، واللّه أعلـم .

---

١) قال فى الكتاب : ٢٨٦/٢ " واعلم أن كلّ شئ حسن لك أن تعمل فيـه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا " .

وسألت الخليل رحمه اللّه عن قول العرب ، ولا سيما زيد فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيد .

* * الكلام على قول الزمخشري في المفصل : * *
وكل مثنى أو المجموع من الأعلام فتعريفه باللام

وقال أيضا معليا اذ أورد على الزمخشري في مفصله [١] : وكل مثنى أو المجموع من الأعلام فتعريفه باللام .

قال الشيخ رحمه الله قولهم : يا زيدان ويازيدون [٢] فانه معرف ولا لام فيه ؟ .

فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن يقال " يا زيدان " هنا تثنية " زيد " في قولك : جاء زيد من الزيود على اللغة القليله فيكون قولك : يا زيدان مثل قولك : يا رجلان [٣] ويازيدون مثل قولك : يا ضاربون .

الثاني أن يا زيدان ، الأصل فيه يا أيها الزيدان ويا أيها الزيدون ، كما أن أصل قولك : يا رجل يا أيها الرجل ، ولكن لما كان باب قولك يا أيها الرجل لك أن تحذف اللام [٤] ويستغني بحرف النداء لافادتهما المعنى الذي يفيده اللام أجرى قولك : يا أيها الزيدان مجراه [٥] ، لأنه من بابه .

---

١) ص ١٤ .
٢) يريد أن " زيدان " و " زيدون " وان كانتا نكرتين الا أنهما هنا معرفتان بدخول حرف النداء عليهما ، لأن من علامات التعريف النداء .
٣) أي نزل يا زيدان منزلة يا رجلان في التنكير .
٤) أي في المنادى وهو الرجل اكتفاء بـ يا رجل .
٥) أي مجرى يا رجل .

والذى يدلك على أنه منه (١) امتناع : " زيدان " كامتناع رجل كراهة أن يكثر الحذف ، والله أعلم .

---

١) الذى يدلك على أن يا أيها الزيدان منزّل منزلة يا رجل امتناع أن تقول : " زيد ان مرادا به النداء مع تجريد حرف النداء فيه كامتناع قولك "رجل" قاصدا به النداء مع تجريد النداء فيه ، لأن قولك : رجل مريدا به النداء مع حذف أداة النداء سيلتبس على السامع فيظن أنه خبر لمبتدأ محذوف لا النداء .

* * الكلام على حد اسم الجنس في المفصل * *

وقال أيضا معللا : " كره الزمخشري أن يقول في حد اسم الجنس ما ذكره المنطقيون من قولهم : ما وضع لمسمى لا تمنع الشركة فيه وهو يسمى متواطئا " .

وكره أن يقول : ما دل على كثره باعتبار معنى واحد لئلا يوهم أن الكثرة مستفادة من اطلاقه ولا يستفاد منه إلا المفرد فعدل إلى قوله : " ما دل على شئ وعلى كل ما يشبهه (١) " ولم يمكن أن يحده بما ذكر أولا ، لأنه أمر ذهني والمعنى الذهني متحد لا شركة فيه .

ثم هو في الحقيقه ليس موضوعا له فإنا نقطع بأن وضع رجل لما في الخارج وما في الذهن فيستحيل أن يكون في الخارج ، والله أعلم .

---

١) الذي في المفصل ص ٦ : " ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شئ وعلى كل ما أشبهه " .

* * الكلام على قول الشاعر في المفضل : * *

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه : لشئ

وقال أيضا معلقا على قول الشاعر[1] في المفضل وهو :-

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه : لشئ نحته عن يديه المقادر

الوجد ، إما فاعل الباخع ولا ضمير في " الباخع " والتقدير : الذي بخع الوجد نفسه أي أهلك من قوله تعالى : فلعلك باخع نفسك .

وإما مفعول من أجله ، فيكون في " الباخع " ضمير يرجع إلى الموصول أي الذي بخع هو نفسه أي أهلكها من أجل الوجد فالوجد بالنصب تعليل لقوله بخع نفسه والمعنى أهلكها من أجل الوجد .

ولشئ مع صفته تعليل لقوله لا هلاك النفس المعلل بالوجد فهو تعليل الفعل المعلل ، كما تقول : ضربت زيدا تأديبا لأنه قرابتي ، فالتأديب

---

١) هو ذو الرمة ديوانه ص ٢٣٩ اللسان بخع المقتضب ٤ / ٢٥٩ وهي أبيات من قصيدة قالها يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وأولها :

لمية أطلال بحزوى دوائر عفتها السواقي بعدنا والمواطر

الباخع نفسه قاتلها غما وغيظا ومنه قوله تعالى فلعلك باخع نفسك على اثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا ، الكهف (٦) .

نحته : باعدته .

الوجد : الحزن .

والشاهد فيه وصف المنادى المبهم باسم الاشارة وهو قوله : " أيهذا " .

تعليل للضَرب " ولأنه قرابتى " تعليل للضَرب المعلّل بالتأديب .

ومعنى البيت التسليه كأنه قال : يا من أهلك نفسه الوجد ، أو أهلكها من أجل الوجد لأمر أزالته عن يد المقادير ، والله أعلم .

* * *

الإملاء على مسائل الخلاف

"مسألة" : هل يجوز دخول الفاء في خبر "إنّ" خلاف بين سيبويه والأخفش .

قال الشيخ رحمه الله مليا ، قال سيبويه (١) : لا يجوز دخول الفاء في خبر "إنّ" خلافا للأخفش ، ودليله أنه حرف يمتنع دخوله

---

١) الذي في الكتاب ٣/١٠٢/١٠٣ خلاف ما نقل المصنف عن سيبويه ، لأن ظاهر ما في الكتاب جواز دخول الفاء في خبر إنّ لا المنع .

قال في الكتاب ٣/١٠٢ "وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان" لم جاز دخول الفاء ههنا "والذي يأتيني" بمنزله "عبد الله" وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان .

فقال "الخليل" إنما يحسن في "الذي" لأنه جعل الآخر جوابا للأول وجعل الأول به يجب له الدرهمان فدخلت الفاء ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتيني فله درهم إلى أن قال سيبويه ومثل ذلك قولهم أي في الجواز "كل رجل يأتينا فله درهم ومثل ذلك" أي في جواز دخول الفاء "قوله تعالى : الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ثم ذكر هذه الآية وهي موضع الاستشهاد ومثله أي في الجواز أيضا قوله تعالى : إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق .
انظر : الكتاب ٣/١٠٢/١٠٣ .

ومن فهم الجواز عن سيبويه ابن يعيش في شرح المفصل ١/١٠٠ ، والسيوطي في الهمع ٢/٦٠ وأبو الحسن الأشموني في منهج السالك ١/٢٣٦

أما المصنف رحمه الله فقد تبع عبد القاهر الجرجاني فنقلا عن سيبويه المنع حسب فهمهما فكثيرا ما ينقل النحويون عن سيبويه ، كلٌ على حسب فهمه لعبارة سيبويه .
انظر : رأي عبد القاهر في المقتصد في شرح الايضاح ١/٣٢٤ ،
وانظر : رأي المصنف أيضا في كتابه الايضاح في شرح المفصل ١/٢٠٥

على الشرط فلا يدخل على المشبه بالشرط قياسا على " ليت " .

والأخفش يجيب عن ذلك بأن الأصل لم يمتنع دخوله على ما أشبه الشرط بناء على امتناع دخوله على الشرط ، وانما امتنع فى " ليت " و " لعلّ " لأمر معنوى لا يستقيم معه دخوله على الشرط ولا ما أشبه الشرط ، وهو أنّ الخبر فى " ليت " و " لعلّ " هو الذى كان خبر المبتدأ ، ودخول الفاء فى الخبر يشعر بأن الجملة مسبّب عن الأول ، والجملة التى هى سبب خبر فى المعنى محتمل للصدق والكذب وما يكون خبرا لـ " ليت " لا يحتمل الصدق والكذب فاستحال أن يكون الشئ الواحد فى كلام واحد محتملا للصدق والكذب وليس محتملا للصدق والكذب إذ يستحيل اجتماع النقيضين .

ولا شك أنّ ما ذكره الأخفش واضح فى صحة التعليل وما ذكره سيبويه يجوز أن يكون قد لمح فى وضع الواضع وبنى عليه ما ذكره والأحكام اللّفظية لا تثبت بقياس وانما تثبت بالنقل ثم تعلّل .

فالصواب أن ينظر إلى الواقع فإن وقع ما ذكره الأخفش صحّ مذهبه وصحّ تعليله ، وإن وقع ما ذكره سيبويه من حيث الاستقراء ثبت مذهبه وتعليله .

وقد ثبت ما ذكره الأخفش فى القرآن والكلام الفصيح قال الله تعالى : "ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق (١)" والخبر " فلهم عذاب جهنم " بالفاء .

---

١) البروج : ١٠ .

وقال تعالى : " قل إنّ الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم[1] " وما ذكره بعض أصحاب سيبويه من أنّ الخلاف انما وقع فى دخول " إنّ " على " الذى " مجابة بالفاء[2] لا فى دخولها على موصوف " الذى ليس بمستقيم فإنّ " الذى " لا تكون الا صفة فلا فرق بين ذكر موصوفها وحذفها .

وما ذكره بعضهم من أنّ الفاء زائدة ، غير مستقيم فانه اعتذار بما لا يقوله صاحب المذهب المتعذر عنه فانّ الفاء عند سيبويه لا تزاد فى خبر المبتدأ .

وما ذكره بعضهم من أنّ " الذى[3] " خبر " إنّ " و " فإنه[4] ملاقيكم " جملة أخرى ، ليس بمستقيم ، لأنّ المعنى على الاخبار بأنّ الموت يلاقيهم لا على أنّ الموت هو الذى يفرون منه .

وقد يجاب عن قوله تعالى : إنّ الذين فتنوا المؤمنين الخ ، بأنه سيق فى قوم معهودين ، وشرط " الذى " المشبهة بالشرط ألّا تكون فى قوم مخصوصين فهو مشترك الالزام فيجب أن يقدر الخبر محذوفا فلا يبقى فى الآية جهة استدلال؟ .

والجواب منع أنها مخصوصة بمن تقدم ذكره من أصحاب الأخدود ، وإن كان

---

١) الجمعة : ٨ .

٢) جملة " مجابة بالفاء " صفة لقوله " الذى " .

٣) فى آية الجمعة ، وهى قل إن الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم .

٤) أى قوله تعالى : " فإنه ملاقيكم " .

ذلك هو السبب وقد يكون السبب خاصا والحكم عاما فالعمل بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ألا ترى أنه (١) لو قيل في " كفر زيد " مَنْ كفر فله نار جهنم لم يمتنع خصوص من حمل " من كفر " على العموم ، وإن كان هو (٢) السبب فكذلك هذا .

وأما دليل الأخفش (٣) فإنه يقول : جملة مصدره بالذي لا يتغير (٣) معنى خبرها في التصديق والتكذيب بما طرأ عليها فجاز أن تدخل في خبرها الفاء إذا قصد معنى الشبيه تياسا على ما يطرأ فيها مما لا يتغير المعنى كقولك : الذي يكرمني فله درهم ، والله أعلم .

---

١) سقط في الأصل .

٢) سقط في (ع) .

٣) والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع أخذ عن سيبويه وهو أحد أصحابه وكان أسن من سيبويه وأخذ عنه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني وتوفي الأخفش سنة ٢٢١ ت هـ وله كتاب الأوسط في النحو وكتاب معاني القرآن مطبوع ، وكتاب الاشتقاق وترجمته في الفهرست : ٧٨ .

٤) في (ح) يتحين وهو تحريف .

"مسألة" : هل ينصرف أحمر إذا سمى بها ثم نكر أولا ؟ خلاف بين سيبويه والأخفش .

قال الشيخ رحمه الله قال سيبويه : إذا سمى بـ "أحمر" ثم نكر فإنه يمتنع من الصرف بعد تنكيره (١) .

وقال الأخفش ينصرف (٢) .

ووجه الدليل عند سيبويه أنه يقول : اسم فيه الصفة الأصلية ووزن

---

١) قال في ٣/١٩٨ فإن قلت : فما بالك تصرف "يزيد" في النكرة ، وإنما منعك من صرف "أحمر" في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل ؟ فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كانت صفة ، الكتاب ٣/١٩٨ .

٢) واختار المبرد في أحد قوليه مذهب الأخفش قال في المقتضب ٣/٣١٢ أي إذا سمى بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف ، لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة الفعل الذي لا يكون نعتا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره . كلامه في المقتضب ٣/٣١٢ .

وذكر ابن مالك في كتابه شرح الكافية ٢/٦١ "مخطوط بمكتبة الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية" أن للأخفش قولين في "أحمر" قول يوافق مذهب سيبويه وقول آخر يخالفه وأنه قد ذكر موافقته لسيبويه في كتابه الأوسط إلا أن أكثر المتأخرين كما يقول ابن مالك لا يذكرون له إلا مخالفته لسيبويه مع أن موافقته آخر ما قاله كما زعم ابن مالك ، وقد ألمح على ذلك أيضا الرضي في شرح الكافية ١/٦٨ .

الفعل ولا علمية فيمتنع باعتبارها من الصرف كأسود وأدهم وأرقم فوجب أن يمتنع من الصرف .

وقال الأخفش : اسم نكرة وليس فيه إلا علتان واحدى علتيه التعريف فيجب صرفه لزوال التعريف بالتنكير كأحمد وعمر وابراهيم .

والجواب الفرق بين الفرع والأصل المقيس عليه ، وهو أن الأصل لم يخلف التعريف عند زواله بالتنكير علة أخرى ، والفرع كانت العلمية فيه مانعة من اعتبار الوصفية الأصلية فلما زالت بالتنكير وجب اعتبارهما عند زوال المانع بقيام السبب .

ويدل على أن الوصفية الأصلية معتبرة مع غير العلمية اطباق العرب على منع " أسود "(١) و " أرقم " للحية ومنع صرف أدهم للقيد ، ولا مانع إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل ، ومما يدل على أن العلمية أيضا مانعة من اعتبار الصفة الأصلية اطباق العرب على صرف باب " خاتم " إذا كان علما ، ولو اعتبرت الصفة الأصلية فيه لكان غير منصرف .

وسره أنهم كرهوا الوصفية مع ما يفاد تحقيقها سببا لحكم واحد ، وبيان المفادة للوصفية المحققة للعلمية أن العلم موضوع للاختصاص بالمسمى ، والصفة موضوعة لمسمى لا اختصاص فيه ، ولما تحققوا في الوصفية المحققة كرهوا أن يعتبروها أصلا دفعا لوهم توهم الجمع بين المتضادين .

ولو قيل في دليل الأخفش ، لو امتنع صرف " أحمر " بعد التنكير

---

١) قال في الكتاب ٣/٢٠١ وأما أدهم إذا عنيت القيد والأسود إذا عنيت به الحية والأرقم إذا عنيت به الحية فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب .

لامتنع صرف خاتم قبل التنكير ؟ .

فالجواب عنه ما تقدّم .

وقد أورد على الأخفش أنّه لو امتنع صرف " أحمر " بعد التنكير لامتنع صرف " أفضل " إذا سمّي به بعد التنكير ؟ .

والجواب أنّ " أفضل " إذا سمّي به لم يسمّ بصفة حتّى يقال إنها يعتبر بعد التنكير ، لأنّ شرط استعماله صفة الالف واللّام (١) أو الاضافة أو من (٢) فثبت أنّه ليس ممّا نحن فيه بل هو عليه أظهر لأنا نقول لو انصرف " أحمر " بعد التنكير لانصرف " أفضل منك " إذا سمّي به بعد التنكير ، وهم موافقون في ذلك فلمّا جاءت " منك " مع " أفضل " صار كأحمر ، فوجب منع صرفه بعد التنكير فكذلك منع صرف " أحمر " ، والله أعلم .

---

١) كجاء زيد الأفضل ومررت بزيد أفضلكم ومررت بأفضل من عمرو .

٢) وفي الكتاب ٣/٢٠٢ ، اعلم أنّك إنما تركت صرف أفعل منك لأنّه صفة فإن سمّيت رجلا بأفعل هذا بغير " منك " صرفته في النّكرة وذلك نحو أحمد وأصفر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصفر ولا هذا رجل أفضل وإنما يكون هذا صفة بـ " منك " ولو سميته أفضل منك لم تصرفه على حال ، الكتاب ٣/٢٠٢ .

وفي منهج السالك ٣/٢٧٥ أفضل من ، منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لأنّ حذف تنوينه لأجل " من " فلا يجمع بينهما .

ومذهب البصريين جوازه ، لأنّ المانع إنّما هو الوزن والوصف كأحمر لا " من " بدليل صرف خيرٍ من وشرٍّ من لزوال الوزن .

انظر : حاشية الصبان في الصفحة نفسها .

مسألة : هل يجوز صرف جوار فى الرفع والجر أو لا ؟ خلاف بين سيبويه وغيره .

قال الشيخ رحمه الله قال سيبويه رحمه الله : " جوار " فى الرفع والجر (١) ممتنع من الصرف ، والتنوين فيه تنوين العوض خلافا لبعضهم .

ودليله أنه يقول : جمع على صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فوجب امتناعه من الصرف قياسا على " ضوارب " .

---

١) إن أراد المصنف أن جوار فى الرفع والجر ممتنع من الصرف تقديرا فسلم وان أراد غير ذلك فظاهر كلام سيبويه فى الكتاب يخالفه لأن جوار وغواشى وأخواتهما منصرف عنده فى الرفع والجر وغير منصرف فى النصب فقد نص عليه فى الكتاب ٣٠٨/٣ قال : واعلم أن كل شئ من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فانه ينصرف فى حال الجر والرفع وغير منصرف فى النصب وذلك أنهم حذفوا الياء : خف عليهم فصار التنوين عوضا وإذا كان الشئ منها فى حال النصب نظرت فإن كان نظيره من غير ممتل مصروفا صرفته وإن كان غير مصروف لم تصرفه لأنك تتم فى حال النصب كما تم غير بنات الياء والواو .

وقال المبرد فى المقتضب ١٤٣/١ ، وانما انصرف باب جوار فى الرفع والخفض ، لأنه أنقص من باب ضوارب ، المقتضب ١٤٣/١ .

وشرح عبد القاهر الجرجانى قول أبى على الفارسى : وإذا حذف الياء فى نحو غواشى وجوار نقص الاسم عن مثال أقصى الجموع وأشبه الوزن فقال فتصرفه فتدخل عليه التنوين فإن نصبت قلت : رأيت جوارى لم يجز إلا منع الصرف ، لأن الياء إذا تحرك جرى مجرى الحرف الصحيح فلم يحذف ، شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ١٠٢٩/٢ .

فإن قيل قياسكم هذا على "ضوارب" لا يستقيم فيه الشرط المعتبر في منع الصرف، وهو أن يكون بعد الالف فيه حرفان أو ما يقوم مقام حرفيـــن، فالأول كـ "مساجد" وشبهه والثاني كـ "دواب" وشبهه وليس "جوار" كذلك في الصورة المفروضة فقد انقطع الالحاق؟ ..

والجواب أن نقول انّ هذا فيه الشرط المذكور، فإنا نقطع باعتبـــار المحذوف في مثل ذلك.

والذي يدلّ على اعتبار المحذوف، أمران أحدهما أن تقول: "هذه جوار" بكسر الراء اعتبارا بوجود الياء، ولو كانت الياء في حكم المعدوم لوجب أن تقول: "هذه جوار" بالرفع فدلّ ذلك على أنه ليس كـ "سالم" و "كلم" فإنّ الخصم يقيس عليه وسنذكر في معارضته.

وإذا ثبت الاعتداد بها في هذا الحكم اللفظي حتّى قدّرت كالموجودة وجب الاعتداد بها في منع الصرف، لأنه حكم لفظي مثله.

والثاني أنا متفقون على منع صرف أشقى وأحوى وما أشبهه وأصله: "أحوى" فالمانع فيه وزن الفعل والصفة، ووزن الفعل إنما يكون باعتبار الصيغة التي هي "أفعل" متحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فبقي: أحوى، فلو صحّ أن يكون الاعلال مخلاًّ بالزنة لوجب ألاّ يعتدوا بوزن الفعل فيقال: "هو أحوىً من كذا بالتنوين، لأنه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل، ولا قائـــل بـــه.

تتـــمم أن التنوين تنوين عوض عنده، فقيل عوض عن الياء المحذوفة.

والأولى أن يقال إنه عوض عن اعلال الياء بالسكون وهو قول الفارسى[١] لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين فكيف يصح أن يكون عوضا عنها ولم يحذف إلا بعد وجودها ، وإنما يكون الشئ عوضا عن الشئ بعد ثبوت حذفه لغيره فوجب أن يقال انه عوض عن الاعلال ، لأن الاعلال ثابت قبل مجئ التنوين فلما جاء التنوين بعد ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

قال الخصم : اسم ، ليس فيه الشرط المانع من الصرف فوجب بقاؤه على الأصل قياسا على سلام وكلم .

والجواب من وجهين أحدهما أنه لا يصح نفى وجود السبب المانع من الصرف ، فإنا قد أثبتناه بدليل الذى تقدم ، وإذا لم يثبت الوصف الجامع لم يثبت القياس .

الثانى الفرق بين جوار وبين سلم وكلم وهو أن الأصل[٢] مفرد وهذا المتنازع فيه جمع[٣] فلا يقاس عليه ، والله أعلم .

---

١) يقصد أبا على الفارسى قد مر الكلام عنه .

٢) أى الأصل المقيس عليه ويقصد سلام وكلم .

٣) وهى جوارى لأن مفردها جارية .

"مسألة" : الخلاف بين الخليل وأبي عمرو بن العلاء في :
" يا زيد والحارث " .

قال الشيخ : قال الخليل رحمه الله تعالى : " يا زيدُ والحارثُ " المختار في المعطوف الرفع خلافا لأبي عمرو فإنه يختار النصب فيما ذكر عنه .

ووجه الدليل أن يقول ، اسم هو منادى في التحقيق فينبغي أن يحرك بحركة المنادى قياسا على أيها الرجل اتفاقا .

وإنما قلنا إنه منادى ، لأنه معطوف على منادى والمعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الحكم وإلا لزم الاختلاف .

فإن قال أبو عمرو معارضا : اسم معطوف على مبنى فيختار فيه

---

١) انظر : رأي الخليل في الكتاب ١٦٨/٢ .

وملخص الكلام أنه إذا عطفت اسما فيه الف ولام على منادى مفرد مبنى فلك فيه وجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للمحل فتقول : يا زيدُ والحارث والحارثَ بالرفع والنصب في المعطوف إلا أن الخليل وسيبويه يختاران الرفع فيقولان يا زيدُ والحارثُ أقبلا .

واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر وأبو عمر الجرمي النصب فيقولون : يا زيدَ والحارثَ .

انظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، شرح الكافية ١٣٧/١ .

ونسب الرضي في شرح الكافية ١٣٧/١ رأيا ثالثا إلى المبرد أنه كان يختار الرفع إذا كان المعطوف كالحسن أي إذا كانت الالف فيه عارضة زائدة أما إذا كانت لازمة في القلم كالصعق فإنه يختار النصب كأبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس .

والذي قاله الرضي غير مذكور في المقتضب ٢١٢/٤ .

النصب قياسا على " ضربت هؤلاء وزيدا " وذلك أنَّ المعطوف على المبنيات إنما يجرى على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من الأصل المقيس عليه ؟ .

والجواب للخليل بالفرق ، وذلك أنا إنما حملنا المعطوف على موضع المبنى للتعذر ، لأنَّ الاعراب إما لفظى أو تقديرى أو محلى والأولان(١) منتفيان ، لأنَّ هؤلاء من أسماء الإشارة وهى مبنيَّة فيتعيَّن الحمل على المحل .

أما " يا زيد " وإن كان مبنيا مثل " هؤلاء " فى عموم المبنى إلاَّ أنَّه لمَّا كان يعرب فى حالة ويبنى فى أخرى فليس مثل " هؤلاء " فإنه لم يقع إلاَّ مبنيًّا ولذلك جاء فى توابع يا زيد الاعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الاعرابية لطروء البناء ، ألا ترى أنَّه يحسن لا رجل ظريفا فيها(٢) ولا يحسن ضربت هؤلاء الكرام .

والجواب أنَّ حاصل هذا الفرق تجويز الاعراب على اللَّفظ ولولا هذا لم يجز الاعراب على اللَّفظ كما لا يجوز ضربت هؤلاء الكرام .

وإنَّما جاز لهذا الفرق ألا ترى أن يازيد العاقلَ أفصح من يازيد العاقلَ واللَّه أعلم .

---

١) وهما الاعراب اللَّفظى والتقديرى .

٢) ووجه حسنه أن ظريفا منصوب عطفا على لفظ اسم لا ، لأن لفظ " رجل " منصوب إلاَّ أنَّ الذى منع التنوين فيه كونه مبنيا لأنَّ لا مع رجل منزلٌ منزلة الشَّئ الواحد فكانت كخمسة عشر ، هذا عند البصريين .
أمَّا الكوفيون فرجل فى قولك : لا رجل مضرب عندهم أى أن الفتحة فيه فتحة اعراب لا فتحة بناء ، انظر : الانصاف ١/٣٦٦ .

" مسألة " : هل علامة الندبه تلحق الصفة أولا ؟ خلاف بين الخليل ويونس .

قال الشيخ رحمه الله قال الخليل رحمه الله : علامة الندبه لا تلحق الصفة خلافا ليونس(١) ، والكلام المفروض في مثل : "يازيد الطويلة" .

ووجه الدليل للخليل أنه يقول : اسم ليس بمندوب فلا تلحقه علامة الندبه قياسا على قولهم : جاءني زيد الطويله .

وتقريره أنّ علامة الندبه إنما تلحق المندوب ، وقوله الطويله في " وازيد الطويله " ليس بمندوب بل هو صفة جاءت بعد تمام الاسم بكماله ، وجملته فلو لحقت علامة الندبة " الطويل " للحقت ما ليس بمندوب مطلقا .

وأما يونس ، فإنه يقول اسمان تنزلا بمنزلة اسم واحد (٢) فلحقته علامة

---

١) انظر رأي الخليل ويونس في الكتاب ٢/٢٢٥-٢٢٦ .
وذكر السيرافي أنّ ندبة الصفة قول يونس والكوفيين .
انظر : تحقيق عبد السلام هارون على الكتاب ٢/٢٢٥/٢٢٦ .

قال أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف ١/٣٦٤ ، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبه على الصفة نحو قولك : وازيد الظريفاه واليه ذهب يونس بن حبيب البصري وأبو الحسن ابن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، الانصاف ١/٣٦٤ .

٢) يقصد أنهما صارا بمنزلة المضاف والمضاف إليه فكما لا يمنع الحاق علامة الندبه على المضاف إليه فكذلك ههنا .

وقد أجيب بأنّ المضاف إليه لا يمكن الاكتفاء به عن المضاف بخلاف الصفة والموصوف فإنه يمكن الاكتفاء بالموصوف دون الصفة

الندبة كالمضاف والمضاف إليه في قولهم : واعبد المطلباه وشمسه .

والجواب الفرق ، وذلك أن المضاف والمضاف إليه تركبا وصار مدلولهما واحدا ، فصار كل واحد منهما كالزاى من " زيد " حتى أنك لو فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلا ، وليس كذلك الصفة والموصوف فإن الموصوف مستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة إذ لم تأت إلا بعد تمام الأول وكماله لغرض ، فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه .

وهذا قول أبى البركات ، الانصاف ١/ ٣٦٤ .

ومما احتج به يونس والكوفيون قول بعض العرب وقد ضاع منه جمجمتان أى قدحان ، فقال : واجمجمتى الشاميتيناه وموضع الشاهد أنه ألقى علامة الندبة على الصفة وهى " الشا " .

ومما ورد به البصريون أنه يحتمل أن يكون من قياس يونس وليس قول العرب ، لأن سيبويه حكاه عن يونس .

وأما يونس فيلحق الصفة الالف ويقول : وازيداه الظريفاه " واجمجمتى الشاميتيناه " ثم قال : وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ الكتاب ٢/ ٢٢٦ ، ولذلك نقل الاستاذ عبد السلام هارون عن السيرافى فى تعليقه على الكتاب قوله : والذى حكاه سيبويه عن يونس " لست أدرى الحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج به " .

الرد الثانى أنه من الشاذ الذى لا يبنى به ولا يقاس عليه كقولهم : وامن حفر بئر زمزماه وما أشبه ذلك .

انظر : المسألة فى سيبويه ٢/ ٢٢٦ ، المقتضب ٤/ ٢٧٥ ، شرح الكافية للرضى ١/ ١٥٩ ، الانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٣٦٤ .

ويمكن أن يقال لو جاز يا زيد الطويله لجاز جاءني زيد الطويله ، ولم يجز فلا يجوز .

ووجه الملازمة أن علامة الندبة إنما تلحق المندوب و"الطويله" ليس بمندوب فلو لحقت الطويله للحقت ما ليس بمندوب مطلقا ، والله أعلم .

* * *

" المسألة " : الخلاف فى لولاى وعساك بين سيبويه والأخفش .

وقال الشيخ قال سيبويه رحمه الله فى اللغة الضعيفة التى جاءت فى لولا وعسى فى قولهم : لولاى ولولانا وفى قولهم : لولاك إلى لولاكن ، وفى لولاه إلى لولاهن ، وفى عسى عساى وعسانا وفى عساك إلى عساكن وعساه إلى عساهن ، أن الضمائر بعد لولا فى محل الجر بـ "لولا" وأن للولامع المكنى(١) حالا يخالفها مع المظهر .

والمكنى بعد " عسى " فى محل النصب بـ " عسى " إجراء لها مجرى لعلّ(٢) .

ومذهب الأخفش أن الضمائر في البابين فى محل الرفع على ما كان عليه فى اللغة الفصيحة فحملوا الرفع على الجر فى " لولا " والرفع على النصب فى " عساك " و " عساه " .

ودليل سيبويه فى " لولا " أنها صيغة لضمير مجرور توجب أن يكون ما قبلها هو العامل فيها جرًا ، وإن لم يكن من أصل عمله الجر فى غيره قياسا على " لدن " فى قوله : " لدن غدوة (٣) " ويستعمل مثل

---

١) يعنى مع المضمر .

٢) وهو مذهب الخليل ويونس وسيبويه ، الكتاب ٢ / ٤ ٣٧ والمسألة مذكورة أيضا فى أمالى ابن الشجرى ١ / ١٨٠ ، والانصاف ٢ / ٦٨٧ وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٨ ، وشرح الاشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١٨١

٣) يريد قول الشاعر فى البيت المشهور :

.. ..

فما زال مهرى مزجر الكلب منهم : لدن غدوة حتى دنت لغروب

وللمبرد قول ثالث في لولا وهو أنّه لا يقع بعدها إلاّ مضمر مرفوع كقوله : لولا أنتم لكنا مؤمنين وما جاء خلاف ذلك فهو خطأ .

قال في الكامل ٤٨/٨ / ٤٩ ، أما قوله : لولاك فإن سيبويه يزعم أنّ " لولا " تخفض المضمر ويرتفع الظاهر بالابتداء فيقال إذا قلت : لولاك فما دليل على أنّ الكاف مخفوضه دون أن تكون منصوبه إلى قوله : والذى أقوله : إنّ هذا خطأ لا يصلح إلاّ أن تقول :لولا أنت كما قال الله عز وجل : لولا أنتم لكنا مؤمنين .

وقال في المقتضب ٧٣/٣ ، وكذلك قول الأخفش : وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاى فليس هذا القول بشئ ولا قوله ما أنا كأنت .

وقد ردّ على المبرد بأبيات من الشعر منها قول الشاعر:

وأنت امرؤ لولاى طحت كما هوى : بأجرامه من قلة النيق منهوى

وقول الآخر :

أتطمع فينا من أراق دمائنا :

:ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول بعض العرب : لولاك هذا العام لم أحج .

فأتى بالضمائر فيه متصلا غير مرفوع .

قلت : وللمبرد أن يحكم على الأبيات بالشذوذ بدليل أن مثل هذا لم يرد في النثر ، والله أعلم .

ذلك فى " عسى " إلا أنه يقول صيغة منصوب لا ناصب له يمكن تقديره سوى " عسى " فوجب أن يكون " عسى " هو العامل فيها نصبا ، وإن لم يكن من أصل عمله النصب فى غيره قياسا على " لدن " .

ووجه قول الأخفش فى لولا و " عسى " أنه موضع لو وقع فيه الظاهر لكان مرفوعا فوجب أن يحكم على محل الضمير الواقع موقعه بذلك قياسا على سائر الضمائر إلا أنه يحتاج إلى الاعتذار عن وقوع صيغة المنصوب فى محل الرفع أيضا فإنه لا بعد فى استعارة صيغة أحد البابين للآخر ، فكما أوقعوا صيغة المرفوع فى المجرور فى قولك : مررت بك أنت وبه هو ، ومنا نحن ، وما أنا كأنت فكذلك أوقعوا صيغة المجرور فى المرفوع فى " لولا " .

وكما أوقعوا صيغة المرفوع فى محل المنصوب فى قولهم : ضربتك أنت وضربته هو ، كذلك أوقعوا صيغة المنصوب فى محل المرفوع فى قولهم : عساك وعسانى .

ولا خلاف فى أن كلا المذهبين يلزمه ارتكاب محذور والنظر فى الترجيح فى مثل ذلك إنما يكون ببيان أخف المحذورين فما ذكره سيبويه يلزم منه محذور واحد وهو تغيير " لولا " و " عسى " فى أن لهما عملا فى الظاهر يخالف عملهما فى المضمر على هذه اللغة ، ثم يكون اختلاف الضمائر مبنيا على هذه القاعدة إلا أنه خولف فى كل فرد .

ومذهب الأخفش يلزمه المخالفة فى كل باب من البابين فى جميع مجاله وهو اثنا عشر ، فى كل واحد منهما ولا خفاء فى أن محذورا واحدا أولى من

اثنى عشر محذورا .

وفى هذا ضرب من التحامل على الأخفش ، وذلك أنّ المحذور الذى لزم الأخفش لازم أيضا على مذهب سيبويه .

وقولهم إنه مبنىّ على أن " لولا " جاره ، لا يفيد ، فان المخالفة حاصلة سواء كانت أصلا أو بناء ثم لو سلم تعدّد المخالفة على مذهب الأخفش واتحادها على مذهب سيبويه فقد يكون المحذور المتحد أبعد من محذورات متعددة .

ولا خفاء فى أنّ اجراء ما ذكر مجرى " لدن " بعيد من حيث أنّ " لدن " مستبعد عن قياس كلامهم(١) واقع موقع الغلط(٢) لما ثبت فيها من النّون التى هى شبيهة بالتنوين حتّى توهم أنه منون ممتنع اضافته ، ولا شك فى أنه بعيد جدّا أو غير مستقيم .

وما ذكره الأخفش مبنىّ على قاعدة كثر مثلها وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض فشبهت بذلك أنّ مذهب الأخفش فى ذلك أظهر ، والله أعلم .

---

١) يقصد أنّ حملهم " سيبويه وجماعته " لولاك على " لدن غدوة " حمل على الشذوذ ، لأن نصب " غدوة " بعد " لدن " ليس بقياس فكيف يقاس عليه ؟ .

٢) والمقصود بالغلط هنا الشاذ ، وليس الغلط بمعناه اللّغوى المعروف وكثيرا ما استعمل سيبويه هذا مرادا به نفس المعنى .

* الخاتمـــــة *

أول ما يلقى الباحث فى أمالى ابن الحاجب سعة اطلاع الرجل وعمق تفكيره لا فى النحو فحسب بل فى علوم كثيرة ، فإن المتصدى لدراسة أمالى ابـــن الحاجب يجد بين يديه ظاهرتين اولاهما اهتمامه بالمعنى وثانيهما تمسكه الشديد بالقياس .

أما سبب اهتمامه بالمعنى فكان ذلك وليد تأثره بالمنطق وليس هذا عيبا فيه ، فقد سبق أن قلنا انه بصرى المذهب فى النحو والبصره كانت هى الموطن الأول لظهور المنطق اليونانى فى البلاد الاسلاميه فلا غرابة إذن أن يتأثـــر نحاة البصرة بالمنطق والفلسفة ويبقى أثر ذلك فى مصنفاتهم ، يقول الاستـــاذ الدكتور شوقى ضيف : " ويظهر أنه كان للبصره من الصله بهذه الثقافـــات فى القرن الثانى الهجرى مالم يكن للكوفة فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق علـــى خليج العرب فتنزلها عناصر أجنبية كثيرة أعدت فى سوقها لوصلها بثقافاتهـــا المختلفة (١) " .

ويضاف إلى هذا أن المصنف بدأ حياته العلميه فقيها اصوليا قبل أن ينتهى نحويا ، وبين الفقه والاصول والمنطق وشائج لا ينكرها أحد فلا غرو أن نجـــد فى الأمالى العبارات التالية : " وهذا الحد ليس بجيد " " وهـــذا يلزمـــــه الدور " .

وخير مثال على اهتمامه بالمعنى قوله فى اعراب قوله تعالى : " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " .

---

١) المدارس النحوية ص ٢٠ ــ ٢١ .

مآخذ على ابن الحاجب في أماليه :

ومما يؤخذ على المصنف رحمه الله أنه في بعضها أحيان يميل إلى تقصير المسائل ويذهب في اعراب الآيات مذهبا بعيدا ، وخير مثال على هذا اعرابه قوله تعالى : " يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه إلى آخره " .

وأيضا اعرابه قوله تعالى : " وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر " لقد اختار كل من أبي جعفر النحاس(١) ومكي بن أبي طالب(٢) وأبي البقاء العكبري(٣) والزمخشري(٤) أن يكون الضمير " هو " في الآية عائدا إلى قوله تعالى : " أحدهم " من قوله عز وجل : يود أحدهم ...

أما المصنف فقد ذهب في الآية مذهبا بعيدا فجعل الضمير مرة عائدا للوداد المقدر(٥) أي اسم الفاعل من ود ومرة أخرى للوداد المصدر ومره للتعمير وحينا آخر جعله ضمير الشأن .

قال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون " هو " ضمير الشأن لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ودخول الباء في بمزحزحه يمنعه من ذلك .

مما يؤخذ عليه : ظاهرة التكرار ، وقد يكرر مسألة واحدة ثلاث مرات

---

١) اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/٢٠٠ .
٢) مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/٦٣ .
٣) املاء ما من به الرحمن ١/٤٥ .
٤) الكشاف : ١/٢٩٨ .
٥) انظر : ص ٢١٩ من الرسالة .

أو أكثر ، كما كرر مسألة العطف على عاملين وقوله تعالى : " ونزعنا ما فـــي صدورهم من غل " ذكرها مرتين (١) .

ويؤخذ عليه أنه قد يعقد بابا كاملا على جزء كلمة ويملي عليه مما يجعـــل القارئ يفقد المعنى المراد الا بعد الرجوع إلى المفصل ، ومن ذلك امـــلاؤه على كلمة : " جواب" من كلام الزمخشري وهو جواب لمة ، قال المصنف لايجوز تنوين جواب ، لأنه يفسد المعنى ...

ومن ذلك املاؤه على " ومنادية ... " من كلام الزمخشري وإذا لـــم ترجع إلى المفصل لن تستطيع أن تعلم المعنى المراد .

ويؤخذ عليه عدم التنبه في النقل في بعض الأحيان ، وقد ينقل عبـارات المفصل وفيه شيء من التغيير في ألفاظ المفصل ، كما ينقل عن سيبويه بلفـــظ " وقال سيبويه " (٢) فإذا رجعت إلى الكتاب تجد أن ذلك معنى كلامـــه وليس نصه .

ويؤخذ عليه عدم ذكر الموضوعات المتماثلة في باب واحد ، ويؤخذ عليـه اعتراضه على الزمخشري في أمور لا تمت إلى النحو بصلة بل هي إلى المنطـــق أقرب منه إلى النحو .

---

١) انظر : ص ٣١ ، ١٦٠ .

٢) قال في باب سبحان الله ومعاذ الله قال سيبويه : معنى لا تتصرف إنها لا تستعمل الا مصدرا ولا تتبع فاعله ولا مفعوله ولا مضافا اليها .

والذي في الكتاب ١/٣٢٢ وتصرفها أن تقع في موضع النصب والرفع وتدخلها الالف واللام .

وهـذه بعض الملاحظات التي أخذ على المصنف ولا ينقص من قيمة الكتاب وسيظل الأمالي مرجعا هاما للدارسين والباحثين، إن شاء الله .

* * *

* ترتيب الفهارس *

(١) فهرس الآيات .

(٢) « الأحاديث .

(٣) « الاقوال والأمثال .

(٤) « الأبيات الشعرية .

(٥) « أنصاف الأبيات .

(٦) « الموضوعات .

(٧) « المراجع .

* * *

* فهـــرس الايـــات *

مسلسل	الآيـــــــة	رقمهـا	السـورة	الصفحـة
١	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	١٨٠	البقرة	٣
٢	واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شئ عليـم .	٢٣١	»	٣
٣	إذا طلقتم النساء .	٢٣١	»	٣
٤	فعدة من أيام أخر .	١٨٥	»	١٢
٥	فانه آثم قلبـه .	٢٨٣	»	١٩
٦	إن تبدوا الصدقات .	٢٧١	»	٢٦
٧	أن تضل إحداهما فتذكر .	٢٨٢	»	٢٧
٨	فاذكروا الله كذكركم آباءكم .	٢٠٠	»	٢٠٣
٩	فإذا أفضتم من عرفـات .	١٩٨	»	٥٦
١٠	ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده .	١٤٠	»	٥٥
١١	وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون .	٨٤	»	٨٥
١٢	وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور	٦٣	»	٨٥
١٣	وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله	١١٨	»	١٠٩
١٤	وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل	٨٣	»	١٤٩
١٥	واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبلـه لمن الضالين .	١٩٨	»	١٧١
١٦	تقليلا ما يؤمنون .	٨٨	»	١٧٦
١٧	وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض	١١	»	٢١٦
١٨	وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر	٩٦	»	٢١٩

مسلسل	الآيـــــــة	رقمهـا	الســورة	الصفحـة
١٩	ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا•	١٩٨	البقـرة	٢٢٦
٢٠	لا جناح عليكم ان طلقتم النساء مالم•	٢٣٦	»	٢٦٢
٢١	كونوا قردة خاسئين •	٦٥	»	٢٦٩
٢٢	وتركهم فى ظلمات لا يبصرون •	١٧	»	٢٧٣
٢٣	لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك	٦٨	»	
٢٤	ولا تلبسو الحق بالباطل وتكتموا الحق	٤٢	»	٣٤٢
٢٥	فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا •	٦٠	»	٤٩٦
٢٦	لا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج •	١٩٧	»	٥٢٢
٢٧	لا بيع فيه ولا خلة •	٢٤٥	»	٥٢٢
٢٨	واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم	٨١	آل عمـران	٨٦
٢٩	ولا تموتن الا وأنتم مسلمون	١٠٢	»	١١٢
٣٠	وليس الذكر كالأنثى	٣٦	»	١٨١
٣١	ليسوا سواء	١١٣	»	»
٣٢	ان الله لا يخلف الميعاد	٩	»	٢٣٣
٣٣	يوصيكم الله فى أولادكم للذكر•••	١١	النسـاء	٤٩٥١٤
٣٤	ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم	٧٧	»	
	فإن كانتا اثنتين	١٧٦	»	٤٧
٣٥	وان كان رجل يورث كلالة	١٢	»	
٣٦	ولا تهنوا فى ابتغاء القوم	١٠٤	»	٢٢٤
٣٧	أتأخذونه بهتانا واثما مبينا	٢٠	»	٢٢٨٥١٤٢
٣٨	لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى •	٩٥	»	٢٣١

مسلسل	الآيـــــــة	رقمهـــا	الســـورة	الصفحـــة
٤٠	وقد نزل عليكم فى الكتاب أن إذا سمعتم .	١٤٠	النســاء	٣٠١
٤١	فكلوه هنيئا مريئا	٤	»	٥٥٢
٤٢	من بعد وصية يوصى بها أو دين	١١	»	١١٤
٤٣	ومن أصدق من الله حديثا	٨٧	»	٣١١
٤٤	وإن لم تفعل فما بلغت رسالته	٦٧	المـائدة	١١٥
٤٥	إن كنت قلته فقد علمته	١١٦	»	١٨٤
٤٦	يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم .	١٠٩	»	١٨٦
٤٧	لا يجرمنكم شنآن قوم	٨	»	٢١٠
٤٨	اعدلوا هو أقرب للتقوى	٨	»	٢١٩
٤٩	وليحكم أهل الانجيل	٤٧	»	٢٥٤
٥٠	فريقا كذبوا وفريقا يقتلون	٧٠	»	٢٧٢
٥١	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة	٦	»	٢٩٢
٥٢	وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم	٥	»	٣٠٢
٥٣	أو عدل ذلك صياما	٩٥	»	٥٩٦
٥٤	واتقوا الله إن الله سريع الحساب	٤	»	٢٤
٥٥	وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والأرض .	٧٥	الأنعـــام	١٨
٥٦	والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا	١٩٣	»	
٥٧	وجعلوا لله شركاء	١٠٠	»	١٥٧
٥٨	ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين	٥٩	»	٢٠٨

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـــا	الســـورة	الصفحـــة
٥٩	يوم يأتى بعض آيات ربك	١٥٨	الأنعـــام	٢٥١
٦٠	أكابر مجرميها	١٢٣	»	٣٤٤
٦١	قل لا أجد فيما أوحى إلىّ محرّما على طاعم .	١٤٥	»	٤٥٢
٦٢	لا يفتننكم الشيطان	٢٧	الأعـراف	٢٢
٦٣	إنا لا نضيع أجر المصلحين	١٧	»	٧٠
٦٤	ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير	١٨٨		١٦٩
٦٥	وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم	١٨٥	»	١٧٢
٦٦	لا يفتننكم الشيطان	٢٧	»	١٩٧
٦٧	فتم ميقات ربه أربعين ليلة	١٤٢	»	٢٠٥
٦٨	وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين	٢١	»	٢٩٨
٦٩	واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا	٢٥	الأنفـال	٢٢
٧٠	منكم خاصة .			
	ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم	٤٧	»	٢٧٢
٧١	أن الله برئ من المشركين ورسوله	٣	التوبـــة	١١٩٠٨٠
٧٢	وليجدوا فيكم غلظة	١٢٣	»	١٩٧
٧٣	رضوا أن يكونوا مع الخوالف	٨٧	»	٣٥١
٧٤	قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا ماذا ...	٥٠	يونـــس	١٠٦

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـــا	الســـورة	الصفحـــة
٧٥	وإن كذبوك فقل لى عملى ولكن عملكم	٤١	يونـس	١٣٣
٧٦	وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض	٦١	»	١٤٠
٧٧	فماذا بعد الحق إلا الضلال	٣٢	»	١٤٧
٧٨	فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون .	٨٩	»	١٤٩
٧٩	أمن لا يهدى إلا أن يهدى	٣٥	»	١٦٢
٨٠	إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة	٤٩	»	٢٢١
٨١	ثم استوى على العرش	٣	»	٢٥٠
٨٢	أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا	٧٧	»	٢٩٠
٨٣	للذين أحسنوا الحسنى	٢٦	»	٣١٨
٨٤	وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم	١١	هـــود	٩٠
٨٥	فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك	١٢	»	١٦٨
٨٦	فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها	١٠٨	»	١٩٩
٨٧	لا يجرمنكم شقاقى		»	٢١٠
٨٨	هؤلاء بناتى هن أطهر لكم	٧٨	»	٢١٢
٨٩	قلنا احمل فيها	٤٠	»	٢٤٨
٩٠	اركبوا فيها	٤١	»	٢٤٨
٩١	إن كان قميصه قد من قبل فصدقت	٢٧	»	٨ ٤٥ ١٨
٩٢	حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم كذبوا .	١١٠	»	٣٣

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـا	السـورة	الصفحـة
٩٣	ثم استخرجها من وعاء أخيه	٧٦	يوسف	١٧٠
٩٤	وأسروه بضاعة	١٩	»	٢١٧
٩٥	ما هذا بشرا	٣١	»	٥٢٥
٩٦	إنى كفرت بما أشركتمونى من قبل	٢٢	ابراهيم	١٥٧
٩٧	قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١	»	٢١٤
٩٨	وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال	٤٦	»	٢٥٨
٩٩	ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا على سرر .	٤٧	الحجر	١٦٠،٣١
١٠٠	يا أيها الذى نزل عليه الذكر	٦	»	
١٠١	والنجوم مسخرات بأمره	١٢	النحـل	١٥٤
١٠٢	لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون	٦٢	»	٢١٠
١٠٣	وتصف السنتهم أن لهم الحسنى	»	»	»
١٠٤	وإن ربك ليحكم	١٢٤	»	
١٠٥	وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه .	٦٦	»	٤٠٥،٤٢٠
١٠٦	أيما تدعوا فله الاسماء الحسنى	١١٠	الاسـراء	١٢٨
١٠٧	وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن	٥٣	»	٢١٤
١٠٨	أمرنا مترفيها	١٦	»	٢٥٥
١٠٩	كونوا حجارة	٥٠	»	٢٦٩

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـــا	السـورة	الصفحـــة
١١٠	ولن تبلغ الجبال طولا	٣٧	الاسـراء	٢٨٢
١١١	وما منع الناس أن يؤمنوا اذ ...	٩٤	»	٢٩٤
١١٢	وأخرجني مخرج صدق	٨٠	»	٤٤٣
١١٣	قل لو كنتم تملكون خزائن رحمة ربي	١٠٠	»	٥٠٤
١١٤	إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا	٣٠	الكهـــف	٧٠
١١٥	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غـــدا إلا أن شاء الله .	٢٤	»	١٤٤
١١٦	حتى إذا أتيا أهل قريه استطعما أهلها .	٧٧	»	١٨٤
١١٧	حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال ..	٧٤	»	»
١١٨	سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم	٢٢	»	٢٣٧
١١٩	لكنا هو الله ربي	٣٨	»	٢٤٠
١٢٠	إذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله	١٦	»	٢٤٤
١٢١	حتى إذا ركبا في السفينة	٧١	»	٢٥٠
١٢٢	أحصى لما لبثوا أمدا	١٢	»	٢٨٦
١٢٣	ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد	٩٦	مريـــم	
١٢٤	وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا	٩٢	»	٢٦٥
١٢٥	ويقول الانسان أإذا ما مت لسوف أبعث .	٦٦	»	٢٨٨
١٢٦	إن هذان لساحران	٦٢	طـــه	٧٦
١٢٧	لعله يتذكر أو يخشى	٤٤	»	١٦٨

مسلسل	الآيـــــــة	رقمهـــا	الســـورة	الصفحـــة
١٢٨	زهرة الحياة الدنيا	١٣١	طـــه	٢٠٦
١٢٩	قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشـــر	٥٩	»	٢٣٣
١٣٠	النّاس ضحى •			
	لاصلبنّكم فى جذوع النخل	٧١	»	٢٥٠
١٣١	كما بدأنا أول خلق نعيده	١٠٤	الأنبيـاء	١٥
١٣٢	وحرام على قرية أهلكناها أنهـم لا يرجعون •	٩٥	»	٦٠
١٣٣	فمن يعمل من الصالحات	٩٤	»	٦٠
١٣٤	فاستجبنا له ونجيناه من الغمّ وكذلك ننجى •	٨٨	»	١٥٨
١٣٥	اقترب للناس حسابهم	٣	»	٢٣٠
١٣٦	يا ويلنا قد كنّا فى غفلة من هذا	٩٧	»	٢٤٥
١٣٧	يدعو لمن ضره أقرب من نفعه	١٣	الحـج	١٦
١٣٨	فتصبح الارض مخضرة	٦٣	»	٢١
١٣٩	كلما أرادوا يخرجوا منها اعيدوا	٢٢	»	٨٢
١٤٠	وقلوبهم وجلـة	٦٠	المؤمنـون	١٩
١٤١	ثم خلقنا النطفه علقه فجعلنا العلقة	١٤	»	٢١
١٤٢	وعليها وعلى الفلك تحملون	٢٢	»	٢٤٨
١٤٣	واسلك فيها	٢٧	»	»
١٤٤	فإذا استويت أنت ومن معك	٢٨	»	٢٥٠

مسلسل	الآيـــــــة	رقمهـا	السـورة	الصفحـة
١٤٥	قال للمؤمنين يغضوا من أبصارهم	٣٠	النـور	٢١٤
١٤٦	فاليحذر الذين يخالفون عن أمره	٦٣	»	٢٧٠
١٤٧	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا	٤	»	٢٧٧
١٤٨	يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ	٢٢	الفرقـان	
١٤٩	ومن تاب وآمن وعمل صالحا فإنـه يتوب إلى الله .	٧١	»	١١٦
١٥٠	وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما	٦٢	»	٥٠١
١٥١	كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون بها .	٢٠٠	الشعـراء	٣
١٥٢	هل يسمعونكم إذ تدعون	٧٢	»	١٣٢، ١٣٣
١٥٣	وما ينبغي وما يستطيعون	٢١٠	»	٢٦٥
١٥٤	وما علمي بما كانوا يعملون	١١٢	»	٣٠٠
١٥٥	ويحطمنكم سليمان وجنوده	١٨	النمـل	٢٢
١٥٦	فما كان جواب قومه إلا أن قالوا	٥٦	»	١٥١
١٥٧	أتأتون الرجال شهوة من دون النساء	٥٥	»	٢٥٦
١٥٨	ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا	٤٥	»	٢٨٤
١٥٩	صنع الله	٨٨	»	٥٤٦
١٦٠	وإذا سمعوا اللغو أعرضوا وقالوا لنا أعمالنا .	٥٥	القصـص	١٢٥
١٦١	وأحسن كما أحسن الله إليك	٧٧	»	١٧١
١٦٢	ليجزيك أجر ما سقيت لنا	٢٥	»	٢٨٣

مسلسل	الآيـــــــــــة	رقمهـــا	الســـورة	الصفحـــة
١٦٣	فاذا ركبوا فى الفلك	٦٥	العنكبوت	٢٥٠
١٦٤	وما كنت تتلو من قبله من كتاب	٤٨	»	٢٦٥
١٦٥	ولو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقـلام	٢٧	لقمـان	٧٩
١٦٦	وان جاهداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم •	١٥	»	١٥٧
١٦٧	قل يوم الفتح لاينفع الذين ظلموا	٢٩	السجدة	٥
١٦٨	وأما الذين فسقوا فمأواهم النار	٢٠	»	٧٠ و ١٩٣
١٦٩	من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا اللّـه •	٢٤	الاحزاب	١١٧
١٧٠	أفلم يروا إلى ما بين أيديهم	٩	سبـــأ	١٣٧
١٧١	غدوها شهر ورواحها شهر	١٢	»	٢٧٩
١٧٢	اعملوا آل داود شكرا	١٣	»	٢٨٠
١٧٣	فلما خرّ تبينت الجنّ	١٤	»	٢٨١
١٧٤	بل مكر اللّيل والنّهار	٣٣	»	٤٧٨
١٧٥	وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة	٣	»	٤٩٩
١٧٦	يا جبال أوّبى معه والطير	١٠	»	٦٠٤
١٧٧	ما يتذكّر فيه من تذكّر	٣٧	فاطـــر	١٦٥

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـــا	السـورة	الصفحـة
١٧٨	ولهم ما يدعون سلام قولا	٥٨	يـس	٣٥
١٧٩	ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون	٣١	»	٢٢٨
١٨٠	إنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون	٤١	»	٢٤٩
١٨١	وما علمناه الشعر وما ينبغي له	٦٩	»	٢٦٥
١٨٢	انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب	٧	الصافات	٢٥٤ و ٢٧٤
١٨٣	قال إنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم .	٨١	ص	٩٤
١٨٤	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠	»	١٩١
١٨٥	حتى توارت بالحجاب	٣٢	»	٢٤١
١٨٦	والذين اتخذوا من دون الله أولياء	٣	الزمـر	
١٨٧	إن الله يغفر الذنوب جميعا	٥٢	»	
١٨٨	كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار	٣٥	غافـر	١٩
١٨٩	إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر	١٠	»	٥١
١٩٠	غافر الذنب وقابل التوب	٣	»	٦٧
١٩١	وكفروا بما كنا به مشركين	٨٤	»	١٥٧
١٩٢	وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين	٢٤	فصلـت	٩
١٩٣	قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء	٤٤	»	٧٢
١٩٤	ومن أحسن قولا ممن دعى إلى الله	٢٢	»	٣١١

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـــا	الســـورة	الصفحـــة
١٩٥	والذين إذا أصابهم البغى هـم ينتصرون	٣٩	الشـورى	٩
١٩٦	وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيـا		»	٢٠١ ٣٢٨٦
١٩٧	وهو الذى يقبل التوبه عن عباده ويعفو عن السيئات .	٢٥	»	٦٧
١٩٨	ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون	٣٥	»	٥٧٨
١٩٩	ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم	٣٩	الزخرف	٥٤
٢٠٠	أفنضرب عنكم الذكر صفحا	٥	»	١٣٧
٢٠١	وما نريهم من آية إلا هى أكبر من	٤٨	»	١٦٦
٢٠٢	واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم	٢٥	الجاثيـة	٩
٢٠٣	ان فى السموات والارض لآيـات للمؤمنين .	٥	»	٣٧
٢٠٤	أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم .	٢١	»	١٠٣
٢٠٥	فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم	٢٦	الأحقـاف	١٢٤
٢٠٦	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هـذا	١١	»	١٧٩
٢٠٧	وأصلح لى فى ذريتى	١٥	»	٢٤٢
٢٠٨	كفى به شهيدا	٨	»	
٢٠٩	ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم	٣١	محمـد	١٢٣
٢١٠	فإما منًّا بعد وإما فداء	٤	»	٥٤٤

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـــا	السـورة	الصفحـــة
٢١١	تقاتلونهـم أو يسلمون		الفتـح	ص ١١٤٠١
٢١٢	أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا	١٢	الحجرات	١٤٢
٢١٣	وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد	٣١	ق	٢٣٠
٢١٤	كانوا قليلا من الليل ما يهجعون	١٧	الذاريات	١٠
٢١٥	وان يروا كسفا من السماء ساقطا	٤٤	الطـور	٤
٢١٦	وأن ليس للانسان الا ما سعى	٣٩	النجـم	١٧٢
٢١٧	اقتربت الساعـة	١	القمـر	٢٣٠
٢١٨	وفجرنا الارض عيونا	١٢	»	٤٩٦
٢١٩	فبأى آلاء ربكما تكذبان كل من عليها فان •	٣٧	الرحمـن	١٨٧
٢٢٠	سنفرغ لكم أيها الثقلان	٣١	»	٤٠٤
٢٢١	فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة•	١٣	»	١٨٠
٢٢٢	انما النجوى من الشيطان ليحـزن الذين آمنوا •		»	٢٢٢
٣٢٣	لئن اخرجوا لا يخرجون ولئن قوتلوا	١٢	الحشـر	
٢٢٤	تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله •	١١	الصـف	١٤٩

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـا	الســـورة	الصفحـــة
٢٢٥	قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه	٨	الجمعة	٦٢٤
٢٢٦	ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها	١١	المنافقون	٢٢١
٢٢٧	كأنهم خشب مسندة	٤	»	٢٦١
٢٢٨	إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم	١٤	التغـابن	٢٥٥
٢٢٩	إنما أموالكم وأولادكم فتنة	١٥	»	٢٥٥
٢٣٠	إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما	٤	التحريـم	١٩٤
٢٣١	ما أنت بنعمة ربك بمجنون	٣	القلـــم	٢٢٤
٢٣٢	ثم إنى دعوتهم جهارا	٨	نـــوح	٢٢٧، ٢٢٨
٢٣٣	قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن	١	الجـــن	٢٤٦
٢٣٤	وأنه لما قام عبد الله	١٩	»	»
٢٣٥	وأنه تعالى جد ربنا	٣	»	»
٢٣٦	وأنا لمسنا السماء	٨	»	»
٢٣٧	وانا كنا نقعد	٩	»	»
٢٣٨	وآخرون يضربون فى الأرض	٢٠	المزمـــل	
٢٣٩	يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا	٣	»	٩٨
٢٤٠	يوم ترجف الارض والجبال وكانت الجبال .	١٤	»	١٩٣
٢٤١	لابثين فيها أحقابا	٢٣	النبـــأ	

مسلسل	الآيـــــــــة	رقمهـا	السـورة	الصفحـة
٢٤٢	وما يدريك لعلّه يزكى	٣	عبس	٩٠
٢٤٣	ثم يقال هذا الذّى كنتم به تكذبون	١٧	المطففين	٢١٦
٢٤٤	إذا السّماء انشقت	١	الانشقاق	٣١٣
٢٤٥	لنسفعن بالنّاصية ناصية كاذبة	١٦	العلـق	٢٩٣
٢٤٦	ولسوف يعطيك ربك فترضى	٥	الضحى	٣١٥

* * *

(٢) * * فهـــرس الأحاديث * *

١ــ ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني يوم القيامه ص ٣٤٤

٢ــ اللّهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا ص ٥٥٣

(٣) * * الاقـوال والأمثـال * *

١ ــ ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمه ص ٣٩

٢ ــ لعن اللّه ناقة حملتني إليه فقلت إنّ وصاحبها ص ٧٧

٣ ــ عليه رجلا ليسني ص ٣٩٣

٤ ــ قضية ولا أبا حسن لها ص ٥١٠

٥ ــ لا ناصري لك ص ٥١٦

٦ ــ قمدك اللّه عمرك اللّه ص ٦٠٣

٧ ــ فاها لفيك ص ٦١٠

٨ ــ وامن حفر بئر زمزماه ص ٥٣٥

٩ ــ واجمجمتي الشاميتيناه ص ٥٣٥

١٠ــ الناصح والأشج أعد لابني مروان ص ٣٤٤

١١ــ على التمرة مثلها زبدة ص ٥٩٦

١٢ــ كاليوم رجلا ص ٥٥٦

* * *

(٤) ** فهرس الأبيات الشعرية **

الصدر	العجز	الصفحة
(أ)		
إن من يدخل	والنظباء	٧٨
(ب)		
ولقد طعنت	أن يفصحوا	٢١٠
إذا قصرت	فنضارب	١٢٦
أتهجر	تطيب	٥٠٠
دعني	جانبا	٥٥٨
حتى إذا الكلاب	ولا طلبا	٢١٧ ، ٥٥٧
وما الدهر	معذبا	٥٢٦
وله ولدت	الجرو الكلابا	٢١٧
لم تتلفع	في الغلب	٤٧٥
أتاتل حتى	من الكرب	٤٤٣
فلئن	الأحزاب	٤٧١
وكمستا	مذهب	٥٦٣
فاليوم	من عجب	٤٥
(ت)		
ألا رجلا	تبيت	٩٣

الصـــدر	العجـــز	الصفحـة
	(ج)	
كأن أصـــوات	أصوات الفرارج	٤٦٨
	(ح)	
من صدّ	لا بـــراح	٣٦٣
ليهنك يزيـــد	مما تطيح الطوائح	٥٦٩
	(د)	
إذا ما دعـوا	المـــرد	٣٨٢
نهنت أخوالي	فد يـــد	٣٨٧
أشلي سلوقية	أود	٣٩١
أبني لبيـني	عضـــد	٥٦٠
وان يكـــن	الوالـد	١١٨
طاف الخيال	ولا صدد	٣٩١
معـــاوى	ولا الحديدا	٧٩
وقد زعموا	من الوجـد	٥٨١
بكلٍ تداوينا	من البعـد	٥٨١
فتركحـــن	المـــرد	٦٠١
أزق الترحل	وكأن قد	٥٨٤
على أن	بذى ود	٥٨١
مقذوفـة	بالمـــد	٥٤٥

الصدر	المجرور	الصفحة
(ر)		
إمّا أقمت	وما تذر	٥٠٤
ياتيم	عمر	٥٣٣
فمالي	ناصر	٤٥٠
وما نهالي	ديّار	٤٦٠
ومرّ دهرٌ	وبار	٤٢٦
ألا أيهذا الباخع	يديه القادر	٦٢٠
أكلّ امرئ	نارا	٣٩ ، ٣١٦
فقلت له	فنعذرا	٣٤٢
متى تلقني	وتستطارا	
لا أرى	والفقيرا	٧٠ ، ٣٠٢
ثمّ زادوا	غير فخر	٤١٧
إذا تخازرت	من غير عور	٤٧٤
يا لعنة اللّه	من جار	٥٧٠
إذا قال	بزورا	٣٨٤
(س)		
آليت حب	السوس	
أكوم وأحمى	القوانسا	٥٩٠
فلم أر	فوارسا	٥٩٠
(ض)		
على أنّها تعفو	ما يمضى	٥٨١
فو اللّه ما	على الأرض	"

الصـــدر	العجـــز	الصفحـة
	(ط)	
مازلت أسعى	الظلام المختلط	٦٠١
جاءوا بمذق	هل رأيت الذئب قط	»
	(ع)	
تحيّة بينهم	وجيـــع	٢٨١
وهل يرجع	البلاقع	٤١٧
أبا خراشه	الضّبع	٦١٠
قهينا نحن نرقبه	زناد وراعى	٣٩٤
أقول لهـا	لـن تراعى	٣٩٤
وكنت إذا	وقـــاع	٥٩٩
وما كان حصن	فى مجمع	٥٧
	(ف)	
يحيهلايزجون	المقـــاذف	٥٦٧
قهينا نسوس	سوفة نتنصف	٣٩٥
	(ق)	
استسوى بشر	لدم مهران	٢٥٠
عدس ما لعباد	تحملين طليق	٤٢٤ ، ٥٦٨
لا نسب اليوم	على الراتق	٥٠٨
فيها خطوط	بهـــق	٣١٢ ، ٥٥٤

الصدر	العجز	الصفحة
ياقبر إنّ	على الاحماق	٥٦٢
إنّ كلا بها	هدرا صادقا	٢١١

(ك)

وقد كان فيهم	زيد المعارك	٣٥٩
فلما خشيت	وأرهنهم مالكا	٤٨٩

(ل)

كم نالنى	أحتمل	٤٥٧
فقلت اقتلوها	تقتل	٥٨٥
ولا تشتم	وتجهل	٣٤٣
وقبلى مات	المضلّل	٣٦٧
إنّ للخير والشر	وجه وقبل	٤٧٣
إذا هى لم	اسحل	٥٦٤
يقون	السلسل	٥٧٦
أخا الحرب	أعقلا	٣٥٠
وميتة	قذالا	٤٠٤
فإن تك	أطولا	٣٥١
إنّ محلا	مهلا	٣٩٩

(م)

شمّ المهاوين	ولا قزم	٤٧٧
وناخذ	ليمنله سنام	٥٩٠

الصدر	المجز	الصفحة
(م)		
وأوى إلى	ولا ظلم	٤٧٨
هم الآمرون	معظما	٤٦٨
ألا تسألون	وأكرما	٤٧١
فقمت للطيف	جاءني حلم	٥٨٨
أتغضب إن أذنا	ابن حازم	١٨٤
لمزّة موحشا	مستديم	٣٢٠
عيرات الفمال	محطوطة الأعلام	٤٠٠
وما هي إلاّ	على حيّ خثعما	٤٠٧
عمرتك الله	بذي سلم	٥٤٩
أيها الشاتمي	تهيم	٥٦٥
أياظبية	أم سالم	٥٨٨
أنوار	ظلاما	٥٩٨
(ن)		
فللموت تغدو	تهني المساكن	١١٨
أنا ابن سعد	أكرم السعدينا	٣٦٩
فما إن طبنا	دولة آخرينا	٥٢٦
أنا ابن جلا	تعرفوني	٥٨٦
أتطمع	لأحسابنا حسن	٦٣٨
علا زيدنا	يماني	٣٥٣
(و)		
وأنت امرؤ	منهو	٦٣٨

الصدر	العجز	الصفحة
(هـ)		
وقلن شيب قد	وقلت إنه	٧٧
ام الحليس لعجوز	الرقيه	٧٨
مالك من شيخك	إلّا رمله	٢٠٩
ومن فعلاتي	جليدها	٣١٣
باعدم أمُّ العمر	قصورها	٣٥٥
لها أشاريـر	أرانيها	٣٦٥
صحنا الحزربَّة	ذووها	٣٩٧
فلا مزنة	ابقالها	٤٠٩
يا جارتا	غفّارة	٤٣٣
وقد جعلت	نابها	٤٥٤
رأيت يزيد	الخلافة كاهله	٣٥٦
(ى)		
وان تعتذر بالمَحْل	عراقيها نصلى	٢٤٢
وربِّ هذا	وق الحمى	٣١٩
دعاهن ردفي	الصّواديا	٣٤٨
وقد علمت عرسي	عاديا	٣٧٥
على أطرقا	العصي	٣٧٩
بدالي	جاءيا	٥٥٨
أيا راكبا	ألاّ تلاقيا	٥٥٩
محر نجم الجامل	صلي	٥٩٣
أأن شجاك	الكرسي	"

* * *

(٥) * * فهرس أنصاف الأبيات * *

	الصفحة
١ ــ فإنّ يحمها أخاك مصاب القلب :	٥٢
٢ ــ لدوا للموت وابنو للخراب :	١١٨
٣ ــ وأنّى وقيّار بها لغريب :	١٢١
٤ ــ ماذا التّوانى على النّار وقد حمدت :	١٤٧
٥ ــ وانّما هى إقبال وإدبار :	٢٠١، ٢٠٦، ٢٢٧
٦ ــ ياسارق اللّيلة أهل الدّار :	٤٧٨
٧ ــ علقتها عرضا واقتل :	٤٨٩
٨ ــ وليس إذا زرعا أضيق بضارع :	٥٠٠
٩ ــ ولا خارجا فى زور كلام :	١٥٤
١٠ــ قليل بها الأصوات إلّا بغامها :	١٧٦
١١ــ مفروشة الرحل فرشا لم يكن عقلى :	٣٥٢
١٢ــ أو الفا مكة من ورق الحمى :	٣١٩
١٣ــ فقلت حنانا ما أتى بك ههنا :	٥٤٣
١٤ــ فلا أب وابنا مثل مروان وابنه :	٥٢٠

* * *

(٦) * * فهرس الموضوعات * *

١ ــ الكلام على قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " ص ١

٢ ــ " " " " " : " كذلك سلكناه فى قلوب المجرمين " ص ٣

٣ ــ " " " " " : " يومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد " ص ٥

٤ ــ هل يجوز دخول الفاء فى مثل : إن أكرمتنى أكرمتك ص ٨

٥ ــ الكلام على قوله تعالى : " فعدة من أيام أخر " ص ١٢

٦ ــ هل يجب عود الضمير على المذكور أولى ؟ ص ١٤

٧ ــ الكلام على قوله تعالى : " كما بدأنا أول خلقٍ نعيده " ص ١٥

٨ ــ " " " " " : " يدعو لمن ضره أقرب من نفعه " ص ١٦

٩ ــ " " " " " : " كذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والأرض " ص ١٨

١٠ــ " " " " " : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبرٍ جبار " ص ١٩

١١ــ " " " " " : " ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض " ص ٢١

١٢ــ " " " " " : " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " ص ٢٢

١٣ــ " " " " " : " إن تبدوا الصدقات فنعما هى " ص ٢٦

١٤ــ " " " " " : " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الاخرى ص ٢٧

١٥ــ " " " " " : " ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا " ص ٣١

١٦ــ " " " " " : " حتى إذا استيأس الرسل وظنوا " ص ٣٣

١٧ــ " " " " " : " ولهم ما يدّعون سلام قولا " ص ٣٥

١٨ــ " " " " " : " وتصريف الرياح آيات للمؤمنين " ص ٣٧

١٩ــ " " " " " : " يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية ص ٤١

٢٠ــ " " " " " : " فإن كانتا اثنتين " ص ٤٧

٢١ــ " " " " " : " إنّ الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم ص ٥١

٢٢ــ " " " " " : " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون ص ٥٤

٢٣ــ الكلام على قوله تعالى : " فإذا أفضتم من عرفات " ص ٥٦

٢٤ــ " : " وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون " ص ٦٠

٢٥ــ " : " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم على الرحمن " ص ٦٢

٢٦ــ " : " وإن كان رجل يورث كلالة " ص ٦٦

٢٧ــ " : " غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ص ٦٧

٢٨ــ " : " أما الذين فسقوا فمأواهم النار هم فيها خالدون ص ٧٠

٢٩ــ " : " قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون ص ٧٢

٣٠ــ " : " إن هذان لساحران ص ٧٦

٣١ــ " : " ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر " ص ٧٩

٣٢ــ " : " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا ص ٨٢

٣٣ــ " : " ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله ص ٨٣

٣٤ــ " : " إذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم ص ٨٥

٣٥ــ " : " وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ص ٩٠

٣٦ــ " : " قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم ص ٩٤

٣٧ــ " : " لا يثبين فيها أحقابا " ص ٩٥

٣٨ــ " : " يا أيها المزمل قم الليل نصفه " ص ٩٨

٣٩ــ " : " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم ص ١٠٣

٤٠ــ " : " قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا ص ١٠٦

٤١ــ " : " وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله .. ص ١٠٩

٤٢ــ " : " ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون " ص ١١٢

٤٣ــ " : " من بعد وصية يوصى بها أو دين " ص ١١٤

٤٤ــ " : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " ص ١١٥

٤٥ــ " : " ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين ص ١١٧

٤٦ــ " : " أن الله بريء من المشركين ورسوله " ص ١١٩

٤٧ـ الكلام على قوله تعالى : " ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم " ص ١٢٣
٤٨ـ " " " " : " ولا تهنوا فى ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون ... " ص ١٢٤
٤٩ـ " " " " : " وإذا سمعوا اللغو أعرضوا وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم " ص ١٢٥
٥٠ـ " " " " : " أفنضرب عنكم الذكر صفحا " ص ١٣٧
٥١ـ " " " " : "وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة" ص ١٤٠
٥٢ـ " " " " : " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا " ص ١٤٢
٥٣ـ " " " " : " ولا تقولن لشئ إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله " ص ١٤٤
٥٤ـ " " " " : " فماذا بعد الحق إلا الضلال ص ١٤٧
٥٥ـ " " " " : "فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون"ص ١٤٩
٥٦ـ " " " " : " فما كان جواب قومه إلا أن قالوا " ص ١٥١
٥٧ـ " " " " : " والنجوم مسخرات بأمره" ص ١٥٤
٥٨ـ " " " " : " وإن جاهداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم " ص ١٥٧
٥٩ـ " " " " : " فاستجبنا له فنجيناه من الغم وكذلك ننجى "ص ١٥٨
٦٠ـ " " " " : "ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا " ص ١٦٠
٦١ـ " " " " : "أمن لا يهدى إلا أن يهدى " ص ١٦٢
٦٢ـ " " " " : " ما يتذكر فيه من تذكر " ص ١٦٥
٦٣ـ " " " " : "وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها " ص ١٦٦
٦٤ـ " " " " : "فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك " ص ١٦٨
٦٥ـ " " " " : "ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير " ص ١٦٩
٦٦ـ " " " " : "ثم استخرجها من وعاء أخيه " ص ١٧٠
٦٧ـ " " " " : "واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ص ١٧١

٦٨ـ الكلام على قوله تعالى : "وأن ليس للانسان إلا ما سعى" ص ١٧٢
٦٩ـ " " " " " : "قليلا ما يؤمنون" ص ١٧٦
٧٠ـ " " " " " : "وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك" ص ١٧٩
٧١ـ " " " " " : "وليس الذكر كالأنثى" ص ١٨١
٧٢ـ " " " " " : "حتى إذا أتيا أهل قريه استطعما أهلها" ص ١٨٢
٧٣ـ " " " " " : "إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ص ١٨٤
٧٤ـ " " " " " : "كل من عليها فانٍ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام" ص ١٨٧
٧٥ـ " " " " " : "القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة" ص ١٨٩
٧٦ـ " " " " " : "جنّات عدن مفتحة لهم الأبواب" ص ١٩١
٧٧ـ " " " " " : "يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيبا مهيلا" ص ١٩٣
٧٨ـ " " " " " : "إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما" ص ١٩٤
٧٩ـ " " " " " : "وليجدوا فيكم غلظة" ص ١٩٧
٨٠ـ " " " " " : "ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك" ص ١٩٨
٨١ـ " " " " " : "وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا" ص ٢٠١
٨٢ـ " " " " " : "فتم ميقات ربه أربعين ليلة" ص ٢٠٥
٨٣ـ " " " " " : "زهرة الحياة الدنيا" ص ٢٠٦
٨٤ـ " " " " " : "ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين" ص ٢٠٨
٨٥ـ " " " " " : "لا جرم أنّ لهم النار" ص ٢١٠
٨٦ـ " " " " " : "هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم" ص ٢١٢
٨٧ـ " " " " " : "قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة" ص ٢١٤
٨٨ـ " " " " " : "ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذّبون" ص ٢١٦
٨٩ـ " " " " " : "وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر" ص ٢١٩

٩٠ــ الكلام على قوله تعالى :إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة " ص ٢٢١
٩١ــ " " " " " : " إنّما النّجوى من الشّيطان ليحزن الذّين آمنوا وليس بضارهم شيئا " ص ٢٢٢
٩٢ــ اللام فى مثل : "ما ضربت للتأديب للتأديب هل هى متعلقة بالفعل أم بالنفى " ص ٢٢٤
٩٣ــ الكلام على قوله تعالى : " ليسا بألسنتهم " ص ٢٢٧
٩٤ــ " " " " " : " أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا ص ٢٢٨
٩٥ــ " " " " " : " ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون ص ٢٢٨ مكرر
٩٦ــ " " " " " : " وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد " ص ٢٣٠
٩٧ــ " " " " " : "لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر ص ٢٣١
٩٨ــ " " " " " : " قال موعدكم يوم الزّينة وأن يحشر النّاس ضحى ص ٢٣٣
٩٩ــ " " " " " : " سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم " ص ٢٣٧
١٠٠ــ " " " " " : " لكنّا هو اللّه ربى " ص ٢٤٠
١٠١ــ " " " " " : " حتى توارت بالحجاب " ص ٢٤١
١٠٢ــ " " " " " : " وأصلح لى فى ذرّيتى " ص ٢٤٢
١٠٣ــ " " " " " : " وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله ص ٢٤٤
١٠٤ــ " " " " " : " يا ويلنا قد كنّا فى غفلة من هذا " ص ٢٤٥
١٠٥ــ " " " " " : " قل أوحى إلىّ أنه استمع نفر من الجنّ " ص ٢٤٦
١٠٦ــ " " " " " : " وعليها وعلى الفلك تحملون " ص ٢٤٨
١٠٧ــ " " " " " : " يوم يأتى بعض آيات ربّك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا "ص ٢٥١
١٠٨ــ " " " " " : " وليحكم أهل الانجيل " ص ٢٥٤
١٠٩ــ " " " " " : " إنّ من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم " ص ٢٥٥
١١٠ــ " " " " " : " أتأتون الرّجال شهوة من دون النّساء " ص ٢٥٦
١١١ــ " " " " " : " وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال " ص ٢٥٨

١١٢ــ الكلام على قوله تعالى : " كأنهم خشب مسندة " ص ٢١٦

١١٣ــ " " " " : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهم فريضة " ص ٢٦٢

١١٤ــ " " " " " : " وما علمناه الشعر وما ينبغي له " ص ٢٦٥

١١٥ــ " " " " " : "عينا فيها تسمى سلسبيلا " ص ٢٦٦

١١٦ــ " " " " " : " متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا " ص ٢٦٨

١١٧ــ " " " " " : " كونوا قردة خاسئين " ص ٢٦٩

١١٨ــ " " " " " : " فاليحذر الذين يخالفون عن أمره " ص ٢٧٠

١١٩ــ " " " " " : " ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم حذر الموت ص ٢٧٢

١٢٠ــ " " " " " : " وتركهم في ظلمات لا يبصرون " ص ٢٧٣

١٢١ــ " " " " " : " إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب " ص ٢٧٤

١٢٢ــ " " " " " : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا .. " ص ٢٧٧

١٢٣ــ " " " " " : " غدوها شهر ورواحها شهر " ص ٢٧٩

١٢٤ــ " " " " " : " اعملوا آل داود شكرا " ص ٢٨٠

١٢٥ــ " " " " " : " فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب " ص ٢٨١

١٢٦ــ " " " " " : " إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا ص ٢٨٢

١٢٧ــ " " " " " : " ليجزيك أجر ما سقيت لنا ص ٢٨٣

١٢٨ــ " " " " " : " ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا أن اعبدوا الله فاذا هم فريقان يختصمون " ص ٢٨٤

١٢٩ــ " " " " " : " أحصى بما لبثوا أمدا " ص ٢٨٦

١٣٠ــ " " " " " : " أإذا مامت لسوف ابعث حيا " ص ٢٨٨

١٣١ــ دخول الاستفهام الانكاري على الشرط في مثل : " أ إن أكرمتك أهنتني ص ٢٩٠

١٣٢ــ الكلام على قوله تعالى : " وأرجلكم " ص ٢٩٢

١٣٣ــ الكلام على قوله تعالى : " لنسفعن بالناصيه ناصية " ص ٢٩٣

١٣٤ــ " " " " " : " وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا ؟ " ص ٢٩٤

١٣٥ــ " " " " " : " وأسرره بضاعة " ص ٢٩٧

١٣٦ــ " " " " " : " وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين " ص ٢٩٨

١٣٧ــ " " " " " : " وما علمنا بما كانوا يعملون " ص ٣٠٠

١٣٨ــ " " " " " : " وقد نزل عليكم أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم " ص ٣٠١

١٣٩ــ " " " " " : " وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة .. " ص ٣٠٢

١٤٠ــ الكلام على قول الزمخشري في المفصل : الكلمة هي اللفظة الدالة ص ٣٠٣

١٤١ــ " " " " " " : فإنه موضوع للجنس بأسره ص ٣٠٥

١٤٢ــ " " " " " " : في التوابع ، هي الاسماء التي لا تمسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها ص ٣٠٦

١٤٣ــ " " " " " " : وقد استقبحوا إذ زيد قام ص ٣٠٨

١٤٤ــ الكلام على قول الزمخشري في باب التمييز ص ٣١١

١٤٥ــ " " " الشاعر في المفصل : ومن فعلاتي أنني حسن القرى : ص ٣١٣

١٤٦ــ " " " " " " : أكل امرئ تحسبين امرأ .. ص ٣١٦

١٤٧ــ " " " " " " : أو الفاكة من وقى الحمى ص ٣١٩

١٤٨ــ " " " " " " : لمزة موحشا طلل قديم ص ٣٢٠

١٤٩ــ " " " الزمخشري في المهنى ص ٣٢٢

١٥٠ــ " " " " قولهم : ربه رجلا ص ٣٢٣

١٥١ــ " " " " المفصل : ولأن المتصل أخصر ص ٣٢٤

١٥٢ــ " " " " " " : وليفيد اضربا من التوكيد ص ٣٢٥

١٥٣ــ الكلام على قول الزمخشري في المفصّل : وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الاسماء ص ٣٢٦

١٥٤ــ " " " " " " " : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي : ص ٣٢٧

١٥٥ــ " " " " " " " : بوحش اصمت ص ٣٣٠

١٥٦ــ " " " " " " " : في بابه عطف بيان ص ٣٣١

١٥٧ــ " " حد " للمبني هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل ص ٣٣٢

١٥٨ــ " " قول " في حروف التحضيض تزيد استبطاء وحثه ص ٣٣٣

١٥٩ــ " " " " " " لولا ولوما ص ٣٣٤

١٦٠ــ " " " " " " المعرب ص ٣٣٦

١٦١ــ " " " " " " تعريف الحرف ص ٣٣٧

١٦٢ــ " " " " " " على قسم الحرف في الزيادة ص ٣٣٩

١٦٣ــ " " " الشاعر " المفصل : ودع ذا الهوى قبل القلى ترك ذي الهوى ص ٣٤٠

١٦٤ــ " " " " " " " : لا تهك عينك إنما : ص ٣٤٢

١٦٥ــ " " " " " " " : ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته ص ٣٤٣

١٦٦ــ " " " " الزمخشري في باب أفعل التفضيل ص ٣٤٤

١٦٧ــ " " " " " المفصل في باب نعم وبئس وما جرى ذا ص ٣٤٦

١٦٨ــ " " " الشاعر في المفصّل : دعاهن ود في قرعوين لصوته ص ٣٤٨

١٦٩ــ " " " " " " " : أخا الحرب لباسا إليها جلالها : ص ٣٥٠

١٧٠ــ " " " " " " " : علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم : ص ٣٥٣

١٧١ــ " " " " " " " : باعدام المرء من أسيرها : ص ٣٥٥

١٧٢ــ " " " " " " " : رأيت الوليد بن يزيد مباركا : ص ٣٥٦

١٧٣ــ " " " " " " " : وقد كان فيهم حاجب وابن أمه : ص ٣٥٩

١٧٤ــ " " " الزمخشري في البهاوة في قسم المشترك ص ٣٦١

١٧٥ــ " " " " " اسم الجنس والعلم والمعرفة ص ٣٦٢

١٧٦ــ " " " الشاعر " المفصل : من صدّ عن نيرانها :
فأنا ابن قيس لا براح ص ٣٦٣

١٧٧ــ الكلام على قول الشّاعر فى المفصّل: لها أشاريز من لحم تتمره ص ٣٦٥
١٧٨ــ » » » » » » : وقبلى مات الخالدان كلاهما ص ٣٦٧
١٧٩ــ » » » » » » : أنا ابن سمد أكرمَ السّمدينا : ص ٣٦٩
١٨٠ــ » » » الزمخشرى فى المفصل : وورنتل كبحنفل ص ٣٧١
١٨١ــ » » » » » : فى تعريف الكلمة ص ٣٧٣
١٨٢ــ إجابته عن سؤال اورد على الزمخشرى فى حدّ الكلمة ، الكلمة هى اللّفظة ص ٣٧٣
١٨٣ــ الكلام على قول الشّاعر فى المفصّل : وقد علمت عرسى مليكة أنّنى : ص ٣٧٥
١٨٤ــ » » » » » : ويأوى إلى نسوة عطل : ص ٣٧٧
١٨٥ــ » » » » » : على أطرقا باليات الخيام : إلّا ..ص ٣٧٩
١٨٦ــ » » » » » : إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم ص ٣٨٢
١٨٧ــ » » » » » : إذا قال غاو من تنوخ قصيدة ص ٣٨٤
١٨٨ــ » » » الزمخشرى فى تعريف الكلام ص ٣٨٦
١٨٩ــ » » » الشاعر فى المفصّل : نهشت أخوالى بنى يزيد : ص ٣٨٧
١٩٠ــ » » » » » : أهلى سلوقية باتت وبات بها : ص ٣٩١
١٩١ــ » » » بعض العرب فى المفصل : عليه رجلا ليسنى ص ٣٩٣
١٩٢ــ » » » الشّاعر فى المفصّل : فهينا نحن نرقبه أتانا : ص ٣٩٤
١٩٣ــ » » » » » : صبحنا الخزرجيّة مرهفات ص ٣٩٧
١٩٤ــ » » » » » : إنّ محلا وان مرتجلا : وان فى السفر ص ٣٩٩
١٩٥ــ » » » » » : بهرات الفصال والسّؤدد : ص ٤٠٠
١٩٦ــ » » » الزمخشرى فى المفصل : ولم يعنوا بالرّجل والقوم والعصابة ص ٤٠١
١٩٧ــ » » » » » : إذا اعتل الاخر وما قبله ساكن ص ٤٠٣
١٩٨ــ » » » الشاعر » : ومية أحسن التقلين جيدا : ص ٤٠٤
١٩٩ــ » » » » » : مغار ابن همام على حيّ خثعما : ص ٤٠٧
٢٠٠ــ » » » » » : ولا مزنة ودقت ودقها : ولا أرض ص ٤٠٩

٢٠١- الكلام على قول الزّمخشرى فى تعريف الحرف : ما دلّ على معنًى فى غيره ص ٤١١

٢٠٢- الكلام على قول الشّاعر فى المفصّل : ثمّ زادوا أنّهم فى قومهم : ص ٤١٧

٢٠٣- " " " " " " " : وهل يرجع التّسليمَ أو يكشف العمى ص ٤١٨

٢٠٤- " " " الزّمخشرى فى باب اسماء الأفعال والأصوات ص ٤٢٢

٢٠٥- " " " " " " " " " ص ٤٢٤

٢٠٦- " " " الشّاعر فى المفصّل : ومَرّ دهرٌ على وبارٍ : ص ٤٢٦

٢٠٧ " " " الزّمخشرى فى المفصّل فى باب اسماء الأفعال ص ٤٢٨

٢٠٨ " " قولهم : لِلّه دَرّه فارسا ص ٤٣١

٢٠٩- " " قول الزّمخشرى فى المفصّل : ومن الأعلام الأمثلة التى يوزن بها ص ٤٣٣

٢١٠- " " " الزّمخشرى فى المفصّل : كما حمل النّصب على الجرّ ص ٤٤١

٢١١- " " " الشّاعر فى المفصّل : أقاتل حتّى لا ارى لى مقاتلا ص ٤٤٣

٢١٢- " " " الزّمخشرى فى الاستثناء : وتقول ما جاءنى من أحد ص ٤٤٥

٢١٣- " " " الشّاعر فى المفصّل : وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة ص ٤٥٤

٢١٤- " " " " " " " : كم نالنى فضلا على عدم ص ٤٥٧

٢١٥- " " " " " " " : وما نبالى إذا ماكنت جارتنا ص ٤٦٠

٢١٦- " " " الزّمخشرى فى باب الاضافة ص ٤٦١

٢١٧- " " " الشّاعر فى المفصّل : إذا تخازرت ما بى من خزر ص ٤٧٤

٢١٨- " " " " " " " : لم تتلقّع بفضل مئزرها دعدص ٤٧٥

٢١٩- " " " " " " " : شمّ العرانين أبدان الجزور مخاص ٤٧٧

٢٢٠- " " " الزّمخشرى فى باب المبتدأ والخبر لأنّهما لو جرّدا ص ٤٨٠

٢٢١- " " " " " " الحال ص ٤٨١

٢٢٢- " " " " " " : التّمييز هو رفع الابهام ص ٤٩٢

٢٢٣- " " " " " " بابى كان وإنّ وأخواتها ص ٥٠٢

٢٢٤- " " " " " " باب لا التى لنفى الجنس ص ٥٠٧

٢٢٥ـ الكلام على قول الزمخشري في خبر ما ولا المشبّهتين بـ ليس ص ٥٢٥
٢٢٦ـ « « « « « باب المفعول اللّازم اضماره ص ٥٣٠
٢٢٧ـ « « « « « توابع المنادى المضموم غير المبهم ص ٥٣٤
٢٢٨ـ « « « « « في المنصوبات (المفعول المطلق) ص ٥٣٧
٢٢٩ـ « « « « « المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ص ٥٤١
٢٣٠ـ « « « « « المفعول به ص ٥٥٦
٢٣١ـ « « « الشّاعر في المفضّل : دعني فأذهب جانبا : ص ٥٥٨
٢٣٢ـ « « « « « « : أيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن ص ٥٥٩
٢٣٣ـ « « « « « « : أبني لبيني لستم بيد : ص ٥٦٠
٢٣٤ـ « « « « « « : أبا خراشة أما أنت ذا نفر ص ٥٦١
٢٣٥ـ « « « « « « : يا قرّ إنّ أباك حيّ خويلد ص ٥٦٢
٢٣٦ـ « « « « « « : وكنتا مدمّاة كأنّ متونها : ص ٥٦٣
٢٣٧ـ « « « « « « : إذا هي لم تستك بعود أراكة :ص ٥٦٤
٢٣٨ـ « « « « « « : أيّها الشاتمي ليحسب مثلي ص ٥٦٥
٢٣٩ـ « « « « « « : بحيهلا يزجون كلّ مطية : ص ٥٦٧
٢٤٠ـ « « « « « « : عدس ما لعباد عليك إمارة :ص ٥٦٨
٢٤١ـ « « « « « « : ليبك يزيد ضارع لخصومه : ص ٥٦٩
٢٤٢ـ « « « « « « : يا لعنة اللّه والأقوام كلهم : ص ٥٧٠
٢٤٣ـ « « « الزّمخشري في باب الترخيم في ترخيم عروة ص ٥٧١
٢٤٤ـ « « « « في النّداء ، حذف المنادى ص ٥٧٢
٢٤٥ـ « « « « وهو جواب لسه ص ٥٧٣
٢٤٦ـ « « « « في حروف التحضيض ص ٥٧٤
٢٤٧ـ « « « الشّاعر في المفضّل : يسقون من بردى البريص ص ٥٧٦
٢٤٨ـ « « « « « « : متى تلقني فردين ترجف : ص ٥٧٨

٢٤٩ـ الكلام على قول الشاعر في المفضل : على أنها تعفو الكلوم وإنما : ص ٥٨١
٢٥٠ـ " " " " " " " : أزف الترحل غير أنّ ركابنا ص ٥٨٤
٢٥١ـ " " " " " " " : فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ص ٥٨٥
٢٥٢ـ " " " " " " " : أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا ص ٥٨٦
٢٥٣ـ " " " " " " " : فقمت للطّيف مرتاعا وأرّقني ص ٥٨٨
٢٥٤ـ " " " " " " " : ونأخذ بعده بذناب عيش ص ٥٩٠
٢٥٥ـ " " " " " " " : محرنجم الجامل والنوى ص ٥٩٣
٢٥٦ـ " " " " " " " : واضرب منا بالسّيوف القوانا ص ٥٩٥
٢٥٧ـ " " " " " " " : أتوا ناري فقلت منون أنتم : ص ٥٩٨
٢٥٨ـ " " " " " " " : هنى كانة كاللّصوت المرد ص ٦٠١
٢٥٩ـ " " " " " " " : جاءوا بمذق هل رأيت الذئب ص ٦٠٢
٢٦٠ـ " " عمرك الله وقصدك الله في المفصل ص ٦٠٣
٢٦١ـ الكلام على قوله تعالى يا جبال أوبي معه والطير ص ٦٠٤
٢٦٢ـ الكلام على قول الزّمخشري : واستعمل هذا والأصل مما ص ٦٠٥
٢٦٣ـ الكلام على " " في المفصل في خبر إنّ ص ٦٠٦
٢٦٤ـ " " " " " في حذف إن ص ٦٠٧
٢٦٥ـ " " " " " " " ص ٦٠٨
٢٦٦ـ الكلام على خبر لا التّي لنفي الجنس ص ٦٠٩
٢٦٧ـ الكلام على قولهم فاها لفيك ص ٦١٠
٢٦٨ـ الكلام على باب الامالة في المفصّل ص ٦١١
٢٦٩ـ الاعتراض على الزمخشري في سياقه ولده مع وعدة ص ٦١٣
٢٧٠ـ الكلام على تعريف اللّقب في المفصل ص ٦١٤
٢٧١ـ الكلام على قول سيبويه : اعلم أنّ كلّ شيء حسن لك أن تعمل فيه ص ٦١٥
٢٧٢ـ الكلام على قول الزمخشري : وكلّ مثنى أو المجموع من الأعلام فتعريفه باللام ص ٦١٦

٢٧٣ـ الكلام على حدّ الزمخشرى للاسم الجنس ص ٦١٨

٢٧٤ـ " " قول الزمخشرى فى المفضّل فى التمييز ص ٦١٩

٢٧٥ـ " " " " " " " ص ٦١٩

٢٧٦ـ الكلام على قول الشّاعر فى المفصل : ألا أيّها الباخع الوجد نفسه :ص ٦٢٠

٢٧٧ـ الخلاف بين سيبويه والأخفش فى جواز دخول الفاء فى خبر إنّ وعدمه ص ٦٢٢

٢٧٨ـ الخلاف بين سيبويه والأخفش فى جواز صرف أحمر إذا سمى به ثم نكر

٢٧٩ـ الخلاف بين سيبويه وغيره فى جواز صرف " جوار"

٢٨٠ـ الخلاف بين الخليل وأبى عمرو فى ترجيح الرفع أو النصب فى المعطوف فى يا زيد والحارثُ ص ٦٣٢

٢٨١ـ هل يجوز الحاق علامة التذبه على الصفة ؟ خلاف بين الخليل ويونس ص ٦٣٤

* * *

* * فهـــرس المراجـــع * *

١ ــ قـــرآن كريم

٢ ــ معانى القرآن ..... للفراء

٣ ــ معانى القرآن ..... للأخفش الأوسط

٤ ــ املاء ما من به الرحمن ..... لمكبرى

٥ ــ مشكل اعراب القرآن ..... لمكى بن أبى طالب

٦ ــ الكشـــاف ..... للزمخشرى

٧ ــ اعراب القرآن ..... لأبى جمفر النحاس

٨ ــ البحر المحيط ..... لأبى حيان الاندلسى

٩ ــ اعراب القرآن المنسوب للزجاج

١٠ــ مسند امام أحمد

١١ــ فهرس للألفاظ الحديث

١٢ــ الكتاب ..... لسيبويه

١٣ــ المقتضب ..... للمبرد

١٤ــ شرح الكافية لابن مالك مخطوط تحت رقم ١٣ لغة مكتبة الدراسات بالجامعة

١٥ــ شرح التسهيل لابن مالك مخطوط .

١٦ــ " " " عقيل "

١٧ــ كتاب المقتصد ..... لعبد القاهر الجرجانى

١٨ــ الايضاح في شرح المفصل ... لابن الحاجب

١٩ــ شرح الكافية ..... للرضى

٢٠ــ المغنى ..... لابن هشام

٢١ــ اللُّمع فى النحو ..... لابن جنى

٢٢ــ شرح جمل الزجاجى ..... لابن عصفور

٢٣ــ المقرب ..... لابن عصفور

٢٤ــ الايضاح العضدى ..... لأبى على الفارسى

٢٥ـ الخصائص ..... لابن جنى

٢٦ـ شرح المفصل ..... لابن يعيش

٢٧ـ الهمع ..... للسيوطى

٢٨ـ منهج السالك ..... لأبى الحسن الاشمونى

٢٩ـ أوضح المسالك ..... لابن هشام

٣٠ـ أمالى ابن الشجرى ..... لابن الشجرى

٣١ـ الانصاف فى مسائل الخلاف . لأبى البركات

٣٢ـ عمدة الحافظ فى النحو ... لابن مالك

٣٣ـ شرح المقدمة المحسبة ..... لابن بابشاذ ت خالد عبد الكريم

٣٤ـ التصريح ..... للأزهرى

٣٥ـ شرح أبيات سيبويه ..... لأبى سعيد السيرافى

٣٦ـ شرح أبيات المغنى .....

٣٧ـ الخزانة ..... لخطيب البغدادى

٣٨ـ شافية ابن الحاجب فى الصرف . ت محى الدين عبد الحميد وحسن نور

٣٩ـ النشر فى القراءات ..... لابن الجزرى

٤٠ـ البداية والنهاية ..... لابن كثير

٤١ـ القاهرة ..... د . عبد الرحمن زكى

٤٢ـ حسن المحاضرة ..... للسيوطى

٤٣ـ كتاب الروضتين ..... لأبى شامه

٤٤ـ سياسة صلاح الدين الايوبى .. دريد عبد القدار نورى

٤٥ـ الحركة الفكرية فى مصر .... د . عبد اللطيف حمزه

٤٦ـ النجوم الزاهرة ..... تغرى بردى

٤٧ـ الشعر والشعراء ..... لابن قتيبه

٤٨ـ مراتب النحويين ..... لأبى الطيب اللغوى

٤٩ـ درة الغواص فى أوهام الخواص لابن درید

٥٠ـ معجم المؤلفين ..... عمر رضا كحالة
٥١ـ الطالع السعيد ..... الأفوى
٥٢ـ شرح ديوان المتنبى ..... أبو البقاء العكبرى
٥٣ـ ديوان المجاج ..... د. عبد الحفيظ السطلى
٥٤ـ شعر الهذليين ..... للسكرى
٥٥ـ الخطط ..... للمقريزى
٥٦ـ اصلاح المنطق ..... لثعلب
٥٧ـ البيان والتبيين ..... للجاحظ
٥٨ـ البخلاء ..... "
٥٩ـ لسان العرب ..... لابن المنظور
٦٠ـ القاموس المحيط ..... لفيروز أبادى
٦١ـ الصحاح ..... للجوهرى
٦٢ـ ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه رسالة ماجستير طارق عون الجنابى
٦٣ـ ابن الناظم ..... رسالة ماجستير محمد على حسن سعيد
٦٤ـ المسائل المسكويات ..... لأبى على الفارسى ت د. على جابر منصور